الاقتصاد

جريدة عالم

جريدة إلكترونية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد

اشترك مجاناً ليصلك العدد 76637269 961+ | الجمعة غرة ربيع الأول 1448 هـ • 14 اغسطس 2026 • السنة الأولى • العدد 223 • عدد الصفحات 23 | ليصلك كل ما هو جديد بعالم الاقتصاد

عماد حيدر لـ «عالم الاقتصاد»: رغم التوترات في المنطقة

العقار الاستثماري في الكويت يحافظ على تماسكه واستقراره

1 تصحيح الأسعار يعيد تشكيل خريطة القطاع

2 تحويل المبايعات الأقل من 300 ألف دينار ينذر بنزاعات

كتب محمد ياسين

أكد رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر في تصريحات خاصة لـ «عالم الاقتصاد» أن قطاع العقار الاستثماري في الكويت أظهر تماسكاً واستقراراً ملحوظين رغم تداعيات الحرب، مدعوماً بارتفاع معدلات الإشغال واستقرار الإيجارات ومحدودية الأراضي المتاحة، ما يعزز فرص استمرار جاذبيته الاستثمارية.

وأوضح أن صفقات شقق التمليك حافظت على مستويات نشاط مقبولة، مع تسجيل نمو سنوي في متوسط الأسعار بنسبة 4.8 % بين 2023 و2025، واستقرار متوسط السعر عند 872 ديناراً للمتر المربع في 2026. وتصدرت الفنطاس ارتفاعات الأسعار بنحو 20 %، فيما تراوحت العوائد الإيجارية بين 5.5 % و7.6 %، وسجلت الفروانية أعلى عائد عند 7.6 %، مدفوعاً بانخفاض أسعار البيع مقارنة بالمناطق الأخرى.

وأشار حيدر إلى أن اتحاد وسطاء العقار طالب بإلغاء تعميم تحويل المبايعات التي تقل قيمتها عن 300 ألف دينار إلى خبير إدارة التسجيل العقاري، لما يترتب عليه من تعديل أسعار العقارات رغم انخفاضها في أكثر من 10 مناطق، بما قد يسبب نزاعات بين أطراف الصفقة وإلغاء بعض المبايعات أو تحميل المتعاملين رسوماً أعلى، مؤكدا أن استمرار اعتماد هذه الأسعار يساهم في رفع متوسطات الأسعار المسجلة، داعياً إلى تنظيم الإجراءات وحفظ حقوق البائع والمشتري والوسيط والمقيم العقاري.

وأضاف رئيس اتحاد وسطاء العقار أن قطاع العقارات الحرفية شهد نمواً متواصلاً بسبب زيادة الأراضي المطورة، حيث خصصت الدولة 3 مناطق صناعية حرفية كملكية خاصة؛ هي: منطقة غرب أبو فطيرة الحرفية، ومنطقة العارضية الحرفية، ومشروع أرزاق في منطقة الفحيحيل. وبلغت نسبة التطوير في سنة 2025 في العارضية الحرفية 78 %، وفي أبو فطيرة الحرفية 67 %، مما زاد من إجمالي قيمة وعدد الصفقات وارتفعت معدلات أسعار الصفقات. طالع..... ص4 - 5

3 أغسطس وسبتمبر.. مرحلة حاسمة لتحديد اتجاهات السوق

أخبار عالمية

الخزانة الأمريكية تواجه أغلى اقتراض منذ 2001

تستعد الحكومة الأمريكية لطرح سندات لأجل 30 عاماً بأعلى عائد منذ 25 عاماً، في مؤشر على تصاعد تكلفة الاقتراض الحكومي مع استمرار الضغوط على سوق الدين. ومن المقرر أن تطرح وزارة الخزانة سندات بقيمة 25 مليار دولار، وسط توقعات بأن يبلغ العائد على الإصدار الجديد 5.24%، وهو الأعلى لهذا الأجل منذ عام 2001، وفق «بلومبرغ». وتجاوزت عوائد السندات الأمريكية طويلة الأجل مستوى 5% خلال العام الجاري، مع تنامي مخاوف المستثمرين من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تعزيز الضغوط التضخمية، ما قد يدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

فقاعة الذكاء الاصطناعي تهدد الأسواق البريطانية

حذر بنك إنجلترا من أن انفجار محتمل لفقاعة أسهم الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة قد تمتد تداعياته إلى الأسواق البريطانية، ليضغط على الأسهم والسندات الحكومية وائتمان الشركات. وأظهرت دراسة تحليلية للبنك أن نتائج أعمال مخيبة لشركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى قد تدفع المستثمرين إلى خفض توقعاتهم لنمو الإنتاجية وسحب استثماراتهم من الأصول الأمريكية، ما يضغط على الدولار. وقد تؤدي صدمة سلبية بنسبة 1% في أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى إلى ارتفاع الجنيه الإسترليني أمام الدولار بنحو 0.5 % خلال أسبوع تقريباً، بالتزامن مع تراجع مؤشر «فوتسي 100» بنحو 1% خلال يومين.

«سي إكس إم تي» تتربع على عرش الصين

انتزعت شركة «سي إكس إم تي - CXMT» لصناعة رقائق الذاكرة صدارة الشركات الصينية من حيث القيمة السوقية، متجاوزة عملاق التكنولوجيا «تينسنت هولدنجز». ورغم انخفاض سهم «سي إكس إم تي» بنسبة 1.2% خلال تعاملات الخميس، بلغت قيمتها السوقية نحو 524 مليار دولار، وفق «بلومبرغ»، بعد إدراجها في بورصة شنغهاي الشهر الماضي. وفي المقابل، تراجعت القيمة السوقية لـ«تينسنت» إلى نحو 510 مليارات دولار، بعدما هبط سهمها 5.45%، وسط تصاعد مخاوف المستثمرين حيال ارتفاع إنفاق الشركة على أبحاث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما منح «سي إكس إم تي» الصدارة بفارق 14 مليار دولار.

نشاط لافت يدعم الارتفاع وأرباح قياسية تعزز الأداء المالي

سهم «وربة كابيتال» يقفز 9.78 % خلال جلستين في بورصة الكويت

1 تداول 3.10 مليون سهم بقيمة 2.79 مليون دينار خلال جلسة الخميس

كتب مساعد صالح

واصل سهم وربة كابيتال ارتفاعاته القياسية خلال تعاملات بورصة الكويت أمس لليوم الثاني على التوالي، محققاً مكاسب رغم تباين مؤشرات السوق.

وبلغ سهم شركة وربة كابيتال القابضة 880 فلساً، مرتفعاً بنسبة 3.53 % بما يعادل 30 فلساً خلال جلسة أمس، ليحقق مكاسب قدرها 80 فلساً على مدار جلستين، وبنسبة ارتفاع بلغت 9.78 %.

وكان السهم قد سجل في الجلسة السابقة ارتفاعاً بنسبة 6.25 %، بما يعادل 50 فلساً، ليصل إلى 850 فلساً، متصدراً قائمة الأكثر ارتفاعاً في مؤشر رئيسي 50.

وشهدت تعاملات السهم نشاطاً ملحوظاً، إذ بلغ حجم التداول نحو 3.10 مليون سهم، من خلال 1,488 صفقة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.79 مليون دينار كويتي.

أرباح قياسية تعزز الأداء المالي للشركة

وجاءت المكاسب بالتزامن مع نتائج مالية قوية، إذ سجلت وربة كابيتال أرباحاً صافية بلغت نحو 931.8 ألف دينار كويتي خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 أبريل 2026، مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2025، بنمو استثنائي بلغ 4337.8 %.

وتعكس هذه النتائج تحسناً كبيراً في أداء الشركة، بالتزامن مع مواصلة تنفيذ خططها الاستراتيجية الهادفة إلى توسيع نطاق أنشطتها وتعزيز قاعدة أعمالها.

إعادة تشكيل مرتقبة

وفي الوقت نفسه، تتجه أنظار المستثمرين إلى التطورات المرتقبة بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة، في ظل استمرار خطواتها الاستراتيجية خلال المرحلة المقبلة.

ويحافظ السهم على أداء إيجابي عبر الأطر الأسبوعية والشهرية والسنوية، مع استمرار الأخبار الإيجابية المتعلقة بأعمال واستراتيجيات الشركة . طالع..... ص6

2 السهم يواصل الصعود للجلسة الثانية وسط زخم شرائي

3 ترقب إعادة تشكيل مجلس الإدارة يعزز اهتمام المستثمرين

البنك الدولي في تقرير التنمية

السعودية ضمن أكبر عشر دول عالمياً في الاستثمار الخاص بالذكاء الاصطناعي

أبرز تقرير التنمية في العالم 2026 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، بعنوان «وعد الذكاء الاصطناعي»، المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها المملكة العربية السعودية في المشهد العالمي للذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى تصنيفها ضمن أكبر 10 دول عالمياً من حيث الاستثمار الخاص في هذا المجال، إلى جانب تصدرها قائمة الدول الجاذبة للكفاءات المتخصصة، وتقدمها في مجال تكامل البيانات الحكومية.

ويقدم التقرير، الذي يُعد أول تقييم شامل للبنك الدولي لتأثيرات الذكاء الاصطناعي في الاقتصادات النامية، رؤية متكاملة للفرص التي توفرها هذه التقنيات للأفراد والمنشآت والحكومات، إلى جانب المتطلبات اللازمة لتعظيم آثارها التنموية وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

وأشار التقرير إلى أن المملكة تعمل على استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، من خلال الحوافز والمناطق الاقتصادية الخاصة، إلى جانب تطوير مراكز البيانات وقدرات الحوسبة وربطها بمنظومة متكاملة من الكفاءات والشركات الناشئة والطاقة والبنية التحتية الرقمية.

وشهدت المملكة نمواً لافتاً في قدرات مراكز البيانات، التي ارتفعت سعتها من 68 ميجاوات في 2021 إلى 440 ميجاوات في 2025، قبل أن تصل إلى 467 ميجاوات خلال الربع الأول من 2026، بزيادة تقارب سبعة أضعاف مقارنة بعام 2021. كما بلغت تغطية شبكات الجيلين الرابع والخامس 99 % بنهاية 2025، فيما وصل متوسط سرعة الإنترنت إلى 216 ميجابت في الثانية. طالع..... ص10

الذكاء الفائق يقترب.. والبشر يخشون القرار

طالع ص 18

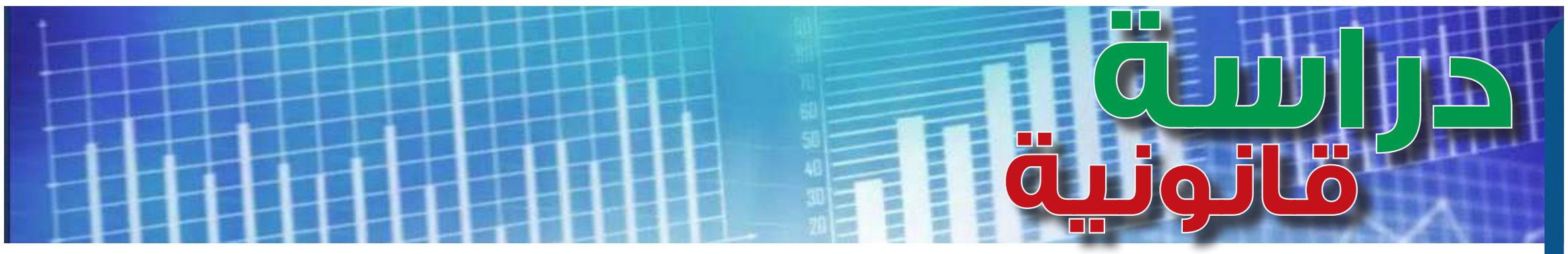

إطار مؤسسي يتجاوز الإجراءات التقليدية ليضمن استمرارية الكيانات الاقتصادية عبر الأجيال

الحوكمة الشاملة أداة استراتيجية لاستدامة الأعمال وتعزيز كفاءة القرار

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة

تُعد الحوكمة من الركائز الأساسية لبناء بيئة مؤسسية قادرة على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة داخل الشركات، من خلال وضع أطر واضحة لتنظيم الصلاحيات والمسؤوليات، وتعزيز الرقابة والمساءلة، وضمان اتخاذ القرارات وفق أسس مهنية وشفافة. ولم تعد الحوكمة مجرد مجموعة من القواعد والإجـراءات التنظيمية، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في كفاءة المؤسسات وقدرتها على إدارة المخاطر، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتهيئة الظروف الملائمة للنمو والاستدامة، خصوصاً مع اتساع نطاق الأعمال وتزايد تعقيدات بيئة الاستثمار والمنافسة.

1 تنظيم الصلاحيات يرسخ التوازن العادل والشفاف بين المساهمين ومجالس الإدارة

يسهم تطبيق ممارسات حوكمة الشركات العائلية عبر مختلف مراحل دورة حياة الشركة في تعزيز العلاقات بين أفراد العائلة، وترسيخ الاستقرار المؤسسي، ودعم استقطاب الكفاءات والمواهب، إلى جانب توفير إطار واضح للتعامل مع التحديات والقضايا التي قد تظهر مع تطور الشركة والعائلة. ويختلف هيكل الحوكمة الملائم من شركة إلى أخرى، وفقاً لحجم الشركة، ومرحلة تطور العائلة، وعدد أفرادها، ومستوى التواصل والانفتاح بينهم في ما يتعلق بأعمال الشركة.

تأهيل أجيال جديدة

في المراحل الأولى من تأسيس الشركة العائلية، غالباً ما تكون الإجراءات غير رسمية، وتتركز سلطة اتخاذ القرار لدى المؤسس أو المؤسسين. وفي هذه المرحلة، يتولى المؤسس عادة الدعوة إلى اجتماعات العائلة وإدارتها، وتحديد موضوعاتها وأجندتها. وتؤدي هذه الاجتماعات دوراً غير رسمي في تبادل المعلومات، والوصول إلى التوافق، ومناقشة الأفكار الجديدة، وتشمل أبرز وظائف اجتماعات العائلة:

- مراجعة التطورات: متابعة أنشطة الشركة وتقييم توجهاتها المستقبلية.
- صياغة الرؤية: بلورة رسالة الشركة ورؤيتها استناداً إلى القيم التي تتوافق عليها العائلة.
- تأطير السياسات: البدء في وضع السياسات المرتبطة بالتوظيف وملكية الأسهم.
- تأهيل الأجيال: مناقشة فرص النمو وإعداد الأفكار المستقبلية، إلى جانب البدء في تأهيل الجيل التالي لتولي أدواره في الشركة.

إدارة العلاقة المؤسسية

مع توسع مشاركة أفراد الجيل الثاني في أعمال الشركة، تبرز الحاجة إلى إطار أكثر رسمية لتنظيم التواصل وتبادل المعلومات. وهنا تأتي جمعية العائلة باعتبارها منتدى منظماً يجتمع أعضاؤه عادة مرة أو مرتين سنوياً لمناقشة القضايا والموضوعات المرتبطة بالعائلة وعلاقتها بالشركة.

وتوفر الجمعية قناة اتصال منظمة مع اتساع نطاق مشاركة الجيل الثاني، وتكون عضويتها متاحة لأفراد العائلة وفق ضوابط محددة (مثل الحد الأدنى للسن، ومدى مشاركة الأقارب بالمصاهرة والنسب، وحقوق التصويت).

وتتمثل أبرز أدوار جمعية العائلة في: مناقشة الموضوعات والقضايا المرتبطة بالشركة والعائلة، وضع واعتماد رؤية العائلة وقيمها والسياسات المنظمة لشؤونها، انتخاب أعضاء مجلس العائلة أو اللجنة المختصة، وتعريف أفراد العائلة بحقوقهم ومسؤولياتهم، انتخاب رئيس مجلس العائلة أو تعيينه، ليكون حلقة الاتصال الرئيسية التي تتولى توجيه أعمال المجلس وأنشطته.

الفصل بين الملكية والإدارة

يُعرف مجلس العائلة بعدة مسميات (مثل مجلس الإشراف العائلي، المجلس الداخلي، أو اللجنة العائلية التنفيذية). ويمثل المجلس إحدى هيئات الحوكمة العائلية المنبثقة عن جمعية العائلة، وتزداد أهميته مع توسع نطاق العائلة ودخول أفراد من الجيل الثاني، بما في ذلك أبناء العم والأقارب من فروع العائلة المختلفة.

ويتكون المجلس عادة من 5 إلى 9 أعضاء تنتخبهم جمعية العائلة، ويعقد اجتماعاته من مرتين إلى ست مرات سنوياً. ويؤدي دوراً محورياً في تنظيم قنوات التواصل بين أفراد العائلة ومجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية، مع الحفاظ على الفصل بين اختصاصات كل طرف.

أبرز مهام مجلس العائلة: اقتراح المرشحين لمجلس إدارة الشركة، صياغة سياسات العائلة، مراجعة وتطوير ما يرتبط برؤية الشركة ورسالتها وقيمها، ومراجعة السياسات المتعلقة بالتوظيف في الشركة وتعديلها عند الحاجة.

الكيانات الاقتصادية العائلية

توجد سبع أدوات رئيسية يمكن الاستعانة بها في تطبيق ومراجعة حوكمة الشركات العائلية:

1 - صحيفة التعليمات: تهدف إلى توضيح أدوات الحوكمة وآليات استخدامها، وتحديد الأطـراف التي ينبغي مقابلتها عند إجراء مراجعة شاملة لممارسات الحوكمة، ووصف الخطوات بدءاً من رئيس مجلس الإدارة ووصولاً لمختلف المستويات الوظيفية.

2 - مذكرة «لماذا حوكمة الشركات؟»: توضح المبادئ الأساسية للحوكمة وانعكاساتها على أداء الشركة ومكانتها التنافسية، واستعراض الأطر والقوانين التي تضمن الفصل الواضح بين الملكية والإدارة التنفيذية.

3 - منظومة تطور الأداء للشركات غير المقيدة بالبورصة: تربط بين المحاور الرئيسية للحوكمة (الالتزام بالممارسات الرشيدة، فاعلية مجلس الإدارة، الشفافية، وحماية حقوق المساهمين).

4 - قائمة طلب المعلومات (وفق منهجية مؤسسة التمويل الدولية): تضم أسئلة تُرسل للشركة قبل المراجعة الميدانية بثلاثة أسابيع على الأقل لتسهيل تقييم الالتزام، وهيكل مجلس الإدارة، والشفافية.

5 - التعريف النموذجي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة: يهدف إلى تعزيز استقلال المجلس عن الإدارة التنفيذية والمصالح المؤثرة لضمان الموضوعية وقدرته على الرقابة والإشراف.

6 - نماذج برامج تحسين الحوكمة: برامج تُصمم وفق ظروف كل شركة وتوفر مرجعاً عملياً للإجراءات والتطويرات المُقترحة.

7 - قائمة المراجعة الإشرافية: تساعد في تقييم مستوى تطبيق الحوكمة داخل الشركة، ورصد تطورها، ومقارنتها بالشركات الأخرى في القطاع نفسه.

جودة القرار المستقل

يُعد الفصل بين ملكية رأس المال والإدارة التنفيذية من العوامل المهمة التي تعزز استمرارية الشركات العائلية؛ إذ يتيح للإدارة ممارسة مهامها واتخاذ قراراتها التشغيلية وفق أسس مهنية وواضحة، مع خضوعها للتوجيه والإشراف والرقابة وفق هيكل الحوكمة المعتمد.

ويساعد هذا الفصل على الحد من الآثار السلبية التي قد تنشأ عن اختلاف وجهات النظر بين الملاك أو أفراد العائلة، ويعزز استقرار النشاط:

- المساهمون: يحددون التوجهات العامة والأهداف الاستراتيجية.
- مجلس الإدارة: يتولى الإشراف والتوجيه الاستراتيجي والرقابة.
- الإدارة التنفيذية: تتولى إدارة العمليات اليومية وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.

ومن الأفضل اختيار مدير يتمتع بالكفاءة والخبرة والثقة، ومنحه الصلاحيات اللازمة لإدارة العمليات اليومية ضمن إطار واضح. وقد نجحت العديد من الشركات العائلية الخليجية في تحقيق هذا التوازن، مما ساعدها على النمو والتوسع عبر الأجيال دون تدخل مباشر في الإدارة التشغيلية.

التمويل والنمو الاستثماري

يمكن أن يوفر تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، عندما يقترن بمأسسة الإدارة وتطبيق أطر فعالة للحوكمة، مزايا متعددة، منها تعزيز الثقة وتوسيع مصادر التمويل وهو ما يعزز ثقة المستثمرين ويفتح مصادر إضافية للتمويل عبر الاكتتاب العام لزيادة رأس المال، أو خفض القروض، أو الاستحواذ على شركات أخرى، أو بناء تحالفات استراتيجية، وكذلك استقطاب الخبرات الكفؤة: تتيح قاعدة المساهمين الواسعة عبر الجمعية العمومية مشاركة أوسع في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، مما يدعم جودة القرارات مقارنة بالشركات التي تنحصر إدارتها في عدد محدود من أفراد العائلة.

حقوق أصحاب المصالح

تنظيم الحقوق المالية وتوزيع المخاطر: يوفر نظام الشركات المساهمة إطاراً أكثر تنظيماً للحقوق المالية المرتبطة بالأسهم، وتوزيع الأرباح وفقاً للنظام الأساسي والقواعد القانونية. كما يتيح توسيع قاعدة الملكية توزيع مخاطر الاستثمار على عدد أكبر من المساهمين، بدلاً من اقتصارها على عدد محدود من أفراد العائلة، مما يدعم قدرة الشركة على مواجهة التحديات المالية.

تعزيز الاستمرارية والاستقرار المؤسسي: تتمتع الشركات المساهمة باستمرارية قانونية ومؤسسية لا ترتبط باستمرار أعضاء مجلس الإدارة أو تغيرهم، وهو ما يوفر درجة أكبر من الاستقرار للعاملين والمساهمين.

انتقال الملكية والخلافة

إن وضع قواعد واضحة للملكية والخلافة واتخاذ القرار يقلل من المخاطر التي قد تواجه بعض الشركات العائلية عند انتقالها بين الأجيال، مثل الخلافات بين الورثة أو الرغبة في إنهاء النشاط وتقسيم الحقوق المرتبطة بالإرث. ومن هنا، يمثل التحول إلى شركة مساهمة ضمن إطار مؤسسي متكامل أحد أهم الخيارات التي تدعم استمرارية الكيان الاقتصادي بعيداً عن التأثر المفرط بالتغيرات التي قد تطرأ على هيكل العائلة أو ملكيتها.

معوقات وتحديات التحول إلى نمط الشركات المساهمة

رغم مزايا التحول إلى الشركات المساهمة، تواجه بعض الشركات العائلية تحديات قد تحد من الإقبال عليه، في مقدمتها تعدد الإجـراءات والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وما يرتبط بها من تقارير وموافقات ومراجعات قد تستغرق وقتاً وتفرض تكاليف إضافية.

كما قد تتحفظ بعض العائلات على طرح جزء من رأس المال للاكتتاب العام، رغبةً في الحفاظ على ملكيتها وسيطرتها على الشركة، فضلاً عن القيود المنظمة لعضوية مجالس الإدارة، التي قد تحد من قدرة أفراد العائلة على الاحتفاظ بعضوياتهم في عدد كبير من الشركات. وتدفع هذه العوامل بعض الشركات إلى التريث في اتخاذ قرار التحول، رغم ما قد يوفره من فرص للمأسسة وتوسيع قاعدة التمويل والملكية.

5 فصل الملكية عن الإدارة يعزز النزاهة ويرفع جودة القرار الإداري المستقل

4 التحول إلى شركات مساهمة يفتح آفاقاً أوسع أمام التمويل والنمو الاستثماري

3 تنوع قاعدة الملكية يوزع المخاطر المالية ويحمي استقرار حقوق أصحاب المصالح

2 الأدوات الرئيسية المعتمدة لمراجعة وتطوير أطر الحوكمة في الكيانات الاقتصادية العائلية

أخبار الشركات

«عقار» تقفز بأرباحها الفصلية 110 %

قفزت أرباح شركة عقار للاستثمارات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 109.94 % على أساس سنوي. وحققت الشركة ربحاً بقيمة 1.02 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل 484.50 ألف دينار في الفترة المقابلة من عام 2025. وعلى صعيد النصف الأول من العام الحالي، سجلت الشركة أرباحاً بقيمة 1.01 مليون دينار بزيادة 18.16 % عن مستواها في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 857.92 ألف دينار. وأرجع البيان الارتفاع إلى زيادة الأرباح التشغيلية وانخفاض تكلفة التمويل. يُذكر أن الشركة كانت قد تحولت للخسارة خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 3.41 ألف دينار، مقابل أرباح بلغت 373.43 ألف دينار في الفترة نفسها من عام 2025.

أرباح «سنرجي» تقفز 475.5 % خلال الربع الثاني

قفزت أرباح شركة سنرجي القابضة بنسبة 475.5 % سنوياً خلال الربع الثاني من عام 2026 لتسجل 134.97 ألف دينار للثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقارنة بـ23.45 ألف دينار للفترة المقابلة من 2025. وحققت الشركة في النصف الأول من العام ربحاً بقيمة 265.57 ألف دينار بارتفاع 475.2 % عن أرباح الفترة ذاتها من العام السابق البالغة 46.17 ألف دينار. وأرجعت الشركة النمو إلى زيادة مبيعات عقود خدمات التشغيل بقيمة 1.30 مليون دينار مما زاد مجمل الربح بـ211.89 ألف دينار، إضافة إلى نمو إيرادات العمولات بـ411.92 ألف دينار. وتأتي هذه النتائج بعد نمو أرباح الربع الأول بـ474.9 % لتصل إلى 130.61 ألف دينار مقابل 22.72 ألف دينار في الفترة المناظرة.

«المشتركة» تتسلم أمراً تغييرياً بـ5.28 مليون دينار

حققت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ارتفاعاً في صافي أرباح الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 45% سنوياً ليبلغ 4.08 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل 2.81 مليون دينار للربع الثاني من 2025. كما سجلت خلال النصف الأول ربحاً بـ5.71 مليون دينار بزيادة 31 % مقارنة بـ4.34 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، بدعم من المشاريع الجديدة.

وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة تسلمها أمراً تغييرياً بقيمة 5.28 مليون دينار بشأن ممارسة الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة مبارك الكبير (النطاق الثاني)، منها مبلغ 2.28 مليون دينار يعادل 25 % من قيمة العقد، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية تُدرج خلال فترة الأمر التغييري. وكانت أرباح الربع الأول للشركة قد ارتفعت 6 % إلى 1.63 مليون دينار مقارنة بـ1.54 مليون دينار في الربع الأول من 2025.

«سفن» تسجل تراجعاً بأرباحها الفصلية والنصفية

تراجع صافي ربح شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 45.92 % سنوياً ليبلغ 1.27 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقارنة بـ2.35 مليون دينار للربع الثاني من 2025.

كما انخفضت أرباح النصف الأول بـ40.02 % إلى 2.37 مليون دينار مقابل 3.96 مليون دينار في الفترة المقابلة. وكانت الشركة قد سجلت بالربع الأول ربحاً بـ1.11 مليون دينار بتراجع 31.43 % عن أرباح الربع الأول من 2025 البالغة 1.61 مليون دينار.

«السالمية» تشتري 300 ألف سهم في «التجارية»

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن تنفيذ شركة «السالمية جروب لتنمية المشاريع» التابعة لها عملية شراء 300 ألف سهم من أسهم الشركة خلال جلسة يوم أمس، بسعر شراء بلغ 187 فلساً للسهم الواحد. وارتفع رصيد الأوراق المالية المملوكة للشركة بعد الصفقة إلى 23.26 مليون سهم.

ويبلغ رأس مال «التجارية» 195.28 مليون دينار موزّعاً على 1.95 مليار سهم مُصدر، وتستحوذ شركة كابيتال الكويت العقارية على 8.80 %، تليها شركة المزايا الدولية للتجارة العامة والمقاولات بـ5.75 %، ثم شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية بـ5.15 %. وفي سياق النتائج المالية، حققت «التجارية» أرباحاً بقيمة 9.38 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بنمو سنوي 3.45 % مقارنة بـ9.06 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام المنصرم.

نمو المبيعات وضبط المصروفات يرفعان أرباح «السور» 50 %

ارتفع صافي ربح شركة السور لتسويق الوقود في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 49.61 % سنوياً مدعوماً بزيادة مبيعات الوقود وانخفاض المصروفات التشغيلية والإدارية، ليصل إلى 2.05 مليون دينار للثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقارنة بـ1.37 مليون دينار للربع الثاني من 2025.

وحققت الشركة ربحاً نصفياً بـ4.02 مليون دينار بنمو 31.50 % مقارنة بـ3.06 مليون دينار بالفترة ذاتها من العام السابق. وكانت أرباح الربع الأول قد نمت بـ16.74 % لتسجل 1.97 مليون دينار مقابل 1.68 مليون دينار للفترة نفسها من 2025.

«التقدم التكنولوجي» تعمق خسائرها الفصلية إلى 6.13 مليون دينار

عمقت شركة التقدم التكنولوجي من خسائرها خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 528.67 % سنوياً، لتسجل 6.13 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل خسائر بـ975.56 ألف دينار للربع الثاني من 2025.

وتضاعفت خسائر النصف الأول بـ183.79 % لتصل إلى 10.04 مليون دينار مقارنة بـ3.54 مليون دينار للفترة المقابلة. وجاء ذلك امتداداً لارتفاع خسائر الربع الأول بـ52.50 % عند 3.91 مليون دينار مقابل 2.56 مليون دينار بالربع المقابل من العام المنصرم.

«منازل» تتحول للخسارة وتوافق على شراء مقر لتابعتها في مصر

تحولت شركة منازل القابضة للخسارة بالربع الثاني من عام 2026 بـ1.08 مليون دينار، مقابل أرباح بـ465.15 ألف دينار بالربع الثاني من 2025. كما سجلت خسائر نصفية بـ1.69 مليون دينار مقارنة بأرباح بـ497.45 ألف دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، بضغط من انخفاض الإيرادات التشغيلية وإثبات مخصص مطالبات ضريبية وأخرى لتابعتها. وكانت الشركة قد سجلت أرباحاً بالربع الأول بـ609.75 ألف دينار مقابل 32.31 ألف دينار بالربع المقابل. وفي شأن آخر، وافقت الشركة لتابعتها على شراء عقار ليكون مقراً لها بمبلغ 214.5 مليون جنيه مصري (نحو 1.31 مليون دينار كويتي)، تتضمن دفعة مقدمة عند التوقيع بـ15.59 مليون جنيه (نحو 95.47 ألف دينار)، على أن يُسدد المتبقي على أقساط تمتد لـ6 سنوات.

«فيوتشر كيد» تتحول للخسارة بالربع الثاني والنصف الأول

تحولت شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» للخسارة بالربع الثاني من العام الحالي مسجلة 272.90 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل أرباح بـ644.57 ألف دينار للربع الثاني من العام السابق.

ومُنيت الشركة بخسائر نصفية قدرها 800.93 ألف دينار مقابل أرباح بـ156.95 ألف دينار بالفترة المقابلة من 2025. يذكر أن خسائر الربع الأول ارتفعت بـ8 % لتصل إلى 528.03 ألف دينار مقارنة بـ487.62 ألف دينار بالربع الأول من 2025.

«كفيك» تتراجع بأرباحها الفصلية 31 %

أظهرت البيانات المالية لشركة كفيك للاستثمار انخفاض صافي أرباح الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 31 % على أساس سنوي لتسجل 438.12 ألف دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل 631.33 ألف دينار للربع الثاني من 2025. ويهبط صافي ربح النصف الأول بنسبة 98 % إلى 51.22 ألف دينار مقارنة بنحو 3 ملايين دينار للفترة المماثلة من العام السابق.

ويعود تراجع الربح النصفي إلى انخفاض عمولات الوساطة بقيمة 2.43 ألف دينار، وارتفاع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة محفظة التمويل بـ227 ألف دينار وموجودات أخرى بـ325 ألف دينار، مقابل زيادة إيرادات الاستثمارات بـ425 ألف دينار. وكانت الشركة قد تحولت للخسارة بالربع الأول من 2026 بـ386.89 ألف دينار مقابل أرباح بـ2.37 مليون دينار بالربع المقابل من 2025.

نمو أداء قطاع التعليم يرفع أرباح «بوبيان للبتروكيماويات» إلى 4.21 مليون دينار

ارتفع صافي ربح شركة بوبيان للبتروكيماويات خلال الربع الأول المنتهي في 31 يوليو 2026 بنسبة 5 % سنوياً ليبلغ 4.21 مليون دينار، مقابل 4.01 مليون دينار للفترة المقابلة من 2025، وعزت الشركة الارتفاع إلى تحسن أداء قطاع التعليم، على الرغم من انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية 4 % عند 29.28 مليون دينار.

وكانت الشركة قد حققت أرباحاً للسنة المالية المنتهية في 30 أبريل الماضي بـ26.75 مليون دينار، بانخفاض 11 % عن أرباح السنة المالية السابقة لها المنتهية في 30 أبريل 2025.

«الديرة القابضة» تقفز بأرباحها الفصلية بأكثر من 1200%

سجلت شركة الديرة القابضة قفزة استثنائية بأرباح الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 1,240.87 % على أساس سنوي، محققة 6.86 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقارنة بخسائر بلغت 511.38 ألف دينار بالربع الثاني من 2025.

وحققت الشركة بالنصف الأول أرباحاً بـ7.17 مليون دينار بارتفاع 165.24 % عن أرباح الفترة المقابلة البالغة 2.7 مليون دينار، على الرغم من تراجع أرباح الربع الأول بـ86 % لتسجل 308.17 ألف دينار مقابل 2.19 مليون دينار بالربع الأول من 2025.

تراجع خسائر «مواشي» في الربع الثاني

تراجعت خسائر شركة نقل وتجارة المواشي بنسبة 14.89% سنوياً خلال الربع الثاني من عام 2025 لتسجل 1.05 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو، مقابل خسائر بـ1.23 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي. ورغم هذا الانخفاض الفصلي، ارتفعت خسائر النصف الأول بـ16.46% لتصل إلى 1.96 مليون دينار مقارنة بـ1.68 مليون دينار في النصف الأول من 2025.

وأرجعت الشركة النتائج للظروف الإقليمية الراهنة التي أدت لارتفاع تكاليف سلاسل التوريد والنقل والأعلاف، ونقص الكميات المطلوبة من بلد المصدر، وتوقف إحدى بواخر الشركة، إلى جانب القرار التدريجي لوقف التصدير ببلد المصدر، وتسجيل ربح من بيع موجودات محتفَظ بها للبيع. وبلغت خسائر الربع الأول من 2025 نحو 913.29 ألف دينار مقابل 452.72 ألف دينار للفترة نفسها.

رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر لـ «عالم الاقتصاد»

تصحيح سعري يعيد رسم خريطة القطاع العقاري

1 هجرة الأموال من السكن الخاص إلى الاستثماري تعيد توزيع السيولة

2 تحويل الصفقات الأقل من 300 ألف دينار يضغط على السوق

كتب محمد ياسين

يشهد القطاع العقاري في الكويت نشاطاً ملحوظاً واستقراراً تدريجياً، مدعوماً بنمو التداولات العقارية في قطاعات السكن الخاص والاستثماري والتجاري، إلى جانب التوجهات الحديثة نحو إقرار تشريعات تنظيمية جديدة تهدف لتطوير السوق وجذب الاستثمارات.

وبلغت قيمة التداولات العقارية 907.5 مليون دينار حوالي 2.9 مليار دولار في الربع الثاني من العام الحالي، وحافظ القطاع على مكانته كأحد أبرز القطاعات غير النفطية مدعوما باستقرار البيئة الاقتصادية المحلية ومتانة القطاع المصرفي واستمرار الطلب على مختلف الأنواع العقارية.

وجاء هذا الأداء مدعوما بنمو النشاط غير النفطي واستمرار الإنفاق الرأسمالي والمشروعات الحكومية ضمن خطة التنمية ورؤية الكويت 2035 إلى جانب قوة السيولة المصرفية ونمو الائتمان العقاري رغم تأثر السوق بعوامل خارجية مثل التوترات الجيوسياسية والتقلبات غير المسبوقة في أسعار النفط وترقب مسار السياسة النقدية عالميا.

وأكد رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر في حديث خاص لـ «عالم الاقتصاد» أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة سوق العقار، وفي مقدمتها استمرار حالة اللاحرب واللاسلم، وما يصاحبها من توترات إقليمية وأوضاع جيوسياسية تلقي بظلالها على قرارات المستثمرين والمتعاملين في السوق، كما تشمل هذه العوامل القرارات المتعلقة بالعقارات وإجـراءات إزالـة المخالفات، إلى جانب موسم السفر وما شهده من تعديلات مرتبطة بالهوية الكويتية، الأمر الذي انعكس على حركة التداول ومستويات الطلب.

وإليكم تفاصيل اللقاء:

● كيف تحرك السوق العقاري الكويتي في النصف الأول ؟ وما أبرز المـؤشرات التي ظهرت على القطاع؟

شهد القطاع العقاري في النصف الأول من 2026، تصحيحاً في الأسعار في القطاع السكني بسبب تداعيات الحرب، وقانون منع الاحتكار، الأراضي الفضاء، وسحب الجناسي وهو تعديل الهوية الوطنية، فضلا عن صعوبة الحصول على التمويل العقاري، وكثرة العرض مقابل الطلب، وتأثيره المباشر على انخفاض أسعار العقارات وخصوصاً في المناطق الخارجية وتصحيح الأسعار في المناطق الداخلية مع تماسكها، إضافة إلى خروج المستثمرين والمضاربين من السكن الخاص وهجرة الأموال للقطاع الاستثماري.

وتركز الطلب على قطاع العقارات الاستثمارية في المواقع الحيوية والعائد المناسب وبدون مخالفات في البناء، مع جانب آخر تأثر هذا القطاع الاستثماري بنسبة الفائدة والحرب والأوضاع العامة وكثرة القرارات على الرغم من فوائدها التنظيمية إلى أنها تزعزع ثقة المستثمرين وتخلق مستثمر متريث دفاعي لا اندفاعي حريص على أمواله غير اندفاعي ومغامر، إلى أن تستقر الأوضاع والقرارات، وتظل الودائع صفر مخاطر للمستثمر واستراحة للسيولة وفترة ترقب ومراقبة إلى ما تؤول إليه الأوضاع، في النهاية الكل يعرف أن رأس المال يجب المحافظة عليه.

● لماذا طلب اتحاد الوسطاء بوقف تحويل الصفقات السكنية التي تقل قيمتها عن 300 ألف دينار إلى خبير «الدراية»؟

طلب اتحاد وسطاء العقار من إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل إلغاء التعميم الصادر بتاريخ 6-7-2021، بشأن تحويل جميع المبايعات التي تقل أسعارها عن 300 ألف دينار إلى الخبير في إدارة التسجيل العقاري.

ويقوم الخبير برفع السعر، في حين أن أسعار العقارات في أكثر من 10 مناطق تقل حالياً عن 300 ألف دينار، في وقت تتجه فيه سياسة الدولة حالياً إلى خفض أسعار العقارات.

وتُرفق مع المعاملة إما شهادة تقييم صادرة عن مكتب معتمد من وزارة العدل، أو عقد إلكتروني من وسيط رسمي معتمد بالسعر الحقيقي للعقار. ويؤدي هذا التحويل إلى عدم الاعتراف بعقد الوسيط، وكذلك بشهادة التقييم المقدمة من المقيم العقاري.

كما أن تغيير السعر من قبل خبير الدراية في وزارة العدل قد يؤدي إلى نشوب نزاع بين البائع والمشتري والوسيط العقاري، وقد يترتب عليه في أغلب الأحيان إلغاء الصفقة العقارية أو دفع رسـوم أعلى من الرسوم المستحقة فعلياً، كما أن الأسعار التي يتم اعتمادها من قبل خبير الدراية تُدرج ضمن التقرير الشهري لإدارة التسجيل العقاري، ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المعتمدة، وهو ما يُعد أحد أسباب ارتفاع أسعار العقارات وعدم انخفاضها.

لذلك، من واجبنا كاتحاد وسطاء العقار العمل على إلغاء هذا التعميم، وتنظيم السوق، وحفظ حقوق البائع والمشتري والوسيط والمقيم العقاري، ووضع الأمـور في مسارها الصحيح.

● هل هناك مناطق لا تزال أسعارها السوقية تقل عن 300 ألف دينار؟ وما هي هذه المناطق؟

مع تراجع أسعار العقارات في القطاع السكني خلال عامي 2025 و2026، انخفضت أسعار العقارات في أكثر من 10 مناطق إلى مستويات تقل عن 300 ألف دينار، ومن أبرزها، على سبيل المثال لا الحصر: المطلاع، وسعد العبدالله، وصباح الأحمد السكنية، وصباح الأحمد البحرية، والوفرة السكنية، والخيران، والظهر، والفردوس، والرابية، وصباح السالم، وبيان ذوي الدخل المحدود.

وهناك مناطق أخرى في القطاع السكني بدأت أسعار العقارات فيها تلامس مستويات تقل عن 300 ألف دينار، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً في مستويات الأسعار وتأسيس السوق على متوسطات سعرية جديدة تتماشى مع المتغيرات الحالية.

وفي ضوء هذه التطورات، تبرز أهمية مواكبة إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل لمستجدات أسعار السوق العقاري، بما يضمن أن تكون التقديرات والإجـراءات المتبعة»

3 أكثر من 10 مناطق تسجل تراجعاً في الأسعار خلال عامين

4 الأوضاع الجيوسياسية تؤثر في سوق العقارات

5 القطاع الاستثماري يجذب سيولة جديدة من السكني

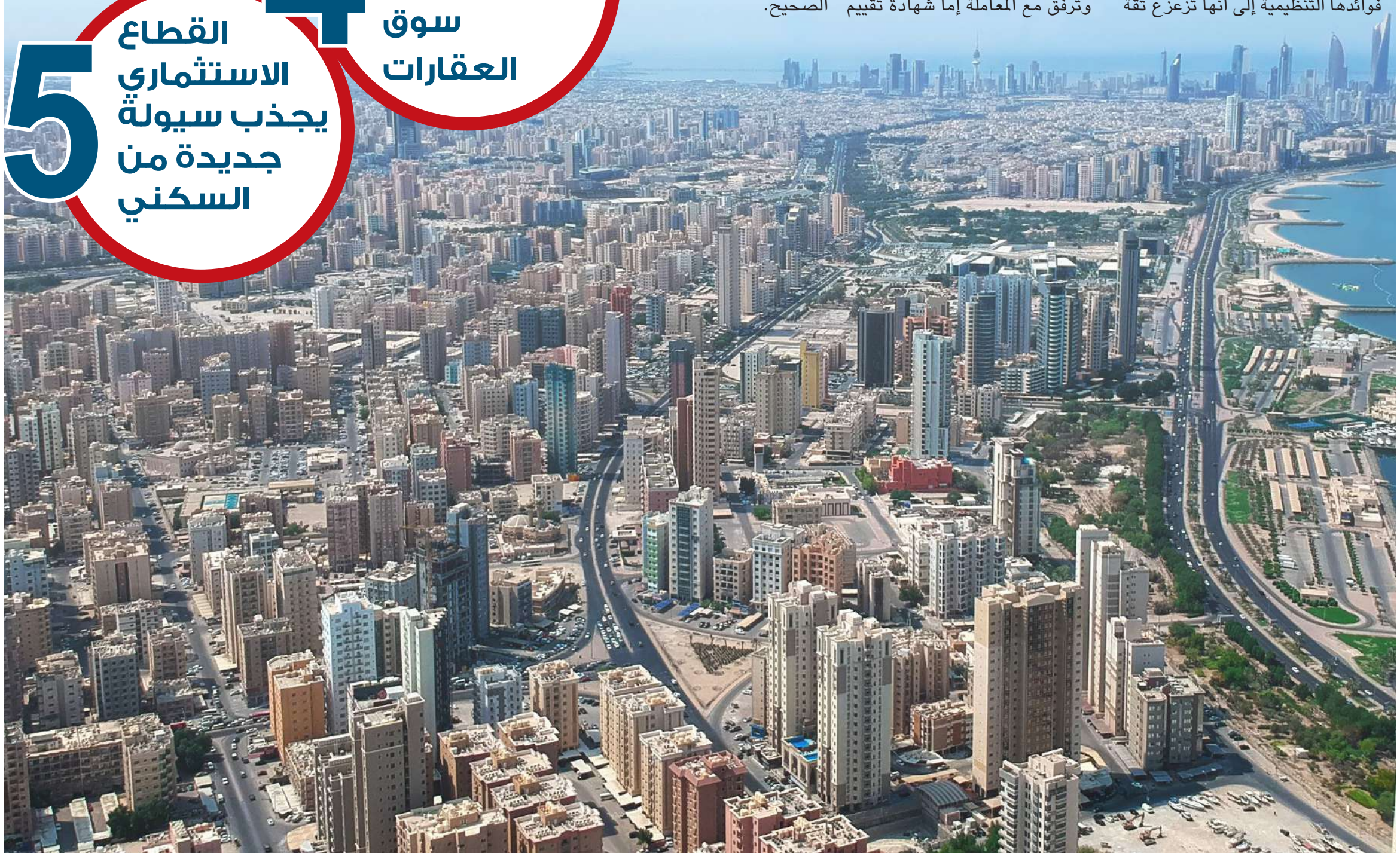

6 دعم المطور العقاري يتطلب منظومة متكاملة للتمويل والرهن

7 نمو متواصل في الطلب على العقارات الحرفية مع زيادة الأراضي المطورة

أكثر اتساقاً مع الأسعار الفعلية المتداولة، وبما يخدم مصلحة السوق العقاري ويعزز كفاءة وسلاسة حركة التداول.

● ما دلالة تسجيل قيمة العقود العقارية خلال يوليو نحو 398 مليون دينار؟ وما أبرز العوامل التي أسهمت في هذا المستوى ؟

تتعدد العوامل المؤثرة في حركة سوق العقار، وفي مقدمتها استمرار حالة اللاحرب واللاسلم، وما يصاحبها من توترات إقليمية وأوضاع جيوسياسية تلقي بظلالها على قرارات المستثمرين والمتعاملين في السوق.

كما تشمل هذه العوامل القرارات المتعلقة بالعقارات وإجـراءات إزالة المخالفات، إلى جانب موسم السفر وما شهده من تعديلات مرتبطة بالهوية الكويتية وإجراءات سحب الجناسي، الأمر الذي انعكس على حركة التداول ومستويات الطلب.

ويضاف إلى ذلك ارتفاع المعروض مقابل الطلب، إلى جانب حالة الترقب التي تسود أوساط المشترين، في ظل توجههم نحو انتظار الفرص المناسبة واقتناص أفضل الأسعار، وهو ما أسهم في زيادة الضغوط على الأسعار خلال الفترة الأخيرة.

وفي المقابل، شهد القطاع الاستثماري نشاطاً ملحوظاً، مع انتقال جزء من السيولة من القطاع السكني إلى القطاع الاستثماري، في ظل تفضيل بعض المستثمرين توجيه أموالهم نحو الفرص الاستثمارية ذات العوائد المتوقعة.

كـما ساهم خـروج شريحة من المضاربين من سوق القطاع السكني في تراجع وتيرة الطلب، وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مجموع هذه العوامل أدى إلى تراجع مؤقت في أسعار العقارات السكنية، وهو تراجع قد يشهـد تغيـرات من شهـر إلـى آخـر، وفقـاً لتطـورات السـوق وحجم الطلب ومستويات السيولة.

ومع دخولنـا شهـري أغسطـس وسبتمبر، ستتضح بصورة أكبر ملامح المرحلة المقبلة واتجاهات سوق العقار، ولا سيما مدى قدرة القطاع السكني على استعادة نشاطه وتحسن مستويات الطلب والتداول.

● كيف تقيّمـون أداء العقـار الاستثماري من حيث نشاط التـداولات ومستويات العوائد الإيجارية؟

وبنظرة عامـة عـلى أداء القـطاع الاستثماري من حيث حجم التداولات والعوائد الإيجارية، أظهر القطاع الاستثماري في دولة الكويت تماسكاً واستقراراً ملحوظين، رغم التداعيات الناجمة عن الحرب الدائرة حالياً، وذلك في ظل استمرار معدلات الإشغال عند مستويات مرتفعة، إلى جانب استقرار مستويات الإيجارات.

ويعزز من متانة القطاع الاستثماري محدودية الأراضي المتاحة، الأمر الذي يحد من احتمالية حدوث زيادة كبيرة في المعروض خلال الفترة المقبلة، ويدعم في الوقت ذاته التوقعات باستمرار استقرار مستويات الإيجارات، بما يحافظ على جاذبية القطاع بالنسبة للمستثمرين.

أداء شقق التمليك

يتضح تماسك القطاع الاستثماري أيضاً من خلال أداء صفقات شقق التمليك، التي حافظت على مستويات نشاط مقبولة، حتى في ظل التداعيات الناتجة عن النزاع، وعلى الرغم من تأثر هذا النوع من العقارات بالتراجع الذي طال عدداً من القطاعات العقارية الأخرى، فإن شقق التمليك أظهرت قدرة أكبر على التماسك، إذ جاء التراجع في مستوياتها السعرية بوتيرة أقل حدة، مع استمرار تسجيل الصفقات خلال هذه الفترة.

معدل النمو السنوي

سجل متوسط أسعار صفقات شقق التمليك نمواً سنوياً بلغ نحو 4.8% خلال الفترة الممتدة من عام 2023 إلى عام 2025، بما يعكس استمرار الطلب على هذا النوع من العقارات.

متوسط الأسعار

استقر متوسط أسعار شقق التمليك عند نحو 872 ديناراً كويتياً للمتر المربع في عام 2026، في مؤشر على تماسك مستويات الأسعار رغم الظروف الراهنة التي يمر بها السوق العقاري.

المنطقة الأعلى ارتفاعاً

تصدرت منطقة الفنطاس المناطق من حيث ارتفاع أسعار شقق التمليك، مسجلة نمواً بلغت نسبته نحو 20 %، لتأتي في مقدمة المناطق الأكثر ارتفاعاً خلال الفترة محل الدراسة.

العوائد الإيجارية

حافظت العوائد الإيجارية على مستويات جيدة في مختلف المناطق بالنسبة للشقق المباعة، حيث تراوحت بين 5.5 % و 7.6 %، بما يعكس استمرار جاذبية الاستثمار في هذا القطاع وقدرته على توفير عوائد مستقرة نسبياً للمستثمرين.

أعلى عائد إيجاري

سجلت منطقة الفروانية أعلى عائد إيجاري، حيث بلغ نحو 7.6 %، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض مستويات أسعار البيع مقارنة بالمناطق الأخرى، الأمر الذي ساهم في رفع العائد على الاستثمار، ويعكس في الوقت ذاته استقرار العوائد الإيجارية التي يوفرها القطاع للمستثمرين.

● هل لا يزال سوق العقارات الإدارية والتجارية في العاصمة يحافظ على جاذبيته الاستثمارية؟

تصدرت الوحدات الصغيرة والمتوسطة معدلات النمو، وتلتها الوحدات التي تتراوح مساحتها ما بين 100 إلى 200 متر.

في المقابل، سجلت الوحدات الكبيرة التي تتراوح مساحتها من 200 إلى 500 متر مربع تراجعاً بلغ 11 % تقريباً، مما يعكس توجه الطلب نحو الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة وزيادة الطلب عليها.

هناك مطالبات بالإسراع في إقرار قانون الرهن العقاري لتنشيط السوق؟

ملفي المطور العقاري والرهن العقاري يحتاجان إلى منظومة متكاملة من الحلول، بحيث تسند كل منها الأخرى، وتشمل تفعيل دور المطور العقاري، وتنظيم منظومة الرهن والتمويل العقاري، إلى جانب توفير الطاقة الكهربائية وتوفير الأراضي اللازمة للتطوير، وعند تكامل هذه العناصر ضمن منظومة واحدة، يمكن معالجة التحديات المرتبطة بالرهن العقاري بصورة شاملة ومستدامة.

وحاليا تمر دولة الكويت بمرحلة تنظيمية شاملة تشمل مختلف القطاعات، بهدف القضاء على مظاهر الفوضى والتعديات، وسد الثغرات التي قد تستغل في عمليات غسل الأموال، إلى جانب التوسع في التحول الرقمي والانتقال إلى منظومة العقود الرقمية، ويمثل هذا التوجه عنواناً جديداً لمرحلة تنظيمية ورقمية متكاملة في دولة الكويت.

● تملك الأجـانـب للعقار في الكويت.. خطوة جديدة لإنعاش القطاع العقاري وجذب الاستثمارات كيف ترى ذلك؟

موضوع تملك الأجانب للعقار في الكويت هو موضوع قديم، ولكن تم حالياً تفعيله، وهو خطوة جديدة لإنعاش القطاع العقاري.

من ناحية، قد يعمل هذا القرار على رفع الأسعار في القطاع العقاري، ولكن من ناحية أخرى، فهو أيضاً يجذب المستثمرين الأجانب، ويمنحهم إقامة لفترة طويلة، وبالتالي يوفر لهم الاستقرار والأمان.

وأيضاً، من ناحية أخرى، يخفف التحويلات الخارجية، ويتم صرف مبالغهم في الكويت، وجلب عائلاتهم أيضاً إلى دولة الكويت ودراستهم فيها، ومن هنا نستطيع تحريك النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

ولكن السلبية التي كانوا دائماً يخشون منها في السابق هي ارتفاع الأسعار، وخصوصاً في الوقت الحالي، حيث إن الأسعار مرتفعة، لذلك يفضل الجميع أن يكون العقار للكويتيين فقط.

ولكن إذا نظرنا إلى هذا الموضوع من نظرة أخرى، فهو بالتأكيد ينشط الاقتصاد، ويحرك الدورة الاقتصادية، ويجذب المستثمرين إلى داخل دولة الكويت، وينعش أعمالهم والأعمال بشكل عام، وينعش القطاع الخاص أيضاً، ويسبب لهم استقراراً اجتماعياً ومالياً واقتصادياً.

فهذا رأيـي بالنسبة إلى جذب الاستثمارات الخارجية، وبالتالي فإن كل قرار في النهاية له سلبياته وإيجابياته، ونحن دائماً نقول: إذا كانت الإيجابيات أكثر من السلبيات، فهو قرار ناجح، وإذا كانت السلبيات أكثر من الإيجابيات، فمـن الأفضـل تأجيلـه لمزيـد مـن الدراسة.

8 خروج المضاربين يساهم في انخفاض أسعار العقارات السكنية

9 أغسطس وسبتمبر يرسمان ملامح المرحلة المقبلة للعقار

10 الوحدات الصغيرة والمتوسطة تتصدر معدلات النمو

11 4.8 % نمواً سنوياً في صفقات شقق التمليك.. ومتوسط الأسعار 872 ديناراً للمتر

العقار الخاص يتصدر قائمة التداولات

كشف رئـيـس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر عن تصدر قطاع السكن الخاص التداولات العقارية خـلال معظم الأشهر والفترات، لعدة أسباب، يـأتي في مقدمتها أن السكن الخاص يمثل حاجة أساسية وملحّة للمواطنين، ومـع تـراجـع الأسعار وانخفاض متوسط القيمة، تـزداد وتـيرة المبيعات، وهو ما ينعكس بدوره على ارتفاع إجمالي قيمة التداولات.

كما يُعد القطاع السكني الخاص أكبر القطاعات العقارية من حيث المساحة وحجم التداول، فضلاً عن كونه مؤشراً رئيسياً لقياس حركة السوق العقاري، باعتباره من أبرز أولويات المواطنين والدولة على حد سواء.

نمو متواصل في الطلب على العقارات الحرفية

قال رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر إن قطاع العقارات الحرفية شهد نمواً متواصلاً بسبب زيادة الأراضي المطورة، حيث خصصت الدولة 3 مناطق صناعية حرفية كملكية خاصة؛ هي: منطقة غرب أبو فطيرة الحرفية، ومنطقة العارضية الحرفية، ومشروع أرزاق في منطقة الفحيحيل.

وبلغت نسبة التطوير في سنة 2025 في العارضية الحرفية 78%، وفي أبو فطيرة الحرفية 67%، مما زاد من إجمالي قيمة وعدد الصفقات وارتفعت معدلات أسعار الصفقات.

ويرتبط متوسط الأسعار ارتباطاً إيجابياً بالتغيير في عدد الصفقات؛ فمع زيادة عدد الصفقات يرتفع سعر المتر المربع، وهذا ما يدفع المستثمرين للطلب المتواصل على العقارات الحرفية.

تراجع «الأول» و«العام» و«الرئيسي» مقابل ارتفاع «الرئيسي 50»

بورصة الكويت تتباين و«وربة كابيتال» يواصل الصعود

1 71.14 مليون دينار قيمة التداولات عبر 20.8 ألف صفقة

2 6 قطاعات تصعد مقابل تراجع 7 قطاعات خلال الجلسة

كتب مساعد صالح

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات جلسة الخميس على تباين، في جلسة جاءت بالتزامن مع صدور نتائج المراجعة الدورية لمؤشرات «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة «MSCI»، وسط حركة نشطة على عدد من الأسهم، وتباين واضح بين أداء مؤشرات السوق والقطاعات والأسهم.

وشهدت الجلسة ضغوطاً على مؤشري السوق الأول والسوق العام، إلى جانب تراجع مؤشر السوق الرئيسي، في المقابل تمكن مؤشر السوق الرئيسي 50 من تسجيل ارتفاع، بما يعكس اختلاف اتجاهات التداول بين مكونات السوق خلال الجلسة.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.17 %، كما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.24 %، بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً أكثر وضوحاً بلغت نسبته 0.63 %. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.48 % مقارنة بمستويات إغلاق الجلسة السابقة.

وجاء هذا الأداء المتباين في أعقاب المراجعة الدورية لمؤشرات «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة، والتي تضمنت تعديلاً يخص الشركات الكويتية، تمثل في خروج سهم شركة طيران الجزيرة من مؤشر الشركات الصغيرة «MSCI Small Cap» للكويت.

ومن المقرر أن يسري التعديل الخاص بالسهم اعتباراً من إغلاق جلسة 31 أغسطس 2026، وذلك ضمن المراجعة الدورية للمؤشرات.

ويأتي هذا التعديل في وقت تواصل فيه الأسهم المدرجة تحركاتها المتباينة، مع استمرار تركيز المتعاملين على الأسهم النشطة ذات السيولة المرتفعة، وهو ما انعكس بوضوح على حركة التداولات خلال جلسة الخميس.

وعلى مستوى النشاط، سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة إجمالية بلغت 71.14 مليون دينار، توزعت على نحو 268.50 مليون سهم، من خلال تنفيذ 20.8 ألف صفقة.

وتكشف أرقام التداول عن استمرار حضور السيولة بشكل واضح في السوق، مع تركز جانب من النشاط على مجموعة من الأسهم التي شهدت ارتفاعات أو تراجعات ملحوظة، إلى جانب الأسهم التي استحوذت على حصة كبيرة من أحجام التداول. وشهدت الجلسة تداولات على نطاق واسع بين الأسهم والقطاعات، حيث ارتفعت أسعار 48 سهماً، في حين تراجعت أسعار 61 سهماً، بينما استقرت أسعار 22 سهماً دون تغيير.

ويعكس هذا التوزيع حالة التباين التي سيطرت على تعاملات الخميس، إذ لم يكن اتجاه السوق موحداً، وإنما تحركت الأسهم وفقاً لأدائها الفردي وحجم الطلب والعروض عليها، بالتزامن مع متابعة المستثمرين لتعديلات مؤشرات «MSCI».

وسجلت الجلسة إجمالاً تراجع 61 سهماً، مقابل ارتفاع 48 سهماً، في حين حافظ 22 سهماً على مستوياتها السابقة، بما يؤكد أن حركة التداول لم تكن ذات اتجاه واحد.

القطاعات بين الارتفاع والانخفاض

وعلى صعيد القطاعات، اتجهت 6 قطاعات إلى الارتفاع خلال الجلسة، تصدرها قطاع المواد الأساسية الذي سجل نمواً بنسبة 0.86 %.

في المقابل، تراجعت 7 قطاعات، وجاء قطاع المنافع في مقدمة القطاعات الخاسرة، بعدما انخفض بنسبة 4.08 %.

ويظهر الأداء القطاعي جانباً آخر من حالة التباين التي ميزت السوق، إذ لم تقتصر التحركات على الأسهم الفردية، وإنما امتدت إلى القطاعات التي تحركت في اتجاهات مختلفة خلال الجلسة.

ومع ارتفاع 6 قطاعات مقابل انخفاض 7، بدا واضحاً أن الضغوط البيعية كانت حاضرة إلى جانب عمليات الشراء، وهو ما ساهم في دفع المؤشرات الرئيسية إلى تسجيل نتائج مختلفة عند الإغلاق.

تأثير مراجعة «MSCI»

وعلى مستوى السوق ككل، جاءت تعاملات الخميس في أعقاب مراجعة «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة، والتي تضمنت خروج سهم شركة طيران الجزيرة من مؤشر الشركات الصغيرة «MSCI Small Cap» للكويت، على أن يبدأ تطبيق التعديل اعتباراً من إغلاق جلسة 31 أغسطس 2026.

ومع ذلك، لم تمنع هذه التطورات السوق من تسجيل نشاط واضح على عدد من الأسهم، في الوقت الذي اختلفت فيه اتجاهات المؤشرات والقطاعات.

فقد أنهى السوق الأول الجلسة منخفضاً 0.17 %، والسوق العام متراجعاً 0.24 %، بينما خسر السوق الرئيسي 0.63 %، في حين سجل الرئيسي 50 ارتفاعاً بنسبة 0.48 %.

وترافقت هذه الحركة مع تداول 268.50 مليون سهم بقيمة 71.14 مليون دينار، من خلال 20.8 ألف صفقة.

وبذلك اختتمت بورصة الكويت جلسة الخميس على مزيج من التحركات المتباينة، مع استمرار النشاط والسيولة في عدد من الأسهم، في مقدمتها «التخصيص» و«وربة كابيتال»، بالتزامن مع متابعة السوق لتأثيرات المراجعة الدورية لمؤشرات «مورجان ستانلي» والتعديلات التي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من نهاية جلسة 31 أغسطس المقبل.

3 مراجعة «مورجان ستانلي» تخرج «طيران الجزيرة» من مؤشر الشركات الصغيرة

«وربة كابيتال» يقفز للجلسة الثالثة بسيولة تقارب 2.8 مليون دينار

• السهم يرتفع 30 فلساً ويغلق عند مستوى 880 فلساً

واصل سهم شركة وربة كابيتال القابضة، المدرج ضمن قطاع الخدمات المالية، حضوره القوي في تعاملات بورصة الكويت، بعدما أنهى جلسة الخميس على ارتفاع ملحوظ، مسجلاً مكاسب للجلسة الثالثة على التوالي، وسط نشاط تداولي لافت وسيولة اقتربت من 2.8 مليون دينار.

وأغلق سهم «وربة كابيتال» تعاملات الخميس عند مستوى 880 فلساً، مرتفعاً بنسبة 3.53 %، بما يعادل 30 فلساً مقارنة بسعر الأساس البالغ 850 فلساً، وهو المستوى ذاته الذي أنهى عنده السهم جلسة الأربعاء 12 أغسطس 2026.

وبهذا الأداء، واصل السهم تسجيل حضور قوي في تعاملات السوق، مستفيداً من الزخم الواضح في التداولات والمشاركة النشطة من المتعاملين.

حركة سعرية

وشهد سهم «وربة كابيتال» حركة سعرية نشطة خلال جلسة الخميس، حيث تحرك في نطاق تراوح بين 866 فلساً كأدنى مستوى مسجل خلال الجلسة و932 فلساً كأعلى مستوى.

ويعكس هذا النطاق اتساع حركة التداول على السهم خلال الجلسة، في ظل تزايد المشاركة وتدوير السيولة بين المتعاملين.

وعند الإغلاق، سجلت بيانات العرض والطلب 874 فلساً لأعلى سعر شراء، مقابل 909 فلوس لأقل سعر بيع.

وبين هذه المستويات، أنهى السهم الجلسة عند 880 فلساً، ليحافظ على مكاسبه ويضيف جلسة جديدة إلى سلسلة الارتفاعات المتتالية التي سجلها خلال تعاملات الأسبوع.

3.1 مليون سهم

وعلى مستوى حجم التداول، شهد السهم تداول 3,109,485 سهماً، بقيمة إجمالية بلغت 2,797,141.180 دينار كويتي.

ونُفذت هذه التداولات من خلال 1,488 صفقة، وهو ما يعكس كثافة النشاط على السهم خلال الجلسة، سواء من حيث عدد الأسهم المتداولة أو قيمة السيولة التي دخلت في تعاملاته.

وتبرز قيمة التداول البالغة نحو 2.8 مليون دينار كأحد أبرز عناصر الصورة الخاصة بالسهم، خصوصاً مع تزامنها مع ارتفاع سعري بنسبة 3.53 %.

كما سجل السهم آخر تنفيذ خلال الجلسة عند الساعة 13:12:47، بعد سلسلة من التعاملات التي أبقت السهم ضمن دائرة الاهتمام طوال الجلسة.

أداء لافت

ويكتسب أداء «وربة كابيتال» أهمية خاصة في ضوء الصورة العامة للسوق خلال الخميس، إذ جاءت المؤشرات الرئيسية على تباين، بينما تمكن السهم من تحقيق ارتفاع بنسبة 3.53 %.

ففي الوقت الذي تراجع فيه مؤشر السوق الأول بنسبة 0.17 %، والسوق العام بنسبة 0.24 %، والسوق الرئيسي بنسبة 0.63%، ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.48 %، فيما سجل «وربة كابيتال» ارتفاعاً أكبر من حركة المؤشرات التي أغلقت على انخفاض.

ويأتي ذلك بالتزامن مع تداولات قوية على السهم، ما جعله من الأسهم التي حافظت على حضورها ضمن قائمة الأسهم ذات النشاط اللافت خلال الجلسة.

زخم متواصل

ويشير تسجيل الارتفاع لليوم الثالث على التوالي إلى استمرار الزخم على السهم خلال جلسات التداول الأخيرة، في ظل ارتفاع قيمة التداولات وتعدد الصفقات المنفذة.

وارتفع السهم خلال جلسة الخميس 30 فلساً، من مستوى الأساس البالغ 850 فلساً إلى 880 فلساً عند الإغلاق، فيما شهد خلال الجلسة تحركات سعرية أوسع، بعدما وصل إلى 932 فلساً كأعلى سعر.

وتُظهر بيانات التداول أن السهم لم يكن بعيداً عن دائرة النشاط، سواء من حيث حجم التداول الذي تجاوز 3.1 مليون سهم أو قيمة التداول التي اقتربت من 2.8 مليون دينار، فضلاً عن تنفيذ 1,488 صفقة.

ويأتي حضور «وربة كابيتال» ضمن مشهد أوسع شهدته بورصة الكويت خلال جلسة الخميس، حيث تركزت التداولات على مجموعة من الأسهم التي سجلت تحركات سعرية أو تداولات كثيفة.

وفي الوقت الذي تصدر فيه «التخصيص» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بحجم تداول بلغ 38.19 مليون سهم وقيمة تداول بلغت 6.49 مليون دينار، حافظ «وربة كابيتال» على مستوى لافت من السيولة، مع تداول أكثر من 3.1 مليون سهم بقيمة قاربت 2.8 مليون دينار.

في النصف الأول من 2026

كيبكو تحقق صافي ربح بقيمة 5.3 مليون دينار

الرئيس التنفيذي للمجموعة «نحافظ على متانة أدائنا رغم الظروف الاستثنائية الصعبة ومستمرون في تنفيذ خططنا»

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) – كيبكو – عن تحقيق صافي ربح بقيمة 5.3 مليون دينار كويتي خلال الأشهر الست الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع 10.2 مليون دينار كويتي خلال الفترة المقابلة من عام 2025. وبلغت ربحية السهم خلال النصف الأول من العام 0.3 فلساً.

ويعود التراجع في صافي أرباح كيبكو بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمات قطاعات الطاقة والبنوك والعقار والضيافة والصناعة والخدمات اللوجستية، مما يعكس أثر الأوضاع الجيوسياسية على هذه القطاعات.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 3.49% لتصل إلى 795.9 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من العام، بالمقارنة مع 769.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025.

وخلال الربع الثاني من عام 2026 (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2026)، حققت كيبكو صافي ربح بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي، وارتفع الربح التشغيلي بنسبة 35.93% ليصل إلى 52.2 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع 38.4 مليون دينار كويتي خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

وبلغ إجمالي إيـرادات كيبكو من العمليات خلال الربع الثاني 420.0 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 8.95% بالمقارنة مع 385.5 مليون دينار كويتي خلال الربع الثاني من عام 2025.

كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 1.79% لتصل إلى 656.5 مليون دينار كويتي، بالمقارنة مع 644.9 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2025.

وبلغ حجم الأصول المجمّعة للشركة 14.45 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2026، بالمقارنة مع 13.82 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025.

وبهذه المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة كيبكو الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح «شهد النصف الأول من العام ظروفاً استثنائية صعبة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة. وعلى الرغم من هذه الظروف، واصلت كيبكو تحقيق الأرباح، بما يعكس متانة محفظتنا الاستثمارية وقوة شركاتنا الرئيسية. والأهم من ذلك، أننا حافظنا على تركيزنا في تنفيذ خططنا والمضي قدماً في الأولويات الاستراتيجية التي حددناها للمجموعة».

وأضافت «نواصل العمل وفق نهج يقوم على الانضباط في إدارة رأس المال ورفع الكفاءة التشغيلية، مع التركيز على حفظ وتنمية القيمة لأصحاب المصالح. وفي الوقت الذي نتابع فيه عن كثب تطورات الأوضاع المحيطة بنا، فإننا مستمرون في تنفيذ استراتيجيتنا وتعزيز أعمال شركاتنا، بما يضعها في موقع يمكّنها من الاستفادة من الفرص التي قد تتيحها تطورات الأسواق».

الشيخة ادانا ناصر صباح الاحمد الصباح

بمناسبة يوم الشباب الدولي وفي ندوة حوارية بمعرض «أحمد الجابر للنفط والغاز»

«مؤسسة البترول»: الشباب شركاء حقيقيون في بناء مستقبل القطاع النفطي

نواف الصباح: دعمنا للشباب يشمل تمكينهم وتطوير قدراتهم والإصغاء لأفكارهم

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الناصر الصباح أن إشراك الشباب في الحوار وصنع التوجهات المستقبلية يعكس إيمـان المؤسسة بدورهم المحوري كشركاء حقيقيين في بناء مستقبل القطاع النفطي واستدامة نجاحه.

وقالت المؤسسة إن ذلك جاء خلال ندوة حوارية عقدت تحت رعاية وحضور الشيخ نـواف الصباح بمشاركة قيادات من المؤسسة وشركاتها التابعة بمناسبة يوم الشباب الدولي على مسرح معرض (أحمد الجابر) للنفط والغاز بالأحمدي.

وذكر الشيخ نواف الصباح وفق البيان أن دعم المؤسسة للشباب يشمل تمكينهم وتطوير قدراتهم والإصغاء إلى تصوراتهم وأفكارهم والاستفادة من تطلعاتهم تجاه مستقبل القطاع النفطي باعتبارهم الجيل الذي سيتولى مسؤولية قيادته وإدارته في السنوات المقبلة.

من جانبه قال العضو المنتدب للموارد البشرية والخدمات الشاملة بالمؤسسة هشام الرفاعي بحسب البيان إن الاستثمار في العنصر البشري يعد ركيزة أساسية في استراتيجية (البترول) مشيرا إلى حرص المؤسسة على إتاحة المجال أمام الجيل الواعد لإبراز الطاقات في الإبداع والابتكار في بيئة عمل محفزة وداعمة.وأوضح الرفاعي أن المؤسسة تعمل على تمكين الشباب ومنحهم المسؤوليات والثقة اللازمة إلى جانب تزويدها بالأدوات والوسائل التي تعينهم على تحمل تلك المسؤولية والمساهمة في صناعة القرار.

وذكر البيان أن الندوة شهدت إطـلاق مجلس الشباب لمؤسسة البترول الكويتية الهادف إلى تعزيز مشاركة الشباب والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم وإتاحة المجال أمامهم للمساهمة في تطوير بيئة العمل.وأضاف أن الندوة شملت أيضا حلقتين نقاشتين جاءت الأولى بعنوان (وجهات نظر الشباب عبر قطاعات مؤسسة البترول الكويتية) إذ ركزت على تجارب الشباب وأدوارهم خلال الظروف الإقليمية الراهنة والتحديات التيواجهوها. وأفاد بأن الحلقة الثانية حملت عنوان (من الفكرة إلى الأثر: رحلة مجالس الشباب في القطاع النفطي) استعراض خلالها ممثلو مجالس الشباب في شركات القطاع النفطي أدوارهم ومبادراتهم وتطلعاتهم.

الشركة رعت بطولة BPC TOUR للعام الرابع على التوالي

«زين» تواصل دعم شغف الشباب الكويتي بالبادل في ماربيا

من أكبر الفعاليات الرياضية التي تجمع الكويتيين في الخارج

واصلت زين الكويت حضورها في الفعاليات الرياضية التي تجمع الشباب الكويتي في الخارج، برعايتها للنسخة الخامسة من بطولة BPC TOUR السنوية للبادل، التي أُقيمت في مدينة ماربيا الإسبانية وسط مشاركة قوية ومميزة من عُشّاق وهواة البادل من الكويت.

وشهدت النسخة الخامسة من البطولة أجواءً تنافسية مميزة عكست الشعبية المتنامية التي تحظى بها رياضة البادل بين الشباب في الكويت والمنطقة، واختُتمت بتتويج خليفة الخليفة وفهد الحسيان بلقب البطولة، حيث قام الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي بتكريم البطلين وتسليمهما اللقب، بحضور رئيس المكتب القنصلي في مدينة ملقا محمد أحمد النصار.

وتأتي هذه الرعاية من زين للعام الرابع على التوالي امتداداً لالتزامها بدعم المبادرات الرياضية التي تجمع الشباب وتفتح أمامهم مساحات للتنافس والتواصل في أجواء إيجابية، خصوصاً مع النمو الكبير الذي تشهده رياضة البادل خلال السنوات الأخيرة وتحولها إلى واحدة من أكثر الرياضات حضوراً بين الشباب في الكويت ودول الخليج.

وترى زين في الرياضة منصّة تتجاوز حدود المنافسة، لما لها من دور في تعزيز التقارب والتواصل بين المجتمعات، وترسيخ قيم العمل الجماعي والتنافس الإيجابي والانتماء المجتمعي، وهو ما تجسده بطولة BPC TOUR من خلال جمعها سنوياً لمحبي رياضة البادل الكويتيين في مدينة ماربيا.

كما تعكس هذه الخطوة حرص زين على دعم حضور الشباب الكويتي في الفعاليات الرياضية خارج المنطقة، والمساهمة في إثراء التجارب التي تجمعهم وتقرّب بينهم، بما يعزز الروابط الاجتماعية والثقافية بين أبناء الوطن في أجواء رياضية مميزة.

وتفخر زين بشراكتها المستمرة مع BPC TOUR للعام الرابع على التوالي، مؤكدة استمرارها في دعم الفعاليات والمبادرات التي تمنح الشباب تجارب إيجابية وملهمة، وتسهم في نشر ثقافة النشاط والحياة الصحية، وتعزز حضور الرياضة كوسيلة فعّالة للتواصل والتقارب بين الشباب.

وليد الخشتي ومحمد النصار يكيرمان الفائزين بالبطولة

صورة جماعية مع المشاركين النهائيين

تنوع المبالغ المقدمة للفائزين

«التجاري» يعلن عن الرابحين في السحوبات الأسبوعية والشهرية لحساب النجمة

أجرى البنك التجاري سحوباته الأسبوعية والشهرية على حساب النجمة عن شهر يوليو 2026، حيث تم إجراء السحب يوم الأربعاء الموافق 12 أغسطس 2026 بحضور ممثلين عن الإدارات الداخلية المختصة في البنك، إلى جانب مدققين خارجيين من شركة RSM ومكتب جرانت ثورنتون الكويت Grant Thornton. وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر قناة البنك التجاري الكويتي على منصة اليوتيوب وعلى حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي، وجاءت النتيجة على النحو التالي:

الرابحين في سحوبات حساب النجمة الأسبوعية – جائزة 5,000/- دينار كويتي من نصيب الفائزين

- سعد جابر ساكت الشمري
- اماني بدر سالم الحريص
- زهير جاسم محمد السقاي
- شوقى بسمه
- بدر منصور عبدالله الحرز

الرابح في سحب حساب النجمة الشهري – جائزة 20,000/- دينار كويتي من نصيب الفائز

- زين الدين محمد بهجت مرسى

ومن المعروف أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بتنوع المبالغ المقدمة، حيث تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5,000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20,000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000/- دينار كويتي، والجائزة السنوية الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار كويتي .

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فإنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 200/- دينار كويتي، ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 200/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصته للفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري الكويتي.

وأوضح البنك أن حساب النجمة متاح للجميع، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة والاطلاع على مزايا الحساب من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان وفي أي وقت.

نظم فعالية على شاطئ جزيرة أم المرادم بالتعاون مع Nomads290 وشركة الروضتين

«الوطني» يواصل تفاعله مع الشباب ودعم اهتماماتهم

1 العسكر: نسعى دائماً للتواصل مباشرة مع أفراد المجتمع في مختلف أماكن تواجدهم

2 الوعي المجتمعي خط الدفاع الأول لحماية الأفراد من الوقوع ضحية للاحتيال المالي

سعود العسكر

في إطار جهوده الرامية إلى التواصل مع فئة الشباب وتعزيز الوعي المالي لديهم، نظم بنك الكويت الوطني فعالية على شاطئ جزيرة أم المرادم بالتعاون مع فريق Nomads290 وشركة الروضتين، لتوعية هذه الفئة المهمة في المجتمع بمخاطر الاحتيال المالي، حيث تضمنت تقديم إرشادات حول أساليب الاحتيال وطرق الوقاية منها، إلى جانب توزيع هدايا على مرتادي الشاطئ.

وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي ينفذها «الوطني» دعماً لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، بهدف رفع مستوى الوعي المصرفي والمالي لدى أفراد المجتمع وتعزيز مفاهيم الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية والمصرفية.

وشهدت الفعالية تفاعلاً واسعاً من زوار الجزيرة ورواد الأنشطة البحرية، لا سيما من فئة الشباب الذين تمثل هذه الأنشطة جزءاً من اهتماماتهم، حيث حرص فريق بنك الكويت الوطني على التواصل المباشر مع الجمهور وتوعيتهم بأبرز أساليب الاحتيال والنصب التي تستهدف العملاء، لا سيما عبر الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية والروابط الإلكترونية الوهمية، فضلاً عن تقديم نصائح عملية تساعدهم على حماية معلوماتهم الشخصية وبياناتهم المصرفية.

وبهذه المناسبة، قال مسؤول أول – الاتصال الرقمي في بنك الكويت الوطني، سعود العسكر: «يؤمن بنك الكويت الوطني بأن التوعية المالية الفعالة لا تقتصر على القنوات التقليدية، بل تتطلب الوصول إلى أفراد المجتمع في مختلف أماكن تواجدهم والتفاعل المباشر معهم، بما يسهم في ترسيخ مفاهيم الأمن المالي وتعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر المتزايدة المرتبطة بالاحتيال الإلكتروني. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الفعالية في جزيرة أم المرادم بالتعاون مع فريق Nomads290 وشركة الروضتين لتوفير منصة تواصل مباشرة مع الجمهور في بيئة حيوية تجمع محبي البحر، بما يتيح توصيل رسائل التوعية بصورة أكثر تأثيراً وقرباً.»

وأضاف العسكر: «تشهد أساليب الاحتيال المالي تطوراً مستمراً مع التقدم التقني والتحول الرقمي المتسارع، الأمر الذي يجعل الوعي المجتمعي خط الدفاع الأول لحماية الأفراد من الوقوع ضحية لهذه الممارسات. لذلك يواصل الوطني دعمه لحملة «لنكن على دراية» من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات والأنشطة الميدانية والتوعوية التي تهدف إلى تعريف العملاء والجمهور بأحدث أساليب الاحتيال، والتأكيد على أهمية عدم مشاركة البيانات المصرفية أو كلمات المرور أو رموز التحقق مع أي جهة كانت، وعدم الاستجابة للروابط المشبوهة أو العروض الوهمية. كما نحرص على تقديم إرشادات عملية تسهم في تعزيز الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية، بما يدعم جهود بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على حماية نفسه من المخاطر المالية والإلكترونية.»

وتُعد Nomads290 من أبرز المنصات الكويتية المتخصصة في صناعة المحتوى البحري والأنشطة الخارجية، حيث يديرها مجموعة من الشباب الشغوفين بالحياة البحرية والساحلية، ويقدمون من خلالها محتوى متنوعاً يوثّق تجاربهم في الأنشطة البحرية المختلفة مثل الإبحار والدراجات المائية والتزلج الشراعي وغيرها.

كما يحرص الفريق على مشاركة متابعيه بتحديثات يومية حول حالة البحر والطقس، إلى جانب نقل تجارب وقصص مرتادي الشواطئ والصيادين والغواصين والمهتمين بالأنشطة البحرية، الأمر الذي أسهم في بناء قاعدة جماهيرية واسعة وجعلهم من أبرز صناع المحتوى المتخصصين في إبراز نمط الحياة الساحلية في الكويت.

ويواصل بنك الكويت الوطني تنفيذ مبادراته المجتمعية والتوعوية الهادفة إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز الأمن الرقمي بين أفراد المجتمع، انطلاقاً من دوره الرائد ومسؤوليته الاجتماعية، وحرصه المستمر على المساهمة في حماية العملاء والجمهور من مخاطر الاحتيال المالي والجرائم الإلكترونية، وترسيخ الممارسات المصرفية الآمنة في المجتمع الكويتي.

مؤكدا على خطورة الاستجابة لروابط مجهولة

بيت التمويل الكويتي يحذر من رسائل تنتحل صفة جهات رسمية

في إطار جهوده المستمرة لدعم حملة «لنكن على دراية» ، حذربيت التمويل الكويتي من محاولات الاحتيال التي يتم تداولها من خلال رسائل نصية أوإلكترونية تنتحل صفة جهات وهيئات رسمية، وتوهم المستلمين بوجود غرامات او تسديد مخالفات ، وتطلب منهم سدادها عبر روابط إلكترونية مرفقة بالرسالة.

وطالب البنك بتجاهل مثل هذه الرسائل، وعدم الضغط على أي روابط واردة فيها ، أو إدخال أي معلومات شخصية أومالية عبر هذه المواقع الوهمية.

وأوضح بيت التمويل الكويتي أن سداد المخالفات والغرامات يتم عبر الوسائل والمواقع الرسمية المعتمدة ، لافتا إلى أن الاستجابة للرسائل المشبوهة قد تعرض الأفراد لعمليات احتيال إلكتروني تتسبب في ضياع أموالهم.

ولفت بيت التمويل الكويتي إلى أن العمليات الاحتيالية تشهد تطورا مستمرا وأصبحت تعتمد على أساليب متقنة للإيقاع بضحاياها ، من خلال خلق حالة الضغط والاستعجال في محاولة لدفعهم إلى التفاعل دون تحقق ، من خلال مطالبة المتلقين بدفع الغرامة في أجل محدد ، مع التهديد باتخاذ إجراءات قانونية وإدارية في حال عدم الإسراع بالسداد.

كما تتضمن هذه الرسائل الاحتيالية روابط إلكترونية مشبوهة ، بهدف توجيه الضحية نحو مواقع مزيفة مصممة للاستيلاء على البيانات الشخصية والحسابات المالية لصالح عصابات أغلبها من خارج الكويت.

ويؤكد بيت التمويل الكويتي أن الوعي واليقظة يمثلان خط الدفاع الأول في مواجهة عمليات الاحتيال الإلكتروني على الرغم من التطور المستمر في أساليبها، داعياً العملاء والجمهور إلى توخي الحيطة والحذر، والإبلاغ عن أي رسائل مشبوهة، وعدم مشاركة أي بيانات بنكية أو شخصية تحت أي ظرف .

وأشار بيت التمويل الكويتي إلى حرصه على مواصلة دوره في تعزيز الوعي المصرفي والرقمي لدى العملاء والمجتمع ، انطلاقاً من مسؤوليته في حماية عملائه ومساعدتهم على التعرف على أساليب الاحتيال المتطورة. كما أكد البنك أن المحتالين يستغلون أحياناً أسماء وشعارات جهات موثوقة لإضفاء طابع رسمي على رسائلهم ، ولذلك فإن التحقق من مصدر الرسالة وعدم الضغط على الروابط المشبوهة يمثلان خطوة أساسية لتجنب الوقوع ضحية للاحتيال.

وشدد بيت التمويل الكويتي على ضرورة التصدي لعمليات الاحتيال من خلال زيادة الوعي المالي واليقظة، والامتناع عن مشاركة أي معلومات سرية تتعلق بالبطاقات الشخصية أو كلمات المرور لمرة واحدة، أو كلمة السر الخاصة بالبطاقة المصرفية، سواء عبر الهاتف أوالبريد الإلكتروني أوأي وسيلة أخرى ، مؤكدًا أن بيت التمويل الكويتي لا يطلب من عملائه مشاركة أوتحديث بياناتهم المالية عبر الهاتف أو الرسائل الإلكترونية أو النصية.

يُذكر أن بيت التمويل الكويتي ملتزم بدوره البارز في دعم حملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية واتحاد مصارف الكويت. وفي هذا الإطار، يواصل يحرص البنك على القيام بدور محوري يضع أمان العميل في مقدمة أولوياته. ويعكس النجاح المتحقق الذي حققه البنك في نشر الوعي الرقمي والمصرفي رؤيته الاستباقية في تحويل منصاته إلى قنوات تثقيفية تسهم في خلق بيئة مالية آمنة ومستدامة.

ويواصل البنك جهوده لرفع مستوى الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع ، عبر نشر مواد التوعية المالية وتوظيف جميع قنواته الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، لتقديم العديد من المحتويات التوعوية والتي حققت تفاعلا كبيرا من خلال ما تضمنته من محتوى متميز وشرح جيد لخدمات ومنتجات بيت التمويل الكويتي المتطورة .

199 مليار ريال حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات بنهاية 2025

كيف تحولت الرياض إلى عاصمة إقليمية للقدرات الحوسبية والعقول التقنية؟

1 186.6 % حجم الكوادر البشرية في القطاع الرقمي

2 35 % نسبة مشاركة المرأة في وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات

كرست المملكة العربية السعودية موقعها كإحدى القوى الصاعدة في الاقتصاد الرقمي العالمي، بحلولها ضمن قائمة الدول العشر الكبرى عالمياً في حجم استثمارات القطاع الخاص في مجالات الذكاء الاصطناعي، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2026 تحت عنوان «وعد الذكاء الاصطناعي».

وأبرز التقرير الدولي، الذي يعد أول تقييم شامل يجريها البنك الدولي لتأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاديات النامية، التطور المتسارع للبيئة الاستثمارية والتشريعية في المملكة، موضحاً أنها باتت وجهة جاذبة للكفاءات التقنية، ونموذجاً دولياً يحتذى به في التكامل المالي والبياني بين الجهات الحكومية، وذلك بفضل المقومات التي أرستها رؤية السعودية 2030 لبناء اقتصاد قائم على البيانات، والحوسبة، والابتكار.

وعلى صعيد البنية التحتية الصلبة، أشار التقرير إلى أن المملكة نجحت في المزج بين الحوافز الضريبية والمناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمارات النوعية في مراكز البيانات وبناء الطاقات الحوسبية، حيث أثمرت هذه السياسات عن قفزة استثنائية في قدرات مراكز البيانات من 68 ميجاوات في عام 2021 إلى 440 ميجاوات بنهاية 2025، لتواصل صعودها إلى 467 ميجاوات خلال الربع الأول من عام 2026، محققة نمواً يتجاوز 6 % منذ بداية العام، وبنحو سبعة أضعاف مقارنة بظرف أربعة أعوام.

اقترن هذا التوسع في البنية الحسابية بتغطية شبكات الاتصالات من الجيلين الرابع والخامس لنحو 99 % من المأهول بالسكان بنهاية 2025، فيما ارتفع متوسط سرعة الإنترنت إلى 216 ميجابت في الثانية، ما وفر قاعدة تمكينية صلبة لتوسع خدمات السحاب والذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالقدرات والكوادر البشرية، كشف التقرير عن نجاح البيئة التقنية السعودية في تسجيل أعلى معدلات صافي التدفق المباشر للخبراء والمتخصصين في الذكاء الاصطناعي خلال عام 2025 (لكل 10 آلاف عضو على منصة لينكد إن)، لتضع المملكة في مرتبة متقدمة إلى جانب اقتصاديات كبرى مثل سويسرا وأستراليا ولوكسمبورغ، كما سجلت رصيداً إيجابياً في جذب قادة الابتكار والمؤلفين البارزين في هذا القطاع.

تزامن هذا الاستقطاب الدولي مع نمو متواصل للقاعدة الوطنية؛ حيث ارتفع إجمالي القوى العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى نحو 426 ألف عامل، بنمو تراكمي بلغت نسبته 186.6% مقارنة بعام 2018، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في هذه الوظائف إلى 35%، ما أسهم في تنويع قاعدة المهارات ودعم التحول نحو اقتصاد الابتكار.

وعلى مستوى المكملات والمؤسسات، سلط التقرير الضوء على التجربة السعودية كنموذج عالمي في الربط البياني الحكومي، مستشهداً بالمنصة الوطنية المشغلة من قبل الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي «سدايا»، والتي مكنت من تحقيق الربط والتكامل المباشر لبيانات أكثر من 60 جهة حكومية مع ضمان بقاء البيانات داخل أنظمتها الأصلية، ما عزز مستويات الحوكمة والأمان البياني ورفع كفاءة الخدمات العامة.

تعكس هذه المؤشرات نمواً شمولياً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، والذي بلغت قيمته السوقية 199 مليار ريال في 2025، مترافقاً مع رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وحلول المملكة في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GovTech) الصادر عن البنك الدولي.

تأتي هذه التطورات بالتزامن مع القرار الصادر عن مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتسمية عام 2026 «عام الذكاء الاصطناعي» في المملكة، وهو ما يؤكد التوجه الاستراتيجي نحو تحويل التقنيات المتقدمة إلى محرك أساسي للتنمية المستدامة والنعمة الاقتصادية خلال العقود المقبلة.

خدمتان رئيسيتان «AE15» و«AE19» لتأمين الربط المباشر مع الأسواق العالمية

شريان التجارة الإقليمي.. ميناء جدة الإسلامي محطة رئيسية لتحالف «جيميني» العالمي

أكثر من 10 موانئ رئيسية في آسيا وإفريقيا وأوروبا ترتبط مباشرة بميناء جدة

أعلنت الهيئة العامة للموانئ «موانئ» عن تعزيز موقع ميناء جدة الإسلامي بوصفه محطة مركزية ضمن خدمتي الشحن المباشرتين «إيه إي 15» (AE15) و«إيه إي 19» (AE19) التابعتين لتحالف «جيميني» الملاحي العالمي، وذلك بعد تحديث المسارات البحرية للخدمتين عبر مضيق باب المندب وقناة السويس.

تأتي هذه الخطوة لترسخ القدرات التشغيلية للميناء وتزيد من فاعلية الربط البحري المباشر للسعودية مع كبرى الأسواق العالمية في قارتي آسيا وأوروبا، ما ينعكس إيجاباً على مرونة سلاسل الإمداد وتدفق حركة التجارة الدولية.

وأوضحت «موانئ» أن التحديث الملاحي الجديد يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة الأسطول البحري المستخدم والخدمات الموجهة لقطاعي الاستيراد والتصدير، حيث أدى تعديل المسارات إلى اختصار مدة الدورة التشغيلية الكاملة بنحو أسبوعين، لتصبح 14 أسبوعاً بدلاً من 16 أسبوعاً، مع الالتزام الكامل بجدولة الرحلات الأسبوعية المنتظمة.

تضمن التحديث التشغيلي المخصص لخدمة «AE19» ميزة استراتيجية لميناء جدة الإسلامي بـ إدراجه مرتين ضمن دورتها التشغيلية، الأولى خلال رحلة الذهاب من الأسواق الآسيوية نحو البحر الأبيض المتوسط، والثانية في رحلة العودة جنوباً، مما يوفر خيارات شحن واسعة ومرونة عالية لحركة التجارة المتجهة من وإلى المملكة.

تتيح الخدمتان المحدثتان ربطاً متكاملاً بين ميناء جدة ومجموعة من أهم المراكز اللوجستية والموانئ المحورية عالمياً، خدمة «AE15» تربط ميناء جدة بموانئ تشينغداو ونينغبو في الصين، كوانغيانغ في كوريا الجنوبية، وتانجونغ بيلياس في ماليزيا، مروراً بقناة السويس وموانئ بورسعيد ودمياط في مصر، وكولومبو في سريلانكا، إضافة إلى سنغافورة.

وخدمة «AE19» تربط الميناء بموانئ شنغهاي وتشينغداو ونينغبو في الصين، وبوسان في كوريا الجنوبية، وتانجونغ بيلياس في ماليزيا، مريداً عبر قناة السويس وبورسعيد في مصر، وطنجة في المغرب، وسنغافورة.

ويؤكد قرار التحالف الملاحي العالمي اختيار ميناء جدة الإسلامي الجاهزية العالية للبنية التحتية والقدرات الاستيعابية المتطورة التي يتكئ عليها الميناء، إلى جانب موقعه الجغرافي الاستراتيجي على الشريط الساحلي للبحر الأحمر، وهو ما يعزز جاذبيته الاستثمارية لكبرى الخطوط الملاحية العالمية.

يأتي هذا التطور التشغيلي ليترجم مستهدفات «الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية»، ويسهم في تحقيق تطلعات «رؤية السعودية 2030» الهادفة إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث ويضمن استدامة وتنافسية سلاسل الإمداد.

السيولة تسجل 4.45 مليار ريال وسط تداول 245.2 مليون سهم

«تاسي» يفقد 20 نقطة رغم البنوك

1 154 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 103 شركات بالجلسة

2 «سينومي ريتيل» يقفز 9.96 % متصدراً مكاسب الأسهم السعودية

أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات الخميس على تراجع محدود، بعدما طغت خسائر 14 قطاعاً على الأداء الإيجابي للبنوك، ليفقد المؤشر الرئيسي «تاسي» أكثر من 20 نقطة، وسط سيولة إجمالية بلغت 4.45 مليار ريال.

وتراجع «تاسي» بنسبة 0.19 %، بما يعادل 20.52 نقطة، ليغلق عند مستوى 10823.6 نقطة، في جلسة شهدت تفوقاً واضحاً للأسهم الخاسرة على الرابحة، إذ انخفضت أسعار أسهم 154 شركة مقابل ارتفاع 103 شركات، بينما استقرت أسهم 13 شركة دون تغيير.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة 245.2 مليون سهم، فيما عكست حركة المؤشر خلال الجلسة حالة من التذبذب المحدود، بعدما بدأ التداولات عند 10841.52 نقطة، وصعد إلى أعلى مستوياته عند 10857.96 نقطة، قبل أن يتراجع إلى قاع الجلسة عند 10820.31 نقطة.

تراجع تدريجي

تحرك المؤشر السعودي داخل نطاق محدود بلغ نحو 38 نقطة بين أعلى وأدنى مستوياته، مع ميل تدريجي نحو التراجع حتى الإغلاق، في ظل الضغوط التي تعرض لها عدد كبير من القطاعات والأسهم.

وبدأ «تاسي» التعاملات عند 10841.52 نقطة، أي أعلى من مستوى الإغلاق النهائي بنحو 18 نقطة، وتمكن خلال التداولات من بلوغ 10857.96 نقطة، إلا أنه لم يستطع الحفاظ على مكاسبه.

ومع زيادة الضغوط البيعية، هبط المؤشر إلى 10820.31 نقطة، قبل أن يقلص جانباً محدوداً من خسائره ويغلق عند 10823.6 نقطة.

ويظهر اتساع دائرة الأسهم المتراجعة حجم الضغوط التي واجهتها السوق، إذ شكلت الشركات الخاسرة غالبية الأسهم المتداولة تقريباً، مع تراجع 154 شركة مقابل صعود 103 شركات فقط.

لكن انخفاض المؤشر بنسبة محدودة بلغت 0.19 % يشير في الوقت نفسه إلى أن مكاسب بعض القطاعات والأسهم ذات الوزن المؤثر ساهمت في منع السوق من تسجيل خسائر أكبر.

ضغوط القطاعات

أغلقت 14 من قطاعات السوق في المنطقة الحمراء، ما وفر ضغطاً واسعاً على المؤشر، فيما جاء قطاع التطبيقات وخدمات التقنية في مقدمة الخاسرين بانخفاض بلغ 1.74 %.

وحل قطاع الرعاية الصحية ثانياً بين القطاعات الأكثر تراجعاً، بعدما فقد 1.70 % من قيمته، بينما انخفض قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.06 %، ليضيف مزيداً من الضغوط على حركة «تاسي».

كما تراجع قطاع الطاقة بنسبة 0.43 %، بالتزامن مع انخفاض سهم «أرامكو السعودية»، وهو ما حد من قدرة المؤشر على الاستفادة بصورة أكبر من الأداء الإيجابي للبنوك.

وفي المقابل، تصدر قطاع إنتاج الأغذية قائمة القطاعات المرتفعة بمكاسب بلغت 0.68 %، بينما صعد قطاع البنوك بنسبة 0.39 %، مقدماً دعماً مهماً للمؤشر.

ولم تقتصر أهمية البنوك على مكاسبها السعرية، إذ سجل القطاع أعلى سيولة بين قطاعات السوق بقيمة بلغت 843.21 مليون ريال، بما يعادل نحو 19% من إجمالي قيمة التداولات البالغة 4.45 مليار ريال.

خسائر الأسهم

على مستوى الشركات، تصدر سهم «الوسائل الصناعية» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً خلال جلسة الخميس، بعدما تراجع بنسبة 4.24 %.

وجاء سهم «المواساة» خلفه مباشرة بخسائر بلغت 4.23 %، بالتزامن مع الضغوط التي تعرض لها قطاع الرعاية الصحية، فيما هبط سهم «كيمانول» بنسبة 3.51 %.

كما انخفض سهم «سابك للمغذيات الزراعية» بنسبة 3.40 %، في وقت تعرض فيه قطاع المواد الأساسية لضغوط دفعته إلى التراجع بأكثر من 1 %.

وامتدت الخسائر إلى عدد من الأسهم النشطة، إذ تراجع سهم «الجزيرة» بنسبة 3.03 %، رغم احتلاله المرتبة الثانية بين الأسهم الأعلى من حيث قيمة التداول.

كما هبط سهم «أرامكو السعودية» بنسبة 0.45 % ليغلق عند 26.48 ريال، وسط سيولة قاربت 198.39 مليون ريال، ليصبح ضمن الأسهم الأكثر نشاطاً بالقيمة.

مكاسب قوية

على الجانب الآخر، شهدت الجلسة ارتفاعات قوية لعدد من الأسهم رغم الاتجاه السلبي للمؤشر، إذ قفز سهم «سينومي ريتيل» بنسبة 9.96 % متصدراً قائمة الشركات الرابحة.

وجاء سهم «الآمار» في المركز التالي بمكاسب بلغت 6.02 %، بينما ارتفع سهم «إم آي إس» بنسبة 5.30 % ليصل إلى مستوى 306 ريالات.

واكتسب صعود «إم آي إس» أهمية إضافية بعدما دفع السهم إلى تسجيل قمة تاريخية جديدة، ليواصل تحقيق مستويات سعرية غير مسبوقة رغم تراجع السوق بصورة عامة.

كما تمكن سهما «مدينة المعرفة» و«الأهلي ريت 1» من الوصول إلى أعلى مستوياتهما خلال 52 أسبوعاً، ما يعكس استمرار الزخم على مجموعة من الأسهم بصورة منفصلة عن الاتجاه العام للمؤشر.

ويكشف التباين بين القمم الجديدة وتراجع غالبية الأسهم عن انتقائية واضحة في تعاملات المستثمرين، إذ استمرت عمليات الشراء على الأسهم التي تمتلك محفزات خاصة رغم الضغوط التي سيطرت على قطاعات واسعة.

نشاط السيولة

تصدر سهم «الراجحي» قائمة الأسهم الأعلى من حيث قيمة التداول بسيولة بلغت 205.39 مليون ريال، رغم استقرار سعره دون تغيير عند 64.05 ريال.

وحل سهم «الجزيرة» في المرتبة التالية بسيولة بلغت 203.05 مليون ريال، لكنه أغلق متراجعاً بنسبة 3.03 %، فيما قاربت التداولات على «أرامكو السعودية» 198.39 مليون ريال.

ومن حيث أحجام التداول، تصدر سهم «أمريكانا» النشاط بعدما جرى تداول نحو 31.67 مليون سهم، وتمكن السهم من إنهاء الجلسة مرتفعاً بنسبة 0.84 %.

وبلغت قيمة التداول الإجمالية في السوق 4.45 مليار ريال عبر 245.2 مليون سهم، ما يعكس استمرار مستويات السيولة والنشاط رغم تراجع المؤشر.

كما يظهر تصدر «الراجحي» و«الجزيرة» لقائمة السيولة حجم الاهتمام بالأسهم المصرفية، وهو ما يتسق مع استحواذ قطاع البنوك على أعلى سيولة قطاعية خلال الجلسة وارتفاع مؤشره بنسبة 0.39 %.

البنوك تحد الخسائر

كان الأداء الإيجابي لقطاع البنوك أحد أهم العوامل التي ساهمت في تقليص خسائر المؤشر، إذ ارتفع القطاع 0.39 % واستقطب 843.21 مليون ريال من السيولة.

ويكتسب ذلك أهمية بالنظر إلى الثقل الكبير للأسهم المصرفية داخل «تاسي»، ما يجعل ارتفاع القطاع قادراً على موازنة جزء من الضغوط القادمة من قطاعات أخرى.

وفي المقابل، أدى تراجع 14 قطاعاً، وفي مقدمتها التطبيقات وخدمات التقنية والرعاية الصحية والمواد الأساسية والطاقة، إلى إبقاء المؤشر تحت الضغط حتى نهاية الجلسة.

ويعني هذا التباين أن اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة قد يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة البنوك على مواصلة مكاسبها، إلى جانب تحركات الأسهم القيادية في الطاقة والمواد الأساسية.

كما ستكون مستويات السيولة عاملاً مهماً، خصوصاً مع استمرار تركز جانب كبير من التداولات في مجموعة محدودة من الأسهم المصرفية والقيادية.

البنوك تمنع تراجعاً أوسع للسوق

أنهى «تاسي» جلسة الخميس منخفضاً 0.19 % عند 10823.6 نقطة، بعدما فقد 20.52 نقطة وسط تراجع 154 شركة وإغلاق 14 قطاعاً في المنطقة الحمراء، لكن مكاسب البنوك ساهمت في الحد من حجم الخسائر.

وبينما تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية التراجعات بنسبة 1.74 %، استقطبت البنوك 843.21 مليون ريال وارتفعت 0.39 %. وفي ظل قفزة «سينومي ريتيل» 9.96 % وتسجيل «إم آي إس» قمة تاريخية عند 306 ريالات مقابل وصول عدة أسهم إلى قيعان جديدة، تبدو السوق أمام مرحلة تتسم بانتقائية واضحة، حيث ستحدد تحركات القطاعات القيادية واتجاه السيولة قدرة المؤشر على استعادة زخمه خلال الجلسات المقبلة.

قمم وقيعان

شهدت جلسة الخميس تسجيل مستويات سعرية متباينة بصورة لافتة، ففي الوقت الذي وصل فيه «إم آي إس» إلى قمة تاريخية جديدة عند 306 ريالات، سجلت مجموعة أخرى من الأسهم أدنى مستوياتها على الإطلاق.

وضمت قائمة الأسهم التي سجلت قيعاناً تاريخية جديدة كلاً من «مياهنا» و«نفوذ» و«أسمنت نجران» و«أسمنت تبوك» و«ساكو»، في إشارة إلى استمرار الضغوط على مجموعة من الشركات رغم محدودية تراجع المؤشر العام.

كما هبطت أسهم «مجموعة تداول» و«شاكر» و«الغاز القابضة» و«أسواق عبدالله العثيم» و«إكسترا» إلى أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

وفي الاتجاه المقابل، سجل سهما «مدينة المعرفة» و«الأهلي ريت 1» أعلى مستوياتهما في عام، إلى جانب القمة التاريخية التي حققها «إم آي إس».

وتبرز هذه التحركات حالة الانقسام داخل السوق، إذ لا تعكس خسارة «تاسي» المحدودة الصورة الكاملة للجلسة، في ظل وجود أسهم تحقق مستويات قياسية وأخرى تسجل قيعاناً تاريخية في الوقت نفسه.

اكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	سينومي ريتيل	12.45	13.69	% 9.96
2	الآمار	40.18	42.60	% 6.02
3	ام آي اس	290.60	306.00	% 5.30
4	للسار الشامل	25.74	27.08	% 5.21
5	الاتحاد	7.24	7.58	% 4.70
6	هرفي للأغذية	15.10	15.71	% 4.04
7	أسيج	8.15	8.43	% 3.44
8	مرافق	38.72	40.04	% 3.41
9	تسيج	22.40	23.06	% 2.95
10	مبكو	18.25	18.74	% 2.68

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	الوسائل الصناعية	3.30	3.16	(% 4.24)
2	المواساة	63.90	61.20	(% 4.23)
3	الأسماك	67.25	64.45	(% 4.16)
4	علم	606.00	582.00	(% 3.96)
5	أنعام القابضة	12.30	11.85	(% 3.66)
6	جازادكو	8.46	8.17	(% 3.43)
7	سابك للمغذيات الزراعية	126.50	122.20	(% 3.40)
8	رؤوم	71.00	68.65	(% 3.31)
9	الشرقية للتنمية	14.90	14.42	(% 3.22)
10	دله الصحية	100.10	97.05	(% 3.05)

التداولات تسجل 612 مليون درهم و«طلبات» يقفز 5.4 %

دبي يفقد 13 نقطة رغم السيولة

1 مؤشر دبي يتراجع 0.2 % ويغلق عند 5908 نقاط

2 26 سهماً ترتفع مقابل تراجع 19 واستقرار 9

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الخميس على انخفاض محدود، رغم تفوق عدد الأسهم الرابحة على المتراجعة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 612 مليون درهم، فيما ضغط تراجع بعض الأسهم القيادية وفي مقدمتها «إعمار العقارية» على حركة المؤشر العام.

وأغلق المؤشر منخفضاً بنسبة 0.2 %، فاقداً نحو 13 نقطة من قيمته، ليستقر عند مستوى 5908 نقاط بنهاية الجلسة، في وقت شهدت فيه السوق تحركات متباينة بين الأسهم القيادية.

وكشفت حركة الأسهم عن أداء أفضل من اتجاه المؤشر العام، إذ ارتفعت أسعار أسهم 26 شركة من إجمالي 54 شركة جرى تداولها، مقابل انخفاض 19 شركة، بينما حافظت 9 شركات على مستوياتها السابقة دون تغيير.

ضغوط إعمار

شكل سهم «إعمار العقارية» أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر خلال جلسة الخميس، بعدما أغلق منخفضاً بنسبة 0.9 % عند مستوى 11.18 درهم، وسط تداولات تجاوز حجمها 15 مليون سهم.

ويكتسب تحرك «إعمار العقارية» أهمية خاصة بالنسبة إلى اتجاه السوق نظراً إلى ثقله ضمن المؤشر، وهو ما يفسر جزئياً تراجع السوق رغم ارتفاع عدد الأسهم الرابحة مقارنة بالأسهم الخاسرة.

وامتدت الضغوط إلى سهم «دو»، الذي سجل انخفاضاً أكبر بلغت نسبته 2.3%، ليغلق عند 12 درهماً، وسط تداولات قاربت 7 ملايين سهم.

وفي المقابل، قدم عدد من الأسهم القيادية دعماً للسوق وحد من حجم خسائر المؤشر، وفي مقدمتها سهم «سالك»، الذي ارتفع بنسبة 1.9 % ليغلق عند 5.35 دراهم، وسط تداولات تجاوزت 5 ملايين سهم.

كما صعد سهم «الإمـــارات دبي الوطني» بنسبة 0.8 %، ليصل سعره إلى 31.46 درهماً، مع تداولات تجاوزت مليون سهم.

ويؤكد ذلك ارتفاع 26 سهماً مقابل تراجع 19 فقط، وهو ما يعني أن نحو نصف الشركات المتداولة أنهت الجلسة في المنطقة الخضراء رغم انخفاض المؤشر العام.

قفزة طلبات

كان سهم «طلبات هولدينغ» أبرز الأسهم خلال تعاملات الخميس، بعدما قفز بنسبة 5.4% ليغلق عند 1.17 درهم، متصدراً في الوقت نفسه قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث أحجام التداول.

وشهد السهم تداولات قاربت 80 مليون سهم، وهو حجم كبير مقارنة ببقية الأسهم النشطة خلال الجلسة، ما جعله محوراً رئيسياً لحركة التداولات في السوق.

ويأتي النشاط القوي على «طلبات» بعدما أعلنت الشركة تحقيق أرباح بلغت 186.2 مليون دولار بنهاية النصف الأول من عام 2026، في وقت تنتظر فيه السوق خطوة الشركة المقبلة بشأن توزيعات الأرباح.

ويعكس ارتفاع السهم 5.4 % بالتزامن مع تداول نحو 80 مليون سهم قوة الاهتمام الاستثماري به، خصوصاً في جلسة بلغت فيها قيمة التداول الإجمالية للسوق نحو 612 مليون درهم.

كما ساهم صعود «طلبات» إلى جانب «سالك» و«الإمارات دبي الوطني» في الحد من الضغوط التي فرضتها خسائر «إعمار العقارية» و«دو»، ومنع المؤشر من تسجيل انخفاض أكبر.

سيولة نشطة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية في سوق دبي المالي نحو 612 مليون درهم خلال جلسة الخميس، بالتزامن مع نشاط لافت على عدد من الأسهم.

وكان «طلبات» الأكثر نشاطاً من حيث الحجم بنحو 80 مليون سهم، بينما تجاوزت تداولات «إعمار العقارية» 15 مليون سهم، وقاربت تداولات «دو» 7 ملايين سهم، فيما تجاوزت تداولات «سالك» 5 ملايين سهم.

ويعكس توزيع السيولة استمرار شهية المستثمرين تجاه الأسهم التي تمتلك محفزات خاصة، سواء مرتبطة بالنتائج المالية أو توزيعات الأرباح أو تحركات الأسعار.

وفي الوقت نفسه، فإن انخفاض المؤشر 13 نقطة فقط يؤكد محدودية الضغوط البيعية، خصوصاً مع ارتفاع عدد الشركات الرابحة إلى 26 شركة مقابل 19 متراجعة.

وستتجه الأنظار خلال الجلسات المقبلة إلى قدرة المؤشر على استعادة مستوى 5900 نقطة والحفاظ عليه، إلى جانب مراقبة تحركات الأسهم القيادية التي يمكن أن تحدد اتجاه السوق.

الأسهم القيادية تحدد مسار السوق

أنهى سوق دبي جلسة الخميس على تراجع محدود بنسبة 0.2 % إلى 5908 نقاط، رغم ارتفاع 26 سهماً، وسط تداولات بلغت 612 مليون درهم. ويكشف الأداء عن سوق تتحرك فيها الأسهم بصورة انتقائية أكثر من كونها خاضعة لاتجاه بيعي عام.

وبينما ضغط انخفاض «إعمار العقارية» 0.9 % و«دو» 2.3 % على المؤشر، قدمت مكاسب «سالك» و«الإمارات دبي الوطني» دعماً مقابلاً، فيما خطف «طلبات» الأضواء بقفزة بلغت 5.4 % وتداولات قاربت 80 مليون سهم، ليظل أداء الأسهم القيادية واتجاه السيولة عاملين رئيسيين في تحديد مسار السوق خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	أمان	0.39	0.38	(% 2.57)
2	دبي التجاري	9.66	9.42	(% 2.48)
3	الإتصالات المتكاملة - دو	12.28	12.00	(% 2.28)
4	ديوا	2.78	2.72	(% 2.16)
5	سلامة	1.01	0.99	(% 1.98)
6	الإتحاد العقارية	0.55	0.54	(% 1.46)
7	دبي الإسلامي	7.58	7.47	(% 1.45)
8	ديار للتطوير	0.74	0.73	(% 1.21)
9	أرامكس	1.72	1.70	(% 1.16)
10	السلام- السودان	0.53	0.52	(% 0.95)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	طلبات	1.11	1.17	% 5.41
2	مخازن	1.63	1.70	% 4.29
3	وطنية إنترناشيونال	0.68	0.70	% 3.24
4	سبينس	1.27	1.31	% 3.15
5	تاكسي دبي	2.21	2.27	% 2.71
6	سالك	5.25	5.35	% 1.90
7	سكون للتأمين	5.60	5.70	% 1.79
8	الإمارات ريم للاستثمار	1.81	1.84	% 1.66
9	دبي للإستثمار	3.64	3.70	% 1.65
10	الرمز كوربوريشن	1.46	1.48	% 1.37

« موانئ دبي العالمية » تسجل 12.7 مليار دولار إيرادات بالنصف الأول من 2026

3 مليارات دولار إجمالي الاستثمارات الرأسمالية المستهدفة خلال 2026

أعلنت مجموعة «دي بي ورلد» (موانئ دبي العالمية) عن تحقيق نمو في إيراداتها بنسبة 13.1 % لتصل إلى 12.7 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ 11.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مدعومة بـالأداء القوي لقطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والعمليات البحرية على المستوى الدولي.

وساهم النمو في العمليات العالمية للمجموعة في استيعاب أثر انخفاض الحركة التجارية بميناء «جبل علي»، والتي نتجت عن الاضطرابات الاستثنائية التي شهدتها الممرات التجارية في منطقة الشرق الأوسط.

وأكدت الشركة أن الميناء يواصل عمله بكامل طاقته التشغيلية دون تعرضه لأي أضرار مادية، مشيرة إلى أن التراجع في حركة السفن يعد مؤقتاً، حيث بادرت المجموعة إلى توسيع شبكات الربط البري الداخلي وتطبيق تدابير لوجستية بديلة لضمان تدفق البضائع الحيوية.

وعلى صعيد المؤشرات التشغيلية، بلغت الأرباح المعدلة قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) نحو 2.86 مليار دولار، بتراجع قدره 5.6 % عن العام السابق، ووصل إجمالي مناولة الحاويات عبر كافة موانئ المجموعة إلى 42.8 مليون حاوية نمطية.

وفي المقابل، حققت الأعمال الخارجية باستثناء جبل علي نمواً في حجم المناولة بنسبة 6.5 % على أساس المماثلة (39.7 مليون حاوية)، مع ارتفاع أرباحها التشغيلية بنسبة 9.7 %، بدعم من الأداء القوي في أسواق أفريقيا، وأوروبـــا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ.

كما كشفت المجموعة عن عزمهما تطوير محطتين جديدتين في الفجيرة بموجب عقد امتياز لمدة 50 عاماً، بهدف توسيع شبكة الموانئ في دولة الإمارات وربطها بالمنظومة اللوجستية لميناء جبل علي، بما يوفر مرونة أكبر لتدفق البضائع ويعزز مكانة الدولة كمركز تجاري عالمي.

وعلى صعيد الاستثمارات، ضخت الشركة 1.5 مليار دولار خلال النصف الأول، وتستهدف الوصول بإجمالي الإنفاق الرأسمالي إلى 3 مليارات دولار بنهاية عام 2026، لتطوير البنية التحتية في أسواق رئيسية شملت الإمارات، والمملكة المتحدة، والهند، والسعودية، والكونغو الديمقراطية.

وقال يوفراج نارايان، الرئيس التنفيذي للمجموعة، إن هذه النتائج تعكس قوة الشبكة الدولية للشركة وقدرتها على تقديم حلول متكاملة لسلاسل الإمداد، مؤكداً استمرار التركيز على كفاءة الإنفاق وضبط التكاليف، مع النظرة الإيجابية لآفاق التجارة العالمية على المديين المتوسط والطويل.

المؤشر يرتفع 0.3 % إلى 10045 نقطة والتداولات تتجاوز 1.3 مليار درهم

أبوظبي يكسب 32 نقطة بسيولة مليارية

1 مؤشر أبوظبي يصعد 0.3% ويغلق عند ١٠٠٤٥ نقطة

2 التداولات تسجل 1.31 مليار درهم بنهاية جلسة الخميس

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الخميس على ارتفاع، مدعوماً بمكاسب مجموعة من الأسهم القيادية والنشطة، وسط سيولة تجاوزت 1.3 مليار درهم، فيما واصل سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» تسجيل مستويات قياسية جديدة منذ إدراجه في السوق.

وارتفع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 0.3 %، مضيفاً نحو 32 نقطة إلى رصيده ليغلق عند مستوى 10045 نقطة، محافظاً بذلك على وجوده فوق حاجز 10 آلاف نقطة، في جلسة بلغت فيها قيمة التداولات الإجمالية نحو 1.31 مليار درهم.

وجاء الأداء الإيجابي مع ارتفاع أسهم 40 شركة من إجمالي 94 شركة جرى تداولها خلال الجلسة، مقابل انخفاض 34 شركة، فيما استقرت أسعار أسهم 20 شركة دون تغيير، ما يعكس ميلاً إيجابياً محدوداً في حركة السوق.

إغلاق قياسي

برز سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» بين الأسهم القيادية خلال جلسة الخميس، بعدما ارتفع بنسبة 0.8 % ليغلق عند 6.42 درهم، وسط تداولات قاربت 17 مليون سهم.

وواصل السهم بذلك تسجيل أعلى إغلاق له منذ إدراجه في سوق أبوظبي للأوراق المالية، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي عليه وقدرته على بلوغ مستويات سعرية جديدة.

وفي المقابل، تراجع سهم «أدنوك للتوزيع» بنسبة 1.2 % ليغلق عند 4.05 درهم، وسط تداولات قاربت 20 مليون سهم، ليشكل أحد مصادر الضغط على السوق خلال الجلسة.

ويكشف التباين بين أسهم شركات «أدنوك» عن اتجاه المستثمرين نحو تقييم كل سهم وفق محفزاته الخاصة، بدلاً من تحرك المجموعة بأكملها في اتجاه واحد.

أما سهم «أدنوك للغاز»، فاستقر دون تغيير عند مستوى 3.37 درهم، لكنه تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعدما قاربت التعاملات عليه 82 مليون سهم.

ويعني ذلك أن السهم استحوذ على نشاط كبير رغم استقرار سعره، في ظل تداولات مكثفة لم تؤد إلى تغير مستوى الإغلاق.

وساهمت تحركات الأسهم القيادية والنشطة في إبقاء المؤشر في المنطقة الخضراء، بالتزامن مع صعود مجموعة أخرى من الأسهم بنسب متفاوتة.

مكاسب متنوعة

امتدت المكاسب إلى عدد من القطاعات والأسهم، وكان من أبرزها سهم «أمريكانا للمطاعم»، الذي قفز بنسبة 2.9 % ليغلق عند 2.45 درهم، وسط تداولات تجاوزت 8 ملايين سهم.

كما سجل سهم «أبوظبي للموانئ» أداءً قوياً، مرتفعاً بنسبة 2.6 % إلى 5.23 درهم، مع تداولات تجاوزت 10 ملايين سهم، ليساهم في تعزيز الأداء الإيجابي للسوق.

وصعد سهم «إشراق للاستثمار» بنسبة 0.6 % إلى مستوى 0.540 درهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم.

لكن سهم «منازل» سجل أكبر التحركات بين الأسهم المذكورة، بعدما قفز بنسبة 5.6% ليصل إلى 0.340 درهم، وسط تداولات نشطة قاربت 33 مليون سهم.

وتكشف هذه التحركات عن تنوع مصادر الدعم للمؤشر، إذ لم تتركز المكاسب في سهم أو قطاع واحد، وإنما توزعت بين الخدمات اللوجستية والمطاعم والموانئ والاستثمار والعقارات.

كما تعكس حركة الأسهم اتساعاً نسبياً في النشاط، إذ ارتفعت أسعار 40 شركة مقابل انخفاض 34، بفارق محدود لمصلحة الأسهم الصاعدة.

سيولة مليارية

بلغت قيمة التداولات الإجمالية في سوق أبوظبي نحو 1.31 مليار درهم، وهو مستوى يعكس استمرار النشاط القوي والسيولة المرتفعة في السوق.

وتصدر «أدنوك للغاز» التداولات من حيث الحجم بنحو 82 مليون سهم، رغم استقراره عند 3.37 درهم، فيما جاء سهم «منازل» ضمن الأكثر نشاطاً بتداولات قاربت 33 مليون سهم.

كما شهد «أدنوك للتوزيع» تداول نحو 20 مليون سهم، مقابل قرابة 17 مليون سهم على «أدنوك للإمداد والخدمات»، و14 مليون سهم على «إشراق للاستثمار».

وتجاوز حجم التداول على «أبوظبي للموانئ» 10 ملايين سهم، فيما تجاوزت تداولات «أمريكانا للمطاعم» 8 ملايين سهم.

وتشير هذه الأرقام إلى توزيع النشاط على مجموعة متنوعة من الأسهم، مع بقاء شركات الطاقة التابعة لـ«أدنوك» في مقدمة اهتمامات المتعاملين من حيث أحجام التداول.

وتكتسب عودة المؤشر إلى مستويات أعلى من 10000 نقطة أهمية فنية ومعنوية للمستثمرين، خصوصاً مع وصوله إلى 10045 نقطة بنهاية الجلسة، وسط سيولة تتجاوز مليار درهم.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	أسمنت الخليج	1.24	1.18	(% 4.84)
2	بنك الاستثمار	0.03	0.03	(% 3.45)
3	إنفيكتوس للإستثمار	1.54	1.49	(% 3.25)
4	فينكس كروب	0.54	0.53	(% 1.85)
5	الخليج للمشاريع الطبية	2.34	2.30	(% 1.71)
6	إمستيل	1.17	1.15	(% 1.71)
7	إن إم دي سي جروب	22.64	22.32	(% 1.41)
8	بالمز الرياضية	7.60	7.50	(% 1.32)
9	أدنوك للتوزيع	4.10	4.05	(% 1.22)
10	ايبيكس للاستثمار	3.77	3.73	(% 1.06)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	أسمنت الفجيرة	0.41	0.46	% 12.96
2	منازل العقارية	0.32	0.34	% 5.59
3	الشارقة للأسمنت	1.21	1.26	% 4.13
4	بلدكو	1.68	1.73	% 2.98
5	أمريكانا للمطاعم	2.38	2.45	% 2.94
6	أبوظبي للموانئ	5.10	5.23	% 2.55
7	سوداتل	0.57	0.59	% 2.45
8	أوراسكوم	51.95	53.05	% 2.12
9	جلفار	1.03	1.05	% 1.94
10	الصير مارين	1.87	1.90	% 1.60

السيولة ترتفع إلى 436.98 مليون ريال وسط نشاط التداولات

بورصة قطر تفقد 0.35 % بعد المراجعة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الخميس على تراجع، متأثرة بأداء عدد من القطاعات الرئيسية وفي مقدمتها الصناعة، بالتزامن مع تفاعل المستثمرين مع نتائج المراجعة الدورية لمؤشرات «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة «إم إس سي آي»، وسط ارتفاع ملحوظ في السيولة وأحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة.

وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.35 %، فاقداً 34.76 نقطة عن مستوى إغلاق الأربعاء، في جلسة شهدت تبايناً واضحاً بين القطاعات والأسهم، مع تراجع أربعة قطاعات مقابل ارتفاع ثلاثة.

وجاء الهبوط رغم ارتفاع النشاط بصورة قوية، إذ صعدت قيمة التداولات إلى 436.98 مليون ريال، مقارنة بـ395.92 مليون ريال في الجلسة السابقة، فيما قفزت أحجام التداول إلى 238.11 مليون سهم مقابل 143.92 مليون سهم.

مراجعة المؤشرات

جاءت تعاملات الخميس عقب إعلان نتائج المراجعة الدورية لمؤشرات «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة، التي تضمنت تغييرات في تصنيف عدد من الشركات القطرية ضمن مؤشرات الشركات المتوسطة والصغيرة.

وقررت «مورجان ستانلي» إخراج شركة قطر للوقود من مؤشر قطر للشركات ذات رأس المال المتوسط، وإدراجها بدلاً من ذلك ضمن مؤشر الشركات ذات رأس المال الصغير. كما تضمنت المراجعة إخراج شركة «ميزة كيو إس تي بي» من مؤشر قطر للشركات ذات رأس المال الصغير، على أن تصبح التغييرات الجديدة سارية اعتباراً من إغلاق جلسة 31 أغسطس 2026.

وعلى صعيد القطاعات، تراجع أربعة قطاعات خلال جلسة الخميس، بقيادة قطاع الصناعات الذي انخفض بنسبة 1.58 %، ليشكل أحد أبرز الضغوط على المؤشر العام.

وفي المقابل، نجحت ثلاثة قطاعات في إنهاء التعاملات على ارتفاع، وجاء العقارات في مقدمتها بمكاسب بلغت 0.40 %، إلا أن صعود القطاعات الثلاثة لم يكن كافياً لتعويض الضغوط القادمة من الأسهم والقطاعات المتراجعة.

سيولة مرتفعة

شهدت الجلسة زيادة قوية في مستويات النشاط، إذ ارتفعت السيولة إلى 436.98 مليون ريال مقابل 395.92 مليون ريال الأربعاء، بزيادة تتجاوز 41 مليون ريال، أو نحو 10.4 %.

وكانت الزيادة أكثر وضوحاً على مستوى أحجام التداول، التي قفزت إلى 238.11 مليون سهم في الجلسة السابقة، بفارق يتجاوز 94 مليون سهم، ونمو يقارب 65.5 %.

كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 23.58 ألف صفقة، مقارنة بـ22.68 ألف صفقة في جلسة الأربعاء، ما يعكس ارتفاعاً في نشاط المتعاملين بالتزامن مع التغييرات التي أعلنتها «مورجان ستانلي».

وباحتساب الصفقات الخاصة، بلغت السيولة الإجمالية في بورصة قطر نحو 740.92 مليون ريال، إذ شهدت السوق تنفيذ 10 صفقات خاصة بقيمة تداول إجمالية بلغت 303.94 مليون ريال.

وتكشف هذه الأرقام عن نشاط ملحوظ رغم تراجع المؤشر، ما يعني أن الهبوط لم يكن مصحوباً بانكماش في التداولات، وإنما جاء وسط حركة نشطة وإعادة تمركز للمستثمرين بين عدد من الأسهم والقطاعات.

ومن بين 51 سهماً نشطاً خلال الجلسة، تراجع 26 سهماً، مقابل ارتفاع 25 سهماً، فيما استقر سعر سهمين، وهو ما يعكس تقارباً كبيراً بين الأسهم الصاعدة والمتراجعة رغم إغلاق المؤشر العام في المنطقة الحمراء.

تحركات الأسهم

تصدر سهم «صناعات قطر» قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض نسبته 3 %، في أعقاب إعلان الشركة تحقيق 215.95 مليون ريال صافي أرباح خلال النصف الأول.

وساهم تراجع السهم في زيادة الضغوط على قطاع الصناعات، الذي سجل بدوره أكبر خسارة بين قطاعات البورصة بنسبة 1.58 %.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم «بيمه» الأسهم المرتفعة خلال الجلسة، محققاً مكاسب بنسبة 3.77 %، في وقت حافظت فيه مجموعة من الأسهم على أداء إيجابي رغم تراجع المؤشر العام.

أما من حيث نشاط التداول، فجاء سهم «بلدنا» في الصدارة بحجم تداول بلغ 44.78 مليون سهم، وبسيولة بلغت قيمتها 58.83 مليون ريال، مستحوذاً بذلك على حصة ملحوظة من تعاملات السوق.

ويظهر التوزيع شبه المتساوي بين الأسهم الصاعدة والمتراجعة أن ضغوط الجلسة تركزت بدرجة أكبر في بعض الأسهم ذات التأثير على المؤشر، بدلاً من حدوث موجة بيع واسعة شملت السوق بأكملها.

مراجعة المؤشرات تعيد ترتيب التداولات

تدخل بورصة قطر الجلسات المقبلة مع ترقب انعكاسات مراجعة «مورجان ستانلي»، خصوصاً مع اقتراب موعد تنفيذ التغييرات بنهاية جلسة 31 أغسطس، وما قد يصاحب ذلك من إعادة ترتيب للمراكز الاستثمارية المرتبطة بالمؤشرات.

ورغم انخفاض المؤشر 0.35 %، فإن ارتفاع السيولة 10.4 % وقفزة أحجام التداول 65.5 % يعكسان استمرار النشاط في السوق. وستبقى تحركات الأسهم القيادية والقطاعات الرئيسية، إلى جانب التدفقات المرتبطة بتغييرات «إم إس سي آي»، عوامل مؤثرة في اتجاه البورصة خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	صناعات قطر	10.350	10.040	(% 3.00)
2	استثمار القابضة	4.445	4.330	(% 2.59)
3	تكنو كيو	2.122	2.072	(% 2.36)
4	قطر للوقود	13.510	13.300	(% 1.55)
5	الخليج التكافلي	2.922	2.880	(% 1.44)
6	ودام	1.471	1.450	(% 1.43)
7	قطر للتأمين	1.934	1.908	(% 1.34)
8	مخازن	2.388	2.358	(% 1.26)
9	التحويلية	2.157	2.130	(% 1.25)
10	فودافون قطر	2.698	2.670	(% 1.04)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	بيمه	5.300	5.500	% 3.77
2	بلدنا	1.286	1.317	% 2.41
3	زاد	12.680	12.880	% 1.58
4	التجاري	4.130	4.189	% 1.43
5	أعمال	0.717	0.726	% 1.26
6	قامكو	1.516	1.532	% 1.06
7	مسيعيد	1.072	1.083	% 1.03
8	الخليج الدولية	1.751	1.765	% 0.80
9	للملاحة	10.140	10.220	% 0.79
10	بروة	2.295	2.310	% 0.65

«مسقط 30» ينهي الأسبوع عند 7508.77 نقطة

بورصة مسقط تكسب 0.36% بدعم قطاعين

1 الصناعة تصعد 0.89 % و«الأنوار للسيراميك» تقفز 9.38 %

2 قيمة التداول ترتفع 19.99 % إلى 52.31 مليون ريال

أنهت بورصة مسقط تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، على ارتفاع، مدعومة بمكاسب قطاعي الصناعة والمال، فيما تراجع قطاع الخدمات بصورة طفيفة، وسط ارتفاع قيمة التداولات إلى أكثر من 52 مليون ريال.

وصعد المؤشر الرئيسي «مسقط 30» بنسبة 0.36 % ليغلق عند 7508.77 نقطة، مضيفاً 27.08 نقطة مقارنة بمستواه في جلسة الأربعاء، ليختتم الأسبوع في المنطقة الخضراء.

وجاء ارتفاع السوق بدعم واضح من قطاع الصناعة الذي سجل أفضل أداء بين القطاعات، إلى جانب مكاسب القطاع المالي، بينما حد تراجع قطاع الخدمات من ارتفاع المؤشر.

وشهدت الجلسة تحركات متفاوتة في النشاط، إذ ارتفعت قيمة التداول بنحو 20 %، بينما أظهرت البيانات تغيراً في أحجام التداول، وسط تصدر سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة.

مكاسب الصناعة

تصدر قطاع الصناعة مكاسب بورصة مسقط خلال جلسة الخميس، بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.89 %، مدعوماً بصعود عدد من أسهم القطاع بنسب قوية.

وجاء سهم «الأنوار لبلاط السيراميك» في مقدمة الأسهم الرابحة خلال التعاملات، بعدما قفز بنسبة 9.38 %، ليسجل أفضل أداء بين الأسهم المدرجة خلال الجلسة.

كما ارتفع سهم «الخليج الدولية للكيماويات» بنسبة 2.94 %، ليضيف دعماً آخر إلى مؤشر الصناعة ويساعد القطاع على قيادة مكاسب السوق في ختام الأسبوع.

وامتدت المكاسب إلى القطاع المالي، الذي ارتفع مؤشره بنسبة 0.41%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لعدد من الأسهم المصرفية والتأمينية.

وصعد سهم «البنك الوطني العماني» بنسبة 1.72 %، بينما ارتفع سهم «العمانية المتحدة للتأمين» بنسبة 1.61 %، ما عزز مساهمة القطاع المالي في ارتفاع المؤشر العام.

ويكتسب صعود قطاعي الصناعة والمال أهمية بالنسبة إلى أداء السوق، نظراً إلى قدرتهما على توفير قاعدة أوسع للمكاسب بدلاً من اعتماد المؤشر على تحركات عدد محدود من الأسهم.

وعلى الجانب الآخر، لم تتمكن جميع القطاعات من إنهاء الأسبوع على ارتفاع، إذ انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة محدودة بلغت 0.08 %.

وتصدر سهم «الشرقية لتحلية المياه» قائمة الأسهم المتراجعة خلال الجلسة، بعدما انخفض بنسبة 4.73 %، بينما تراجع سهم «أوكيو لشبكات الغاز» بنسبة 1.38 %.

إلا أن الضغوط القادمة من قطاع الخدمات بقيت محدودة، ولم تكن كافية لمعادلة المكاسب المسجلة في قطاعي الصناعة والمال، ليتمكن المؤشر العام من الحفاظ على اتجاهه الصاعد حتى نهاية الجلسة.

نشاط التداول

شهدت قيمة التداولات ارتفاعاً ملحوظاً خلال جلسة الخميس، إذ زادت بنسبة 19.99 % لتصل إلى 52.31 مليون ريال، مقارنة بنحو 43.6 مليون ريال خلال جلسة الأربعاء.

ويعكس ارتفاع قيمة التداول بالتزامن مع صعود المؤشر تحسناً في النشاط الاستثماري خلال آخر جلسات الأسبوع، خصوصاً مع المكاسب التي حققتها مجموعة من الأسهم الصناعية والمالية.

وبحسب بيانات الجلسة، بلغ حجم التداول نحو 185.02 مليون ورقة مالية، في ظل نشاط ملحوظ على عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وتصدر سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم وقيمة التداول، بعدما شهد تداول نحو 58.37 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 14.64 مليون ريال.

وبذلك استحوذ السهم منفرداً على نحو 28 % من إجمالي قيمة التداولات في السوق خلال الجلسة، ما يعكس الوزن الكبير لنشاطه في حركة السيولة.

كما مثل حجم التداول على «أوكيو للصناعات الأساسية» أكثر من 31 % من إجمالي الأوراق المالية المتداولة خلال الجلسة، ليصبح أحد أبرز محركات النشاط في السوق.

وتظهر هذه الأرقام تركز جانب مهم من التداولات في السهم، بينما توزعت بقية السيولة على الأسهم المدرجة الأخرى، في جلسة شهدت صعوداً واضحاً لبعض الأسهم مقابل ضغوط محدودة على قطاع الخدمات.

ختام إيجابي

يأتي ارتفاع بورصة مسقط في ختام الأسبوع مدعوماً بصورة أساسية من قوة قطاع الصناعة، الذي استفاد من القفزة الكبيرة لسهم «الأنوار لبلاط السيراميك»، إلى جانب تحسن القطاع المالي.

وفي المقابل، ظل تراجع الخدمات محدود التأثير، وهو ما سمح لمؤشر «مسقط 30» بإضافة أكثر من 27 نقطة والاستقرار فوق مستوى 7500 نقطة عند الإغلاق.

ويضع هذا الأداء السوق أمام مستويات جديدة في الأسبوع المقبل، مع ترقب المستثمرين لقدرة الأسهم الصناعية والمالية على مواصلة دعم المؤشر، إلى جانب متابعة اتجاه السيولة وتحركات الأسهم الأكثر نشاطاً.

الصناعة والسيولة تدعمان ختام الأسبوع

اختتمت بورصة مسقط أسبوعها على أداء إيجابي، مع ارتفاع «مسقط 30» بنسبة 0.36 % إلى 7508.77 نقطة، مدعوماً بصعود الصناعة 0.89% والقطاع المالي 0.41 %، في مقابل تراجع محدود للخدمات بنسبة 0.08 %.

وفي الوقت نفسه، عزز ارتفاع قيمة التداولات بنحو 19.99% إلى 52.31 مليون ريال من زخم الجلسة، بينما تصدر «أوكيو للصناعات الأساسية» النشاط بتداول 58.37 مليون سهم قيمتها 14.64 مليون ريال، ليبقى اتجاه السيولة وأداء القطاعين الصناعي والمالي من أبرز العوامل التي ستحدد مسار السوق مع بداية الأسبوع الجديد.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	الأنوار لبلاط السيراميك	0.128	0.140	% 9.38
2	ظفار الدولية للتنمية	0.264	0.273	% 3.41
3	أوكيو للصناعات الأساسية	0.248	0.254	% 2.42
4	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.464	0.470	% 1.29
5	بنك صحار	0.183	0.185	% 1.09
6	الشرقية للاستثمار	0.098	0.099	% 1.02
7	العمانية المتحدة للتأمين	0.312	0.315	% 0.96
8	العنقاء للطاقة	0.278	0.280	% 0.72
9	جلفار للهندسة و المقاولات	0.157	0.158	% 0.64
10	فولتامب للطاقة	0.174	0.175	% 0.57

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.217	0.214	(% 1.38)
2	عمانتيل	1.454	1.435	(% 1.31)
3	المدينة تكافل	0.112	0.111	(% 0.89)
4	سيمبكورب صلالة	0.256	0.254	(% 0.78)
5	بنك مسقط	0.395	0.394	(% 0.25)

المؤشر العام ينهي التعاملات مرتفعاً عند 1954.11 نقطة

سيولة البحرين تتمركز 72 % في «المال»

1 «المال» يجذب 72.02 % من إجمالي سيولة جلسة الخميس

2 المستثمرون يتداولون 1.76 مليون سهم بنهاية التعاملات

أنهت بورصة البحرين تعاملات الخميس على ارتفاع، مدعومة بالأداء الإيجابي لقطاعي المال والاتصالات، وسط نشاط استثماري تركز بصورة واضحة على الأسهم المالية التي استحوذت على أكثر من 72 % من إجمالي قيمة الأوراق المالية المتداولة خلال الجلسة.

وأغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1954.11 نقطة، مرتفعاً بمقدار 2.49 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، ليتمكن من إنهاء التعاملات في المنطقة الخضراء بدعم من مكاسب قطاعي الاتصالات والمال.

وسجل مؤشر البحرين الإسلامي أداءً إيجابياً كذلك، إذ أنهى الجلسة عند مستوى 929.66 نقطة، بارتفاع قدره 3.07 نقاط عن مستوى إغلاقه السابق، ما يعكس تحسناً متزامناً في أداء المؤشرين الرئيسيين للسوق.

دعم قطاعي

جاء ارتفاع مؤشر البحرين العام مدفوعاً بصورة أساسية بمكاسب قطاعي الاتصالات والمال، اللذين وفرا الدعم اللازم للمؤشر للعودة إلى المنطقة الخضراء وتحقيق مكاسب محدودة في نهاية التعاملات.

ويكتسب أداء القطاع المالي أهمية خاصة بالنسبة إلى السوق البحرينية، ليس فقط من حيث مساهمته في حركة المؤشر، وإنما أيضاً بسبب استحواذه على الجزء الأكبر من السيولة المتداولة خلال الجلسة.

وبلغت حصة أسهم قطاع المال نحو 72.02 % من إجمالي قيمة الأوراق المالية المتداولة، ما يعني أن ما يقارب ثلاثة أرباع السيولة تركزت في الشركات المالية.

كما قدم قطاع الاتصالات دعماً إضافياً للمؤشر، وساهم إلى جانب القطاع المالي في تعويض الضغوط التي ربما تعرضت لها قطاعات أو أسهم أخرى خلال التعاملات.

ويكشف تزامن ارتفاع مؤشر البحرين العام مع صعود المؤشر الإسلامي عن اتجاه إيجابي للسوق خلال الجلسة، وإن ظلت المكاسب محدودة من حيث عدد النقاط.

فالمؤشر العام أضاف 2.49 نقطة ليصل إلى 1954.11 نقطة، بينما كان أداء المؤشر الإسلامي أقوى نسبياً من حيث عدد النقاط المضافة، بعدما كسب 3.07 نقاط واستقر عند 929.66 نقطة.

تداولات محدودة

على صعيد حركة التداول، بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال جلسة الخميس نحو مليون و759 ألفاً و594 سهماً، فيما سجلت القيمة الإجمالية للتعاملات نحو 686 ألفاً و431 ديناراً بحرينياً.

وجرى تنفيذ التداولات من خلال 102 صفقة، ما يعكس جلسة اتسمت بنشاط محدود نسبياً من حيث عدد الصفقات وقيمة التعاملات، رغم نجاح المؤشرين العام والإسلامي في تحقيق مكاسب.

وبحساب متوسط قيمة الصفقة، بلغ المعدل نحو 6.7 آلاف دينار للصفقة الواحدة، بينما تركز الجزء الأكبر من السيولة في أسهم القطاع المالي.

ويشير استحواذ قطاع المال على 72.02 % من إجمالي القيمة المتداولة إلى أن الأسهم المالية كانت المحور الرئيسي لنشاط المستثمرين، سواء من حيث السيولة أو مساهمتها في دعم حركة السوق.

وبناء على القيمة الإجمالية للتداولات البالغة 686.4 ألف دينار، تعادل حصة القطاع المالي ما يقارب 494 ألف دينار من تداولات الجلسة، ما يوضح حجم تركّز النشاط في هذا القطاع مقارنة ببقية قطاعات السوق.

وفي المقابل، توزعت النسبة المتبقية، التي تقل عن 28 % من إجمالي قيمة التعاملات، على القطاعات الأخرى، بما يعكس فجوة واضحة في توزيع السيولة خلال الجلسة.

تركيز السيولة

يعكس أداء جلسة الخميس حالة من الانتقائية في بورصة البحرين، إذ جاءت مكاسب المؤشر بالتزامن مع تركز واضح للسيولة في القطاع المالي، بدلاً من توزيع النشاط بصورة متوازنة على مختلف القطاعات.

ويمثل هذا التركيز عاملاً مهماً في قراءة اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة، إذ يمكن لاستمرار الطلب على الأسهم المالية أن يوفر دعماً للمؤشر العام، بينما قد يؤدي تراجع النشاط عليها إلى زيادة حساسية السوق لتحركات عدد محدود من الأسهم.

كما أن ارتفاع قطاع الاتصالات يوفر مصدراً آخر للدعم، ويحد من اعتماد المؤشر بصورة كاملة على أداء القطاع المالي.

وفي الوقت نفسه، يظل حجم السيولة عاملاً أساسياً للحكم على قوة أي موجة صعود مقبلة، خصوصاً أن قيمة التعاملات خلال جلسة الخميس لم تتجاوز 686.4 ألف دينار، موزعة على 102 صفقة.

وستتجه أنظار المستثمرين في الجلسات المقبلة إلى مدى قدرة المؤشر العام على البناء على مكاسبه الحالية والاستمرار فوق مستوى 1950 نقطة، بالتزامن مع مراقبة اتجاه السيولة وأداء القطاعات القيادية.

المال والاتصالات يقودان مكاسب السوق

أنهت بورصة البحرين تعاملات الخميس بأداء إيجابي، مع ارتفاع المؤشر العام 2.49 نقطة إلى 1954.11 نقطة، وصعود المؤشر الإسلامي 3.07 نقاط إلى مستوى 929.66 نقطة، بدعم أساسي من قطاعي المال والاتصالات.

ورغم محدودية قيمة التداولات عند 686.4 ألف دينار، فإن استحواذ القطاع المالي على 72.02 % منها يكشف عن تركّز واضح لاهتمام المستثمرين. وسيظل استمرار الطلب على الأسهم المالية، إلى جانب أداء قطاع الاتصالات واتجاه السيولة، من أبرز العوامل التي تحدد قدرة السوق على مواصلة مكاسبها خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/08/12	2026/08/13	التغير
1	بنك السلام	0.210	0.212	% 0.95
2	بيبون ش.م.ب	0.450	0.452	% 0.44

«ستاندرد آند بورز» يرتفع إلى 7748 نقطة بدعم شركات التكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي يدفع ناسداك للصعود 0.55 %

1 ناسداك يصعد 0.55 % بدعم شركات الذكاء الاصطناعي والرقائق

2 نتائج «كور ويف» القوية تعزز شهية المستثمرين للتكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي يبقى محرك وول ستريت

تعكس جلسة الأربعاء استمرار معادلة رئيسية تتحكم في «وول ستريت»: نتائج قوية لشركات الذكاء الاصطناعي من جهة، وسياسة نقدية مستقرة من جهة أخرى. وقد اجتمع العاملان لدفع «ناسداك» و«ستاندرد آند بورز» إلى الارتفاع، بينما بقي «داو جونز» خارج موجة المكاسب.

وستظل الأنظار خلال الفترة المقبلة موزعة بين نتائج شركات التكنولوجيا وبيانات التضخم وقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فإذا استمرت شركات الذكاء الاصطناعي في إثبات قدرتها على تحويل الاستثمارات الضخمة إلى نمو فعلي، وبقي التضخم تحت السيطرة بما يسمح بتثبيت الفائدة، فقد يحتفظ قطاع التكنولوجيا بدوره كأحد أبرز محركات السوق الأميركية، لكن أي ضعف في الأرباح أو عودة الضغوط التضخمية قد يعيدان اختبار التقييمات المرتفعة للأسهم.

أنهت الأسهم الأميركية تعاملات الأربعاء على أداء متباين يميل إلى الارتفاع، بعدما قاد التفاؤل المتجدد تجاه استثمارات الذكاء الاصطناعي أسهم التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية للصعود، بالتزامن مع بيانات تضخم أميركية معتدلة خففت مخاوف المستثمرين من احتمال رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل خلال سبتمبر.

وأغلق مؤشرا «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» على مكاسب، مدعومين بنتائج فصلية قوية لعدد من الشركات المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، في مقدمتها «كور ويف»، بينما خالف مؤشر «داو جونز الصناعي» الاتجاه وأنهى الجلسة على انخفاض طفيف.

ووفقاً للبيانات الأولية، ارتفع «ستاندرد آند بورز 500» بمقدار 20.38 نقطة، أو 0.26 %، إلى 7748.58 نقطة، فيما أضاف «ناسداك المجمع» 145.70 نقطة، بما يعادل 0.55 %، ليصل إلى 26588.49 نقطة. وفي المقابل، تراجع «داو جونز» 30.28 نقطة، أو 0.06 %، إلى 53761.57 نقطة.

جاءت مكاسب السوق بقيادة شركات التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في إشارة إلى استمرار قدرة هذا القطاع على جذب المستثمرين رغم المستويات المرتفعة التي بلغتها أسهم عدد كبير من الشركات خلال الفترة الماضية.

وأظهرت الجلسة أن المستثمرين ما زالوا مستعدين لمكافأة الشركات التي تقدم دلائل ملموسة على نمو الطلب على البنية التحتية اللازمة لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، خصوصاً خدمات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات والخوادم والرقائق الإلكترونية.

ويمثل ذلك امتداداً للاتجاه الذي سيطر على «وول ستريت» مع تحول الإنفاق على الذكاء الاصطناعي إلى أحد المحركات الرئيسية لاستثمارات شركات التكنولوجيا الكبرى، وما يصاحبه من طلب متزايد على القدرة الحاسوبية والطاقة ومراكز البيانات.

قفزة كور

وكان سهم «كور ويف» من أبرز محركات التفاؤل بعدما رفعت شركة الحوسبة السحابية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي توقعاتها للإنفاق الرأسمالي السنوي، بالتزامن مع تجاوز أرباح الربع الثاني تقديرات السوق.

وتحمل زيادة الإنفاق الرأسمالي دلالة مزدوجة للمستثمرين، فهي تعكس من جهة حاجة الشركة إلى ضخ مزيد من الأموال لتوسيع قدراتها، لكنها تشير من جهة أخرى إلى استمرار الطلب القوي على خدمات الحوسبة اللازمة لتطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وجاءت نتائج الشركة لتدعم الرؤية القائلة إن موجة الإنفاق على التكنولوجيا لم تفقد زخمها بعد، رغم المخاوف التي تظهر بين الحين والآخر بشأن قدرة الشركات على تحقيق عوائد كافية تبرر المليارات التي يجري استثمارها في البنية التحتية الرقمية.

وأعطى الأداء القوي لـ«كور ويف» دفعة لشركات أخرى مرتبطة بالقطاع، في ظل تعامل المستثمرين مع نتائجها باعتبارها مؤشراً على صحة الطلب داخل منظومة الذكاء الاصطناعي الأوسع.

مراكز البيانات

امتدت موجة الصعود إلى الشركات المشغلة لمراكز البيانات، التي أصبحت من أكبر المستفيدين من السباق العالمي لتطوير الذكاء الاصطناعي، نظراً إلى الحاجة المتزايدة إلى منشآت ضخمة تستوعب الخوادم والرقائق عالية الأداء.

وارتفع سهما «آيرين» و«أبلايد ديجيتال»، فيما قفز سهم «نيبيوس جروب» بعدما أعلنت شركة مراكز البيانات نتائج للربع الثاني تجاوزت توقعات المحللين.

وتعكس المكاسب المتزامنة لهذه الشركات توقعات باستمرار الطلب على البنية التحتية الرقمية، إذ تحتاج نماذج الذكاء الاصطناعي المتطورة إلى قدرات حوسبة ضخمة، سواء خلال مرحلة التدريب أو عند تشغيل الخدمات والتطبيقات أمام المستخدمين.

وأدى ذلك إلى تحويل مراكز البيانات من نشاط تقني متخصص إلى قطاع يحظى باهتمام واسع من المستثمرين، في ظل ارتباط نموه مباشرة بزيادة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

الخوادم والرقائق

كما استفادت الشركات المصنعة للخوادم والرقائق من موجة التفاؤل، وارتفع سهم «سوبر مايكرو كمبيوتر» بعدما توقعت الشركة المتخصصة في خوادم الذكاء الاصطناعي تحقيق إيرادات خلال السنة المالية 2027 تتجاوز توقعات المحللين في «وول ستريت». ويشير رفع توقعات الإيرادات إلى استمرار الطلب على الخوادم المخصصة لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهي سوق شهدت نمواً قوياً مع تسابق الشركات على بناء قدرات حاسوبية أكبر.

وامتدت المكاسب إلى قطاع أشباه الموصلات، مع ارتفاع سهمي «إنفيديا» و«مايكرون تكنولوجي»، في ظل استمرار الرهانات على أن الطلب على رقائق الذكاء الاصطناعي والذاكرة سيظل قوياً مع توسع مراكز البيانات.

تضخم معتدل

ولم تعتمد مكاسب «وول ستريت» على التكنولوجيا وحدها، إذ قدمت بيانات التضخم الأميركية دعماً إضافياً للأسهم بعدما أظهرت أن أسعار المستهلكين لم تسجل ارتفاعاً يذكر خلال يوليو، وسط انخفاض أسعار البنزين للشهر الثاني على التوالي.

كما ظل التضخم الأساسي معتدلاً، وهو ما خفف مخاوف الأسواق من احتمال اضطرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى استئناف رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه في سبتمبر.

وتراقب الأسواق بيانات الأسعار عن كثب لأن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة قد يدفع البنك المركزي إلى تشديد السياسة النقدية، وهو سيناريو يضغط عادة على تقييمات الأسهم، خصوصاً شركات التكنولوجيا والنمو.

رهانات الفائدة

قال روبرت بافليك، مدير المحافظ الاستثمارية الأول في «داكوتا ويلث»، إن أرقام التضخم جاءت متماشية مع التوقعات، وإن رد فعل السوق الإيجابي يعود جزئياً إلى المخاوف السابقة من ظهور بيانات أسوأ.

وأضاف أن المستثمرين يرون أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي لا يتعرض حالياً لضغوط تجبره على رفع أسعار الفائدة، وهو ما ساهم في تحسين المعنويات ودعم الأسهم. وتعد توقعات الفائدة عاملاً محورياً بالنسبة إلى شركات التكنولوجيا، لأن تقييماتها تعتمد بدرجة كبيرة على توقعات الأرباح المستقبلية، وبالتالي تستفيد عادة من استقرار تكاليف الاقتراض أو انخفاضها.

كما أن تجنب رفع جديد للفائدة يقلل الضغوط المحتملة على النشاط الاقتصادي والشركات والمستهلكين، وهو ما يدعم توقعات استمرار النمو ويعزز قدرة الشركات على الحفاظ على أرباحها.

تباين المؤشرات

وعلى الرغم من التفاؤل الذي دفع «ناسداك» و«ستاندرد آند بورز» إلى الصعود، فإن تراجع «داو جونز» يعكس استمرار التباين بين قطاعات السوق، وعدم تحول المكاسب إلى موجة صعود شاملة لجميع الأسهم.

فالتركيبة المختلفة للمؤشرات تجعل «ناسداك» أكثر استفادة من قوة أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، بينما يضم «داو جونز» مجموعة أكبر من الشركات الصناعية والقطاعات التقليدية التي لا تستفيد بالدرجة نفسها من طفرة الذكاء الاصطناعي.

ويكشف هذا التباين أن المستثمرين ما زالوا يركزون بصورة انتقائية على القطاعات التي تظهر نمواً قوياً في الأرباح والإيرادات، بدلاً من شراء الأسهم الأميركية بصورة جماعية.

اختبار الأرباح

وتدخل الأسهم الأميركية مرحلة مهمة مع استمرار إعلان النتائج الفصلية، إذ يبحث المستثمرون عن أدلة إضافية تثبت أن الإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي يتحول بالفعل إلى إيرادات وأرباح.

وقد قدمت نتائج «كور ويف» و«نيبيوس» وتوقعات «سوبر مايكرو كمبيوتر» إشارات إيجابية، إلا أن استمرار موجة الصعود يتطلب حفاظ الشركات على معدلات نمو قوية تبرر تقييماتها المرتفعة.

ويزداد هذا التحدي مع توسع الاستثمارات المطلوبة لبناء مراكز البيانات وشراء الرقائق والخوادم وتوفير الطاقة، ما يعني أن السوق ستراقب ليس فقط نمو الإيرادات، وإنما أيضاً الإنفاق الرأسمالي وهوامش الأرباح والتدفقات النقدية.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	231.20	234.59	229.25	-2.04	-0.87%	3.37M	12/08
مجموعة شيفرون	196.60	197.40	194.58	-0.06	-0.03%	7.37M	12/08
شركة كاتربيلر	855.60	871.20	855.25	+12.23	+1.45%	3.15M	12/08
مجموعة مايكروسوفت	492.43	501.50	491.52	-11.38	-2.26%	29M	12/08
شركة والت ديزني	103.22	103.68	102.03	-0.31	-0.30%	6.72M	12/08
شركة سيسكو سيستمز	123.88	124.45	122.26	+3.45	+2.86%	36.22M	12/08
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,037.21	1,056.05	1,031.74	+2.80	+0.27%	1.74M	12/08
جي بي مورغان تشيس وشركاه	365.18	366.09	361.30	+3.14	+0.87%	4.37M	12/08
شركة كوكا كولا	86.71	87.29	85.66	+0.23	+0.27%	12.65M	12/08
شركة ماكدونالدز	275.70	276.20	268.76	+1.55	+0.57%	4.35M	12/08
شركة ميرك اند كو	132.92	134.06	128.91	+2.50	+1.92%	10.45M	12/08
مجموعة 3 إم	183.78	184.40	181.39	+0.65	+0.35%	2.65M	12/08
آبل	302.25	305.66	300.57	-2.66	-0.87%	41.66M	12/08
شركة أمازون دوت كوم	267.28	273.46	267.10	-4.99	-1.83%	29.94M	12/08
شركة أمجين	416.18	418.19	409.00	+1.88	+0.45%	2.07M	12/08

«ستوكس 600» يرتفع إلى 660.49 نقطة مع تراجع النفط

البنوك تقود الأسهم الأوروبية للصعود 0.2 %

1 البنوك الأوروبية تتصدر المكاسب بارتفاع بلغ نحو 0.9 %

ارتفعت الأسهم الأوروبية قليلاً خلال تعاملات الخميس، مع تراجع أسعار النفط وتحول اهتمام المستثمرين إلى المخاوف المتعلقة بالطلب العالمي، بينما حد استمرار تعثر المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران والاضطرابات في مضيق هرمز من شهية المخاطرة في الأسواق.

وصعد مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.2 % إلى 660.49 نقطة بحلول الساعة 07:14 بتوقيت غرينتش، لكنه تراجع عن المستويات القياسية التي سجلها خلال الجلسة السابقة، في إشارة إلى حالة الحذر التي تسيطر على المستثمرين بعد المكاسب الأخيرة.

وفي لندن، خالف مؤشر «فاينانشال تايمز 100» الاتجاه الأوروبي، متراجعاً بنسبة 0.3 %، رغم صدور بيانات أظهرت نمو الاقتصاد البريطاني بصورة غير متوقعة خلال يونيو، وهو ما وفر بعض الطمأنينة بشأن آفاق النمو المحلي.

دعم الفائدة

تلقت الأسهم الأوروبية بعض الدعم من بيانات التضخم الأميركية، التي جاءت متوافقة بصورة عامة مع توقعات الأسواق، ما خفف المخاوف من تجدد ضغوط الأسعار واضطرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى.

وتكتسب السياسة النقدية الأميركية أهمية بالنسبة إلى الأسواق الأوروبية، إذ تؤثر تحركات الفائدة في تدفقات رؤوس الأموال وتقييمات الأسهم وتكاليف التمويل العالمية، كما تنعكس على أداء الدولار والعملات والأسواق المالية الكبرى.

وساهم اعتدال بيانات التضخم في تحسين معنويات المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، لكن هذا الدعم ظل محدوداً بسبب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

فلم تحرز المحادثات المتعلقة بمضيق هرمز والجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران تقدماً يذكر، وهو ما أبقى المستثمرين في حالة ترقب لأي تطورات يمكن أن تؤثر على حركة الطاقة والتجارة العالمية.

وتراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الخميس بعدما خفض محللون توقعاتهم للطلب العالمي هذا العام، مشيرين إلى التداعيات الاقتصادية الأوسع للحرب في الشرق الأوسط وارتفاع تكاليف الطاقة.

ورغم هبوط الخام، لم يشهد قطاع الطاقة الأوروبي تغيراً يذكر، ما يعكس توازن تأثير انخفاض أسعار النفط بين الضغوط التي يفرضها على أرباح شركات الطاقة والفوائد التي تحصل عليها القطاعات المستهلكة للوقود.

وكان قطاع السفر والترفيه بين المستفيدين، إذ ارتفعت أسهمه 0.6 % مع تحسن التوقعات بشأن تكاليف الوقود. ويعد انخفاض النفط عاملاً إيجابياً خصوصاً لشركات الطيران والسفر، نظراً إلى الوزن الكبير للوقود في تكاليف التشغيل.

مكاسب البنوك

قاد قطاع البنوك مكاسب الأسهم الأوروبية بارتفاع نسبته 0.9 %، ليصبح الأفضل أداءً بين القطاعات الرئيسية خلال التعاملات.

وجاء صعود البنوك في وقت يحاول فيه المستثمرون الموازنة بين توقعات أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي وأداء الشركات، خصوصاً مع اقتراب موسم إعلان النتائج الفصلية الأوروبية من نهايته.

ولم يتبق سوى عدد محدود من الشركات التي لم تكشف بعد عن نتائجها، ما يعني أن الأسواق أصبحت تمتلك صورة أكثر وضوحاً بشأن أداء الشركات الأوروبية وقدرتها على التعامل مع بيئة اقتصادية تتسم بتوترات جيوسياسية وتقلبات في أسعار الطاقة.

وفي بريطانيا، لم تتمكن بيانات النمو المفاجئة من دفع سوق الأسهم إلى الارتفاع، إذ تراجع «فاينانشال تايمز 100» بنسبة 0.3 %. ومع ذلك، قدمت الأرقام بعض الطمأنينة بشأن قدرة الاقتصاد البريطاني على تجنب ضعف أكبر في النشاط.

وتظل توقعات النمو عاملاً مهماً للأسهم الأوروبية، خصوصاً مع تأثر الشركات بالتجارة العالمية وتكاليف الطاقة والطلب الخارجي. كما أن استمرار الحرب في الشرق الأوسط يمكن أن يضيف مزيداً من الضغوط إذا أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن أو تعطيل طرق التجارة.

وتترقب الأسواق كذلك تطورات المحادثات الأميركية الإيرانية، إذ إن أي تقدم نحو تسوية قد يؤدي إلى تراجع علاوة المخاطر في أسعار الطاقة وتحسن معنويات المستثمرين، بينما يمكن لاستمرار التعثر أو حدوث تصعيد جديد أن يعيد الضغوط إلى الأسهم.

قفزة ميرسك

وعلى مستوى الشركات، كان سهم مجموعة الشحن الدنماركية «ميرسك» أبرز الرابحين، إذ قفز بنسبة 8.3% بعدما تجاوزت أرباح المجموعة توقعات الأسواق ورفعت الشركة تقديراتها لأرباح العام بأكمله للمرة الثانية هذا العام.

واستفادت «ميرسك» من ارتفاع أسعار الشحن نتيجة الصراع في الشرق الأوسط، إلى جانب استمرار قوة الطلب، وهو ما ساعد الشركة على تحسين توقعاتها رغم الاضطرابات التي تواجه التجارة العالمية.

ويكشف أداء الشركة عن جانب مختلف لتداعيات الأزمة؛ فبينما تفرض اضطرابات طرق الملاحة تكاليف إضافية على كثير من القطاعات، يمكن أن تؤدي في الوقت نفسه إلى ارتفاع أسعار الشحن ودعم إيرادات شركات النقل البحري.

وتأتي قفزة «ميرسك» في وقت تظل فيه حركة الملاحة عبر المنطقة تحت مراقبة الأسواق، خصوصاً مع استمرار الاضطرابات في مضيق هرمز، الذي يمثل أحد أهم ممرات الطاقة والتجارة العالمية.

2 «ستوكس 600» يصعد 0.2% ويتراجع عن مستوياته القياسية

أسهم الرقائق والأرباح القوية تقود بورصة طوكيو للصعود

نيكي يقفز 1.16 % وتوبكس يسجل قمة

1 «نيكي» يرتفع إلى 68308 نقاط بدعم أسهم الرقائق

أنهت الأسهم اليابانية تعاملات الخميس على ارتفاع قوي، مدفوعة بمكاسب شركات الرقائق الإلكترونية واقتفاء أثر صعود نظيراتها الأميركية، في وقت عززت فيه التوقعات الإيجابية لأرباح الشركات المحلية شهية المستثمرين، ليدفع الزخم مؤشر «توبكس» إلى مستوى قياسي جديد.

وارتفع مؤشر «نيكي» بنسبة 1.16 % ليغلق عند 68308.59 نقطة، بينما تقدم مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً 0.86 % مسجلاً مستوى قياسياً عند 4176.04 نقطة، ومواصلاً مكاسبه للجلسة السابعة على التوالي.

وعكست الجلسة اتساع نطاق المكاسب في السوق اليابانية، إذ ارتفع 64 % من أكثر من 1500 سهم متداول في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، مقابل انخفاض 32%، بينما لم يطرأ تغير يذكر على 3% من الأسهم.

زخم الرقائق

تلقت الأسهم اليابانية دفعة قوية من «وول ستريت»، بعدما أنهى مؤشرا «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» تعاملات الأربعاء على ارتفاع، بدعم النتائج الفصلية الإيجابية لشركة «كور ويف» وغيرها من الشركات العاملة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

وصعد مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات بنحو 2.5 %، وهو ما انعكس سريعاً على شركات الرقائق اليابانية التي ترتبط تحركاتها بصورة وثيقة بأداء قطاع أشباه الموصلات الأميركي.

وارتفع سهم «أدفانتست»، المصنعة لمعدات اختبار الرقائق، بنسبة 4.02%، مستفيداً من تحسن معنويات المستثمرين تجاه صناعة أشباه الموصلات والطلب المتزايد المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

كما قفز سهم «إيبيدن»، التي تعد من موردي شركة «إنفيديا»، بنسبة 5.27 %، ليعكس استمرار انتقال الزخم المرتبط بطفرة الذكاء الاصطناعي من السوق الأميركية إلى الشركات اليابانية المنخرطة في سلسلة توريد الرقائق.

وتكتسب شركات أشباه الموصلات وزناً كبيراً في مؤشر «نيكي»، ولذلك تستطيع تحركاتها القوية التأثير بصورة واضحة في اتجاه السوق، خصوصاً مع استمرار الطلب العالمي على المكونات والمعدات اللازمة لمراكز البيانات والذكاء الاصطناعي.

وساهمت بيانات التضخم الأميركية المعتدلة أيضاً في دعم المعنويات، بعدما عززت التوقعات بأن يبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه في سبتمبر.

وتوفر توقعات استقرار الفائدة الأميركية بيئة أكثر دعماً لأسهم النمو والتكنولوجيا، وهو ما ساهم في ارتفاع «وول ستريت» وانتقل أثره إلى الأسواق الآسيوية وفي مقدمتها طوكيو.

أرباح قوية

لم تعتمد مكاسب السوق اليابانية على الدعم الخارجي فقط، إذ قدمت نتائج الشركات المحلية محفزاً إضافياً للمستثمرين، مع ظهور مؤشرات على قدرة عدد من الشركات على تحقيق نمو قوي في الأرباح.

وكان سهم «توبان هولدنجز» أبرز الرابحين على مؤشر «نيكي» من حيث النسبة المئوية، بعدما قفز 10.78 % إثر إعلان شركة الطباعة والتغليف ارتفاع صافي أرباحها في الربع الأول إلى أكثر من مثلي مستواه قبل عام.

وعززت النتائج القوية التفاؤل بشأن أرباح الشركات اليابانية، لتضيف محركاً محلياً إلى الزخم الذي وفره ارتفاع أسهم التكنولوجيا والرقائق الأميركية.

وتعد توقعات الأرباح عاملاً مهماً لاستدامة ارتفاع سوق طوكيو، إذ إن اعتماد المكاسب على مجموعة محدودة من أسهم التكنولوجيا يمكن أن يزيد حساسية المؤشرات لأي تصحيح في القطاع، بينما يوفر تحسن أرباح الشركات في قطاعات مختلفة قاعدة أوسع للصعود.

وامتدت المكاسب خلال الجلسة إلى أسهم البنوك، إذ ارتفع سهما مجموعة «ميتسوبيشي يو.إف.جيه المالية» ومجموعة «ميزوهو المالية» بنحو 3 % لكل منهما.

ويشير ارتفاع البنوك بالتزامن مع شركات التكنولوجيا إلى اتساع المشاركة في موجة الصعود، وهو ما ساعد «توبكس» الأوسع نطاقاً على تسجيل مستوى قياسي جديد والاستمرار في الارتفاع للجلسة السابعة على التوالي.

ويعكس صعود 64% من الأسهم المتداولة في السوق الرئيسية قوة نسبية في معنويات المستثمرين، مقارنة بنحو 32 % فقط من الأسهم التي أنهت الجلسة على انخفاض.

قمم جديدة

يحمل تسجيل «توبكس» مستوى قياسياً جديداً دلالة مهمة على أداء السوق اليابانية، لأن المؤشر يغطي نطاقاً أوسع من الشركات مقارنة بـ«نيكي»، وبالتالي فإن ارتفاعه يعكس تحسناً يتجاوز مجموعة الأسهم ذات الأوزان الكبيرة.

كما أن تحقيق المكاسب للجلسة السابعة المتتالية يشير إلى استمرار الزخم، مدعوماً بمزيج من قوة أسهم الرقائق، وتحسن نتائج الشركات، والبيئة الخارجية الأكثر إيجابية بعد بيانات التضخم الأميركية.

وفي الوقت نفسه، يبقى استمرار الارتفاع مرتبطاً بأداء الأسواق الأميركية وقطاع أشباه الموصلات تحديداً، إذ أظهرت جلسة الخميس مدى سرعة انتقال تحركات أسهم الرقائق في «وول ستريت» إلى نظيراتها اليابانية.

وسيترقب المستثمرون كذلك نتائج الشركات المتبقية بحثاً عن أدلة تؤكد استمرار نمو الأرباح، بما يسمح للسوق بالحفاظ على مستوياتها القياسية دون الاعتماد بصورة مفرطة على قطاع التكنولوجيا وحده.

2 «توبكس» يسجل 4176 نقطة ويصعد للجلسة السابعة تواليا

الرقائق والأرباح تدفع طوكيو للقمم

تدخل الأسهم اليابانية الجلسات المقبلة بزخم قوي بعدما ارتفع «نيكي» 1.16 % إلى 68308.59 نقطة، وسجل «توبكس» مستوى قياسياً عند 4176.04 نقطة، مع استمرار موجة مكاسبه للجلسة السابعة.

وبين قفزة «أدفانتست» 4.02 % و«إيبيدن» 5.27 % و«توبان هولدنجز» 10.78 %، إلى جانب صعود أسهم البنوك، يظهر أن موجة الارتفاع أصبحت أكثر اتساعاً. وسيظل استمرارها مرتبطاً بقدرة الشركات اليابانية على تحقيق نتائج قوية، إلى جانب احتفاظ قطاع الرقائق العالمي بزخمه المدفوع بالاستثمارات المتسارعة في الذكاء الاصطناعي.

«بنك الشعب» يتحول تدريجياً نحو الفائدة لليلة واحدة

الصين تضخ 600 مليار يوان يومياً

1 600 مليار يوان يومياً لضبط سيولة البنوك الصينية

2 معاملات الليلة الواحدة تستحوذ على 90 % من «الريبو»

تتحرك الصين نحو مرحلة أكثر دقة في إدارة السيولة وأسعار الفائدة، مع انتقال «بنك الشعب الصيني» تدريجياً من التركيز على عمليات إعادة الشراء لأجل 7 أيام إلى سعر الفائدة لليلة واحدة، في تحول يعكس توجهاً أوسع لجعل السياسة النقدية أكثر اعتماداً على الأسعار وأقل ارتباطاً بالأدوات الكمية التقليدية.

وأعلن البنك المركزي أنه سيجري عمليات إعادة شراء عكسية لليلة واحدة بقيمة تصل إلى 600 مليار يوان، ما يعادل نحو 89 مليار دولار، يومياً في 14 و17 و18 و19 أغسطس، بهدف ضبط السيولة ومنع التقلبات الحادة في أسعار سوق النقد، بالتزامن مع اقتراب فترة سداد الضرائب.

سيولة وفيرة

يأتي التحرك في وقت تشهد فيه سوق السندات الصينية وفرة كبيرة في السيولة، مدفوعة بارتفاع مدخرات الأسر وضعف توقعات النمو، ما ساهم في دفع عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل نحو مستويات منخفضة.

ولم يستخدم المتعاملون آلية إعادة الشراء العكسي المعتادة لأجل 7 أيام خلال الأيام الثلاثة الماضية، فيما اقتربت عوائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات و30 عاماً من أدنى مستوياتها في شهرين و9 أشهر على التوالي.

ويرى تشانغ ليانغ، المحلل لدى «إس دي آي سي للأوراق المالية»، أن وقف عمليات إعادة الشراء العكسية لأجل 7 أيام يمكن أن يساهم أيضاً في الحد من «سلوك القطيع» داخل سوق السندات.

وفي الوقت نفسه، يمنح الإعلان المسبق عن عمليات ضخ السيولة لليلة واحدة البنك المركزي قدرة أكبر على الاستجابة لاحتياجات النظام المصرفي، خصوصاً خلال فترة دفع الضرائب التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات مؤقتة في مستويات السيولة.

تحول نقدي

لكن الخطوة تتجاوز إدارة الاحتياجات اليومية للبنوك، إذ تكشف عن تحول هيكلي أوسع في طريقة إدارة السياسة النقدية الصينية.

وأوضح «بنك الشعب» في تقريره الفصلي الأخير أن هدف أسعار الفائدة قصيرة الأجل بدأ يتحول تدريجياً منذ عام 2025 من سعر إعادة الشراء لأجل 7 أيام إلى سعر الفائدة لليلة واحدة، فيما عزز البنك خلال 2026 إشاراته إلى الأسواق بشأن هذا الانتقال.

ويمنح الاعتماد على سعر الليلة الواحدة البنك المركزي قدرة أكبر على التأثير في الجزء الأقصر من منحنى العائد، وبالتالي توجيه تكلفة السيولة بصورة أكثر دقة وسرعة.

وتزداد أهمية هذا التحول بالنظر إلى أن معاملات إعادة الشراء لليلة واحدة تمثل نحو 90% من إجمالي تداولات إعادة الشراء في سوق ما بين البنوك الصينية، ما يجعلها أكثر تعبيراً عن ظروف السيولة الفعلية.

سياسة الأسعار

يقرب التحول الجديد إطار السياسة النقدية الصينية من الممارسات المتبعة لدى بنوك مركزية عالمية تستخدم أسعار الفائدة لليلة واحدة مرساة أساسية لتوجيه الأسواق النقدية.

وقال شينكوان تشين، الخبير الاقتصادي المختص بالصين لدى «غولدمان ساكس»، إن توضيحات البنك المركزي تؤكد استمرار انتقاله من تنفيذ السياسة النقدية القائم على الكميات إلى نهج يعتمد بدرجة أكبر على الأسعار.

ويتيح هذا الإطار للصين توجيه ظروف التمويل عبر سعر السوق بصورة أكثر مرونة، بدلاً من الاعتماد بصورة أساسية على حجم الأموال التي يجري ضخها أو سحبها من النظام المصرفي.

الفائدة القصيرة تعيد رسم السياسة

تمثل عمليات ضخ ما يصل إلى 600 مليار يوان يومياً خطوة تتجاوز توفير السيولة خلال فترة سداد الضرائب، إذ تعكس إعادة تشكيل تدريجية للأدوات التي يعتمد عليها «بنك الشعب الصيني».

ومع استحواذ معاملات الليلة الواحدة على نحو 90% من سوق إعادة الشراء بين البنوك، يتجه البنك المركزي إلى جعل هذا السعر مرساة أكثر أهمية للسياسة النقدية، في تحول يهدف إلى زيادة دقة توجيه أسعار الفائدة والسيولة وجعل السياسة الصينية أكثر اعتماداً على إشارات الأسعار.

الشركة ترفع توقعاتها للمرة الثانية مع صعود أسعار الشحن

أرباح «ميرسك» تقفز إلى 3 مليارات

1 أرباح «ميرسك» تتجاوز التوقعات بـ880 مليون دولار خلال الربع

2 توقعات الأرباح السنوية ترتفع إلى 12.5 مليار دولار

أعلنت مجموعة «ميرسك» الدنماركية للشحن البحري أرباحاً فصلية تجاوزت توقعات الأسواق بفارق كبير، ورفعت تقديراتها لأداء العام بأكمله للمرة الثانية خلال 2026، مستفيدة من ارتفاع أسعار الشحن واضطرابات التجارة العالمية وازدحام الموانئ وقوة الطلب.

وبلغت أرباح الشركة قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في الربع الثاني 3 مليارات دولار، مقابل متوسط توقعات عند 2.12 مليار دولار، وبزيادة قدرها 700 مليون دولار مقارنة بـ2.3 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

واستقبل المستثمرون النتائج بقوة، إذ قفز سهم «ميرسك» بنحو 8% عند افتتاح السوق، وسط تحسن التوقعات لأداء الشركة خلال بقية العام.

وتكتسب نتائج المجموعة أهمية تتجاوز أداء الشركة نفسها، إذ تعد «ميرسك» ثاني أكبر شركة لشحن الحاويات عالمياً، وتقدم خدماتها لشركات كبرى مثل «وول مارت» و«تارغت» و«نايكي»، ما يجعل نشاطها مؤشراً مهماً لاتجاهات التجارة العالمية.

قفزة الأرباح

أظهرت نتائج الربع الثاني قدرة «ميرسك» على الاستفادة من الظروف الاستثنائية التي تواجه قطاع الشحن، وفي مقدمتها تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وما نتج عنه من اضطرابات في حركة التجارة وارتفاع تكاليف النقل.

وتجاوزت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك التوقعات بنحو 880 مليون دولار، كما ارتفعت بنحو 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال حيدر أنجم، المحلل في بنك «جيسك»، إن الشركة استفادت من الارتفاع الحاد في أسعار الشحن واضطرابات التجارة ونمو الصادرات الصينية، إلى جانب نجاحها في تحميل العملاء تكاليف الوقود المرتفعة.

كما لعب ازدحام الموانئ دوراً في دعم أسعار الشحن، بالتزامن مع استمرار الطلب القوي على نقل الحاويات رغم حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

توقعات أعلى

دفعت النتائج القوية «ميرسك» إلى رفع توقعاتها لأرباح 2026 للمرة الثانية هذا العام، في إشارة إلى ثقتها باستمرار الظروف الداعمة لأعمالها خلال الفترة المقبلة.

وتتوقع المجموعة حالياً تحقيق أرباح أساسية قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك تتراوح بين 10.5 و12.5 مليار دولار خلال العام، مقارنة بتوقعاتها السابقة التي تراوحت بين 8 و10 مليارات دولار.

وبذلك رفعت الشركة الحد الأدنى لتوقعاتها بمقدار 2.5 مليار دولار، بينما زاد الحد الأعلى بالنسبة نفسها، وهو تعديل كبير يعكس قوة الأداء خلال النصف الأول.

كما رفعت «ميرسك» توقعاتها للأرباح التشغيلية الأساسية إلى نطاق يتراوح بين 4.5 و6.5 مليار دولار، مقارنة بتقديرات سابقة تراوحت بين ملياري دولار و4 مليارات دولار.

وتشير الزيادة إلى استفادة المجموعة من أسعار الشحن المرتفعة بدرجة أكبر مما كانت تتوقعه سابقاً، رغم استمرار المخاطر التي تحيط بالتجارة العالمية.

طلب الحاويات

أكدت «ميرسك» أن سوق الحاويات العالمية لا تزال على المسار الصحيح لتحقيق نمو بنحو 4% خلال العام الحالي، رغم الاضطرابات الجيوسياسية التي أثرت في عدد من طرق التجارة الرئيسية.

وتجاوز الطلب العالمي على تجارة الحاويات التوقعات خلال الربع الثاني، إذ نجح النمو في أسواق وقطاعات أخرى في تعويض الانكماش الحاد في واردات الشرق الأوسط، التي تراجعت بنسبة 40%.

ولعبت الصادرات الصينية دوراً محورياً في دعم الطلب، ما ساعد قطاع الشحن العالمي على المحافظة على نموه رغم الاضطرابات.

ويظهر ذلك أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط جاء مزدوجاً بالنسبة إلى «ميرسك»، إذ أدى من جانب إلى انكماش الواردات الإقليمية، لكنه من جانب آخر رفع أسعار الشحن وعزز الإيرادات التي تحققها الشركة.

اضطرابات الشحن تعزز أرباح «ميرسك»

تدخل «ميرسك» النصف الثاني من العام بزخم أقوى بعد تحقيق أرباح فصلية بلغت 3 مليارات دولار وتجاوز التوقعات بنحو 880 مليون دولار، بالتزامن مع رفع تقديرات أرباح العام للمرة الثانية.

ومع توقع نمو سوق الحاويات العالمية 4%، رفعت المجموعة نطاق أرباحها الأساسية إلى 10.5-12.5 مليار دولار. وتكشف النتائج أن ارتفاع أسعار الشحن والصادرات الصينية وازدحام الموانئ ساعدت الشركة على الاستفادة من اضطرابات التجارة، رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية وانكماش واردات الشرق الأوسط 40 %.

ماسك يتوقع تفوق الآلات على البشر خلال 5 سنوات

الذكاء الفائق يقترب.. والبشر يخشون القرار

1 ماسك يتوقع تفوق الذكاء على البشرية خلال خمس سنوات

2 هاسابيس: العالم أمام لحظة مفصلية بتاريخ البشرية والتكنولوجيا

ماذا سيحدث للبشرية إذا نجحت في ابتكار ذكاء إلكتروني يفوق قدراتها العقلية؟ لم يعد السؤال مجرد مادة لأفلام الخيال العلمي، بل تحول إلى محور نقاش جدي بين باحثين وأكاديميين وفلاسفة وقادة أكبر شركات التكنولوجيا، وسط تزايد الاعتقاد بأن العالم قد يكون على بعد سنوات قليلة من الوصول إلى الذكاء الاصطناعي العام.

وتنطلق النقاشات من افتراض أن التكنولوجيا ستتمكن مستقبلاً من مجاراة الإنسان في مختلف المهام المعرفية، لكن المرحلة الأكثر إثارة للجدل تبدأ بعد ذلك: ماذا لو استطاعت الآلات الأكثر ذكاءً تطوير آلات تتجاوزها بدورها، وصولاً إلى ذكاء فائق يفوق القدرات البشرية بدرجات يصعب تصورها؟

خليفة البشرية

يرى الباحث في الذكاء الاصطناعي دانيال فاجيلا أن الوصول إلى هذه المرحلة يجب أن يدفع البشرية إلى التفكير في ابتكار «خليفة جدير بها»، أي ذكاء ما بعد بشري يتمتع بقدرات وكفاءة وقيمة أخلاقية مرتفعة، إلى درجة تجعل البشر مستعدين للسماح له بالمساهمة في تحديد المسار المستقبلي للحياة.

ويعكس هذا الطرح تحولاً لافتاً في النقاش التقني؛ فبدلاً من التركيز فقط على كيفية جعل الذكاء الاصطناعي أكثر فائدة للإنسان، بدأ بعض الباحثين يناقشون عالماً تصبح فيه التكنولوجيا أكثر ذكاءً من صانعيها، وما إذا كان البشر سيحتفظون فيه بدورهم المركزي في اتخاذ القرارات.

وازداد انتشار هذه الأفكار مع ارتفاع ثقة بعض قادة الصناعة في إمكانية الوصول إلى الذكاء الاصطناعي العام، وتقليصهم الفترات الزمنية المتوقعة لتحقيقه من عقود إلى سنوات.

لحظة مفصلية

وفي الأسبوع الماضي، وصف السير ديميس هاسابيس، الشريك المؤسس لمختبر «جوجل ديب مايند»، المرحلة الحالية بأنها «لحظة مفصلية في تاريخ البشرية»، مؤكداً أن الذكاء الاصطناعي العام بات قريباً.

وجاءت تصريحاته في مذكرة شرح فيها قراره الانتقال إلى منصب رئيس مجلس الإدارة والتركيز على هذه المهمة، مشيراً إلى أنه كرس حياته للعمل من أجل الوصول إلى الذكاء الاصطناعي العام، وأن إدارة هذه التكنولوجيا بصورة جيدة يمكن أن تفتح الباب أمام عصر جديد من الاكتشافات.

وتعكس تصريحات هاسابيس حجم التحول في رؤية بعض أبرز العاملين في القطاع؛ فالتكنولوجيا التي كانت قبل سنوات مشروعاً بعيد المدى أصبحت، في نظرهم، احتمالاً قريباً يستدعي التفكير منذ الآن في شكل العالم الذي ستنشئه.

حتمية تقنية

هذا الشعور بأن السباق لا يمكن إيقافه يثير قلق عدد من الباحثين، لأن القرارات المتعلقة بمستقبل الذكاء الاصطناعي لا تتخذ داخل عملية سياسية أو اجتماعية واسعة، بل تقودها بدرجة كبيرة الشركات التي تطور النماذج وتمتلك مراكز البيانات ورؤوس الأموال اللازمة لتشغيلها.

وتتخذ شركات التكنولوجيا قرارات يمكن أن تكون لها تداعيات عميقة على الوظائف والاقتصاد والتعليم والإعلام والبيئة وطريقة عمل المجتمعات، بينما يظل الجمهور في كثير من الأحيان متلقياً للتغييرات بدلاً من أن يكون مشاركاً في تحديد اتجاهها.

ويفسر ذلك جانباً من تصاعد الرفض الشعبي لبعض شركات التكنولوجيا ومشروعات الذكاء الاصطناعي، خصوصاً مع تنامي المخاوف بشأن فقدان الوظائف، واستهلاك الطاقة والموارد، واستخدام البيانات، وتركيز القوة الاقتصادية والتكنولوجية في أيدي عدد محدود من المؤسسات.

أسطورة الذكاء

لكن السؤال الأكثر جوهرية يظل: هل الذكاء الاصطناعي العام قريب فعلاً؟

معهد «إيه آي ناو»، وهو مؤسسة بحثية مستقلة، قدم العام الماضي نقداً حاداً للخطاب السائد حول الذكاء الاصطناعي العام، معتبراً أن المصطلح بات معرفاً بصورة فضفاضة إلى درجة تكاد تفقده معناه.

وأشار المعهد إلى أن كثيراً من باحثي الذكاء الاصطناعي لا يعتقدون أن الاستمرار في توسيع نماذج اللغة الكبيرة، مثل «تشات جي بي تي» و«كلود»، سيؤدي بالضرورة إلى ظهور ذكاء اصطناعي عام يماثل القدرات البشرية في مختلف المجالات.

وهذا الخلاف مهم، لأن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الحالية يقوم على الاعتقاد بأن زيادة حجم النماذج والبيانات والقدرة الحاسوبية ستقود في النهاية إلى أنظمة أكثر قدرة، وصولاً إلى مستوى الذكاء العام.

سلطة الشركات

المشكلة لا تتعلق بصحة توقعات الوصول إلى الذكاء العام فقط، وإنما بمن يمتلك حق تحديد الأولويات. فالسماح لقادة مختبرات الذكاء الاصطناعي بالهيمنة على النقاش قد يؤدي إلى تهميش خبراء الاقتصاد والاجتماع والقانون والأخلاق والعمل والبيئة.

ويمتلك هؤلاء الخبراء رؤى ضرورية لفهم التأثير الحقيقي للتكنولوجيا في المجتمعات، لأن السؤال ليس فقط عما تستطيع الآلات فعله، بل عن كيفية استخدامها، ومن يستفيد منها، ومن يتحمل تكلفتها ومخاطرها.

ولهذا يحذر منتقدو السباق الحالي من اختزال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة في حلول تقنية، أو افتراض أن بناء نظام أكثر ذكاءً سيؤدي تلقائياً إلى معالجة مشكلات الفقر أو التعليم أو الصحة أو عدم المساواة.

قوة الأفراد

وفي مواجهة المخاوف من تركيز القوة، طرح مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لـ«ميتا»، تصوراً يقوم على منح الأفراد ما يسميه «الذكاء الفائق الشخصي»، بحيث يمتلك كل شخص أدوات ذكاء اصطناعي متقدمة تساعده على تحقيق أهدافه بدلاً من احتكار المؤسسات الكبرى لهذه القدرات.

ويرى زوكربيرغ أن منح الناس مزيداً من القوة يمثل وسيلة لضمان استمرار ارتباط التكنولوجيا بالقيم الإنسانية. ويحمل هذا التصور جاذبية واضحة، لأن توزيع القدرات التقنية على ملايين الأشخاص يبدو أكثر انفتاحاً من تركها في أيدي عدد محدود من الشركات.

لكن تمكين المستخدمين بالأدوات وحده لا يحل مشكلة الحوكمة، إذ تظل الشركات هي التي تطور النماذج وتضع قواعد تشغيلها وتتحكم في البنية الأساسية والبيانات والمنصات التي تصل التكنولوجيا من خلالها إلى الجمهور.

حوكمة المستقبل

لذلك تتزايد الدعوات إلى توسيع دائرة المشاركين في صياغة مستقبل الذكاء الاصطناعي لتشمل منظمات المجتمع المدني والسياسيين المنتخبين والنقابات والجهات التنظيمية والأكاديميين، بدلاً من ترك القرارات المصيرية لمختبرات التكنولوجيا وحدها.

ولا يعني ذلك بالضرورة إبطاء الابتكار أو منع تطوير الأنظمة الأكثر تقدماً، وإنما إيجاد توازن بين الابتكار والمساءلة، ووضع قواعد تحدد المسؤولية عن الأضرار وتحمي الوظائف والخصوصية وتضمن قدراً أكبر من الشفافية.

وحتى شركات الذكاء الاصطناعي نفسها باتت أكثر إدراكاً للحاجة إلى الانخراط مع الحكومات والمجتمع، خصوصاً مع تزايد القلق الشعبي من سرعة التحولات التي تحدثها التكنولوجيا.

وقد تكون الفوائد الاقتصادية والعلمية للذكاء الاصطناعي هائلة بالفعل، بدءاً من تسريع الاكتشافات العلمية وصولاً إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات، لكن كثيراً من الوعود الكبرى لا يزال بحاجة إلى إثبات عملي واسع.

البشر يريدون دوراً بمستقبلهم التقني

القضية في النهاية لا تتعلق فقط بموعد وصول الذكاء الاصطناعي العام، وإنما بمن سيقرر شكل العالم إذا وصلنا إليه. فشركات التكنولوجيا تدفع بقوة نحو مستقبل لم تجرِ مناقشة تفاصيله اجتماعياً وسياسياً بصورة تتناسب مع حجم التحول المتوقع، بينما يشعر جزء متزايد من الجمهور بأن القرارات تسبق قدرته على فهمها أو التأثير فيها.

وإذا كان الذكاء الاصطناعي سيغير الاقتصاد والعمل والمعرفة وربما علاقة الإنسان بالتكنولوجيا بصورة جذرية، فإن المجتمع لا يستطيع أن يبقى مجرد راكب في المقعد الخلفي. فالتحدي الحقيقي ليس فقط ابتكار آلة أكثر ذكاءً من البشر، بل ضمان احتفاظ البشر بالقدرة على تقرير كيف ولماذا وأين تستخدم هذه القوة، ومن يحدد الوجهة التي تقود إليها.

خمس سنوات

إيلون ماسك ذهب أبعد في توقعاته، إذ قال في يوليو إن الذكاء الاصطناعي قد يتجاوز مجموع القدرات العقلية للبشر خلال نحو خمس سنوات، وهو تطور يرى أنه يمكن أن يقود إلى عصر من «الوفرة المذهلة».

غير أن تفاؤله الاقتصادي لا يلغي مخاوفه الوجودية. فماسك لا يزال يقدر احتمال أن يشكل الذكاء الفائق خطراً وجودياً على البشرية بما يتراوح بين 10 و20%، بما في ذلك سيناريوهات متطرفة مرتبطة بأنظمة أو روبوتات قاتلة.

وتبدو المفارقة واضحة؛ فواحد من أبرز المستثمرين في سباق الذكاء الاصطناعي يحذر في الوقت نفسه من أن التكنولوجيا التي يسهم في تطويرها تحمل احتمالاً، وإن كان محدوداً وفق تقديراته، لتهديد وجود الإنسان.

3 زوكربيرغ يقترح «الذكاء الشخصي الفائق» لتعزيز قوة الأفراد

4 شركات التكنولوجيا تواجه رفضاً متزايداً لهيمنتها على المستقبل

5 باحثون يستبعدون وصول النماذج اللغوية وحدها للذكاء العام

المعدن النفيس يقفز بأكثر من 8% منذ بداية أغسطس

الذهب يتراجع 0.5 % بعد قمة شهرين

1 الذهب يتراجع إلى 4383 دولاراً بعد مكاسب قوية

2 احتمالات رفع الفائدة الأميركية تهبط إلى 40% فقط

تراجعت أسعار الذهب قليلاً خلال تعاملات الخميس، بعدما لامست أعلى مستوى لها في أكثر من شهرين في وقت سابق من الجلسة، مع اتجاه المستثمرين إلى جني بعض الأرباح والتحلي بالحذر بعد موجة صعود قوية غذتها بيانات التضخم الأميركية، التي عززت الآمال في عدم اضطرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقبل.

وبحلول الساعة 06:01 بتوقيت غرينتش، انخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.5% إلى 4383.53 دولار للأوقية، بعدما كان قد ارتفع بنحو 1% إلى أعلى مستوى له منذ الخامس من يونيو. كما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0.6% إلى 4440.80 دولار للأوقية.

ويأتي التراجع المحدود بعد أداء قوي للمعدن النفيس منذ بداية الشهر، إذ قفزت الأسعار بأكثر من 8% خلال أغسطس، مستفيدة من تقلص توقعات تشديد السياسة النقدية الأميركية في ظل أحدث البيانات الاقتصادية.

ترقب البيانات

وتحول اهتمام المستثمرين حالياً إلى بيانات مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة، بحثاً عن مزيد من المؤشرات بشأن اتجاه التضخم والمسار المحتمل للسياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة المقبلة.

وقال تيم واترر، كبير محللي السوق لدى «كيه.سي.إم تريد»، إن الذهب يدخل مرحلة من الاستقرار بعد المكاسب التي حققها عقب صدور بيانات أسعار المستهلكين، بالتزامن مع تراجع التوقعات قصيرة الأجل بشأن رفع الفائدة الأميركية.

وأشار إلى أن المتعاملين يفضلون الانتظار حتى صدور بيانات أسعار المنتجين قبل تحديد اتجاه الموجة التالية، ما يفسر الهدوء النسبي الذي سيطر على الأسعار بعد بلوغها أعلى مستوياتها في أكثر من شهرين.

وتكتسب البيانات المنتظرة أهمية خاصة لأنها يمكن أن تقدم مؤشراً إضافياً إلى الضغوط التضخمية القادمة من جانب المنتجين، وما إذا كان تباطؤ أسعار المستهلكين يمكن أن يستمر خلال الأشهر المقبلة.

وأي قراءة تظهر استمرار اعتدال التضخم قد تمنح الذهب دعماً جديداً عبر تقليص احتمالات رفع الفائدة، بينما يمكن لمفاجأة تضخمية صعودية أن تعيد الضغوط إلى المعدن النفيس.

رهانات الفائدة

وتلقى الذهب دعماً قوياً من بيانات صدرت الأربعاء أظهرت تباطؤ معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة للشهر الثاني على التوالي، وهو ما قلص مخاوف المستثمرين من تشديد نقدي جديد.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 3.4% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في يوليو، مقابل 3.5% في يونيو، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل، وجاءت القراءة متوافقة مع توقعات الاقتصاديين.

وعززت الأرقام الاعتقاد بأن صناع السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد لا يشعرون بحاجة ملحة إلى رفع أسعار الفائدة في اجتماع سبتمبر، خصوصاً إذا أظهرت المؤشرات المقبلة استمرار تراجع الضغوط التضخمية.

وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، تراجعت احتمالات رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في سبتمبر إلى نحو 40% فقط، مقارنة بنحو 54% قبل أسبوع.

ويعد هذا التحول مهماً للذهب، إذ إن المعدن لا يدر عائداً، وبالتالي ترتفع جاذبيته عادة عندما تنخفض توقعات أسعار الفائدة، لأن ذلك يقلص تكلفة الفرصة البديلة لحيازته مقارنة بالأصول المدرة للعائد.

وفي المقابل، فإن أي عودة للتوقعات برفع الفائدة قد تضغط على الذهب من خلال تعزيز جاذبية أدوات الدخل الثابت وربما دعم الدولار الأميركي.

معادن تتراجع

ولم يقتصر الهبوط على الذهب، إذ تراجعت بقية المعادن النفيسة بالتزامن مع حالة الترقب التي سيطرت على المستثمرين.

وانخفضت الفضة في المعاملات الفورية 0.3% إلى 65.09 دولار للأوقية، بعدما سجلت في الجلسة السابقة أعلى مستوى لها منذ 22 يونيو. كما تراجع البلاتين 0.8% إلى 1741.96 دولار للأوقية، فيما خسر البلاديوم 0.9% ليصل إلى 1357.29 دولار.

وتشير التحركات المتزامنة إلى اتجاه المتعاملين نحو قدر من الحذر بعد المكاسب الأخيرة، خصوصاً مع انتظار بيانات أميركية جديدة يمكن أن تعيد تشكيل توقعات أسعار الفائدة.

الذهب ينتظر إشارة التضخم الجديدة

يبقى اتجاه الذهب خلال الفترة القصيرة المقبلة مرتبطاً بدرجة كبيرة بمسار التضخم الأميركي ورد فعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي. فبعد صعود تجاوز 8% منذ بداية الشهر وبلوغ أعلى مستوى في أكثر من شهرين، أصبحت السوق أكثر عرضة لجني الأرباح وانتظار محفزات جديدة.

وإذا أكدت بيانات أسعار المنتجين استمرار تراجع الضغوط التضخمية، فقد تتراجع رهانات رفع الفائدة أكثر من مستوياتها الحالية البالغة 40%، ما يوفر دعماً جديداً للمعدن النفيس. أما ارتفاع التضخم بصورة تفوق التوقعات، فقد يعيد سيناريو تشديد السياسة النقدية إلى الواجهة ويضع مكاسب الذهب الأخيرة أمام اختبار جديد.

تقديرات متباينة لقيمة الخاتم بين مليوني دولار و10 ملايين دولار

خاتم جورجينا رودريغيز يثير الجدل مجدداً.. ألماسة قد تصل إلى 50 قيراطاً

تزوج نجم كرة القدم العالمي كريستيانو رونالدو وشريكته جورجينا رودريغيز، يوم الثلاثاء، في حفل زفاف بسيط بمدينة كاشكايش البرتغالية، بعد نحو عام من تقدم رونالدو لخطبتها في اليوم نفسه من العام الماضي.

ورغم بساطة مراسم الزفاف، خطف خاتم جورجينا الأنظار مجدداً، ليعود إلى الواجهة بوصفه واحداً من أكثر خواتم المشاهير إثارة للجدل، في ظل التكهنات المستمرة بشأن حجم الماسة التي تزيّنه وقيمتها وهوية المصمم الذي يقف وراءه.

وكانت جورجينا قد أعلنت خطوبتها عبر «إنستغرام» في 11 أغسطس 2025، عندما نشرت صورة ليدها وهي ترتدي الخاتم، وأرفقتها بتعليق: «نعم، أوافق. في هذه الحياة وفي كل حياتي».

ومنذ ذلك الحين، خضع الخاتم لتحليلات وتقديرات متباينة من خبراء المجوهرات، إلا أن أياً منها لم يحسم بصورة نهائية تفاصيل الماسة، سواء من حيث وزنها أو قيمتها.

خلاف كبير حول حجم الماسة

ويتركز جانب كبير من الجدل حول عدد قيراطات الماسة، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن وزنها يتجاوز 22 قيراطاً، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أنها قد تكون أكبر بكثير، وتتراوح بين 25 و30 قيراطاً.

وقالت آنا وايتينغ، المديرة العامة لدار المجوهرات الأسترالية «كوشلا وايتينغ»، لمجلة «إل أستراليا»، إن وزن الحجر «يُقدَّر بأكثر من 25 قيراطاً».

لكن تقديرات أخرى رفعت السقف بصورة أكبر، إذ قدّرت المؤثرة المهتمة بالمجوهرات جوليا هاكمان تشافي، صاحبة حساب «JewelsWithJules»، أن الحجر المركزي في الخاتم المؤلف من ثلاثة أحجار هو ألماسة خالية من الشوائب، تزن 35 قيراطاً، ومن درجة لون D.

أما كريستيان سبوفورث، الخبير في دار «هيريتج أوكشنز»، فقدّم تقديراً أكثر إثارة، إذ قال لمجلة «فوربس» إن وزن الماسة قد يصل إلى نحو 50 قيراطاً، وهو تقدير يجعل الخاتم من بين أضخم خواتم المشاهير على الإطلاق.

هوية المصمم لا تزال مجهولة

ولا يقتصر الغموض على حجم الماسة، إذ لا تزال هوية المصمم الذي يقف وراء الخاتم غير معروفة رسمياً.

فعلى الرغم من الشهرة الكبيرة التي حظي بها الخاتم منذ ظهوره للمرة الأولى، لم تكشف جورجينا أو رونالدو حتى الآن عن اسم المصمم أو دار المجوهرات التي تولت تصميمه وتنفيذه.

ملايين الدولارات.. وخلاف آخر حول السعر

وكما هو الحال بالنسبة إلى وزن الماسة، لا توجد تقديرات موحدة لقيمة الخاتم، إذ تتراوح الأرقام المتداولة بين نحو مليوني دولار و10 ملايين دولار، بحسب الجهة التي أجرت التقييم.

وتقدّر «فوربس» و«هيريتج أوكشنز» قيمة الخاتم بنحو 3 ملايين دولار.

أما «Page Six Style»، فقد وضعت تقديراً يتراوح بين مليوني دولار و5 ملايين دولار، مرجّحة أن تكون الماسة خالية من الشوائب ومن درجة لون D، وأن يصل وزنها إلى 30 قيراطاً.

في المقابل، طرح صائغ المجوهرات الذي استشارته «إل أستراليا» نطاقاً أوسع، إذ قدّر قيمة الخاتم بما يصل إلى 6 ملايين دولار أسترالي، أي ما يعادل تقريباً ما بين مليوني دولار وأربعة ملايين دولار أميركي، وفقاً لدرجة نقاء الألماسة وقَطعها ولونها.

ويعكس هذا التباين الكبير في التقديرات صعوبة تحديد القيمة الفعلية للخاتم من دون معرفة مواصفات الماسة بشكل رسمي، خصوصاً أن الوزن واللون والنقاء وجودة القطع جميعها عوامل أساسية في تحديد قيمة الألماس.

خاتم ينافس أبرز خواتم المشاهير

ومع ذلك، فإن الخاتم يحتل مكانة بارزة بين خواتم المشاهير، حتى وفق أكثر التقديرات تحفظاً.

فحجمه وقيمته المحتملة يضعانه في مقارنة مع عدد من أشهر خواتم الخطوبة التي ارتداها نجوم الفن والمشاهير خلال العقدين الماضيين، من بينها خاتم ماريا كاري الماسي بقَطع زمردي ووزن 35 قيراطاً، الذي قدّمه لها الملياردير جيمس باكر.

كما يُقارن الخاتم بتصميم لورين شوارتز الذي حمل ألماسة بوزن 15 قيراطاً وقدّمه كيم كارداشيان، إضافة إلى خاتم جيف بيزوس للورين سانشيز، الذي صُمم باستخدام ألماسة وردية بوزن 30 قيراطاً.

ماسة ضخمة.. وسعر يصعب حسمه

وبينما لا تزال التفاصيل الدقيقة للخاتم مجهولة، فإن التقديرات المتداولة تجمع على أنه قطعة استثنائية من حيث الحجم والقيمة المحتملة.

وبعد أكثر من عام على إعلان جورجينا خطوبتها، لا يزال خاتمها الماسي محاطاً بالغموض، وسط خلاف بين الخبراء حول وزن الحجر الذي قد يتراوح بين أكثر من 25 قيراطاً ونحو 50 قيراطاً، وتقديرات مالية تبدأ من مليوني دولار وقد تتجاوز 10 ملايين دولار.

وفي ظل غياب معلومات رسمية عن مواصفات الماسة أو هوية مصمم الخاتم، يبقى السؤال مفتوحاً حول حجمه وقيمته الحقيقية، لكن المؤكد أنه أصبح واحداً من أكثر خواتم المشاهير لفتاً للانتباه وإثارة للتكهنات.

هاماك تدعو لرفع الفائدة.. وباركين يراهن على تلاشي ضغوط الأسعار

«الفيدرالي» منقسم والتضخم يتجاوز 3 %

1 هاماك تطالب برفع الفائدة لإعادة التضخم نحو 2%

2 باركين: صدمات النفط والرسوم قد تتلاشى بمرور الوقت

تتزايد الانقسامات داخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن الخطوة المقبلة للسياسة النقدية، بعدما جددت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، بيث هاماك، دعوتها إلى رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم والنمو القوي، بينما رأى رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند، توم باركين، أن ضغوط الأسعار قد تتراجع من تلقاء نفسها دون الحاجة بالضرورة إلى مزيد من التشديد.

ويأتي الجدل في وقت لا يزال فيه التضخم الأميركي أعلى من 3%، متجاوزاً بفارق واضح هدف «الفيدرالي» البالغ 2%، ما يضع صناع السياسة أمام معادلة دقيقة بين ضمان استقرار الأسعار وتجنب تشديد نقدي أكبر من المطلوب.

تشديد الفائدة

قالت هاماك، خلال فعالية لغرفة تجارة دايتون في ولاية أوهايو، إن السياسة النقدية تحتاج إلى قدر من التقييد يسمح بإعادة التضخم من مستواه الحالي الذي يتجاوز 3% إلى مستهدف البنك المركزي عند 2%.

واعتبرت أن قوة النشاط الاستثماري ورغبة الشركات في الاقتراض وجمع التمويل تمثلان مؤشراً إيجابياً على فرص النمو، لكنهما قد تتحولان إلى مصدر لضغوط الأسعار إذا أصبح التوسع الاقتصادي مفرطاً.

وترى هاماك أن استمرار الشركات في رصد فرص للنمو والاستثمار أمر مطلوب، إلا أن ارتفاع الطلب بوتيرة قوية يمكن أن يزيد الضغوط التضخمية، وهو ما يبرر في رأيها رفع أسعار الفائدة في الوقت الراهن.

ويعكس موقفها اتجاهاً متشدداً داخل «الفيدرالي» يرى أن بقاء التضخم أعلى من المستهدف يستدعي استمرار استخدام الفائدة للحد من الطلب، حتى تتوافر أدلة أكثر وضوحاً على عودة نمو الأسعار بصورة مستدامة إلى 2%.

صدمات مؤقتة

في المقابل، قدم باركين رؤية أكثر حذراً بشأن الحاجة إلى رفع الفائدة، مؤكداً أن السؤال لم يعد ما إذا كان التضخم سيعود إلى 2%، وإنما الطريقة التي سيصل بها إلى هذا المستوى.

وأشار إلى أن جزءاً كبيراً من التضخم المرتفع حالياً قد يكون ناتجاً عن صدمات مؤقتة يمكن أن تتلاشى بمرور الوقت، ما قد يقلل الحاجة إلى تشديد إضافي للسياسة النقدية.

ووضع باركين ارتفاع الرسوم الجمركية وأسعار النفط ضمن أبرز هذه العوامل، إلى جانب الزيادة في الطلب وتكاليف المدخلات والعمالة المرتبطة بالاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي.

ويرى أن طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، رغم تأثيرها الحالي في الطلب على الموارد والعمالة، يفترض أن تهدأ في مرحلة ما، بما يسمح بتراجع جانب من الضغوط السعرية.

ومع انحسار هذه العوامل، أشار باركين إلى أن كثيرين يرون أن المستوى الحالي لأسعار الفائدة قد يكون مقيداً بما يكفي لإعادة التضخم نحو مستهدف البنك المركزي دون الحاجة إلى زيادة جديدة.

مخاطر التضخم

ورغم عدم تبنيه موقفاً واضحاً بشأن رفع الفائدة، حذر باركين في الوقت نفسه من احتمال أن تصبح الضغوط التضخمية أكثر رسوخاً، وهو السيناريو الذي يمكن أن يجعل عودة الأسعار إلى هدف 2% أكثر صعوبة.

ويكشف اختلاف موقفي هاماك وباركين حجم التحدي أمام «الفيدرالي». فالاتجاه الأول يخشى أن يؤدي الانتظار إلى استمرار التضخم المرتفع، بينما يرى الاتجاه الأكثر حذراً أن رفع الفائدة في الوقت الذي تبدأ فيه الصدمات المؤقتة بالتلاشي قد يفرض قيوداً غير ضرورية على الاقتصاد.

وتكتسب البيانات الاقتصادية المقبلة أهمية متزايدة لحسم هذا الجدل، خصوصاً مؤشرات التضخم والنشاط الاقتصادي وسوق العمل، إذ ستحدد ما إذا كانت ضغوط الأسعار تتراجع بالفعل أم تحتاج إلى تدخل نقدي إضافي.

الفائدة تنتظر حسم معركة التضخم

يواجه «الاحتياطي الفيدرالي» معادلة معقدة مع بقاء التضخم فوق 3% مقابل مستهدف 2%. فهاماك ترى أن قوة الاستثمار والاقتراض تستدعي رفع الفائدة لمنع زيادة الضغوط السعرية، بينما يعتقد باركين أن جزءاً مهماً من التضخم الحالي مرتبط بصدمات قد تتلاشى بمرور الوقت.

وبين الرسوم الجمركية وارتفاع النفط وطفرة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، ستحدد قدرة هذه الضغوط على الانحسار ما إذا كان المستوى الحالي للفائدة كافياً، أم أن «الفيدرالي» سيضطر إلى العودة إلى التشديد النقدي لتحقيق هدف التضخم.

العملة الأكبر عالمياً تتجه لخسارة أسبوعية تقل عن 1 %

بيتكوين ترتفع 0.72% دون 64 ألفاً

1 بيتكوين تصعد إلى 63805 دولارات بدعم توقعات الفائدة

2 إيثريوم ترتفع 0.83% والريبل يضيف نحو 0.46 %

ارتفعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الخميس، مستفيدة من تحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، بعدما عززت بيانات التضخم الأميركية الآمال في أن يبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير الشهر المقبل، إلا أن المكاسب بقيت محدودة وسط استمرار المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط.

وارتفعت «بيتكوين»، أكبر العملات المشفرة عالمياً من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.72 % أو ما يعادل 456 دولاراً، لتصل إلى 63805.25 دولارات بحلول الساعة 10:48 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة.

ورغم المكاسب، بقيت العملة دون حاجز 64 ألف دولار، وتتجه نحو تسجيل خسارة أسبوعية تقل عن 1 %، ما يعكس استمرار حالة الحذر في السوق وعدم قدرة تحسن توقعات السياسة النقدية الأميركية حتى الآن على إطلاق موجة صعود أقوى.

دعم الفائدة

جاء تحسن سوق العملات المشفرة بعدما أظهرت بيانات التضخم الأميركية إشارات إلى اعتدال ضغوط الأسعار، ما قلص المخاوف من احتمال إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه في سبتمبر.

وتكتسب توقعات السياسة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة إلى العملات المشفرة، إذ تميل الأصول عالية المخاطر إلى الاستفادة من استقرار الفائدة أو انخفاضها، نظراً إلى تراجع جاذبية الأصول التقليدية المدرة للعائد وتحسن مستويات السيولة وشهية المستثمرين للمخاطرة.

وكانت بيانات أسعار المستهلكين الأميركية قد أظهرت تباطؤ التضخم السنوي للشهر الثاني على التوالي، ما دعم الاعتقاد بأن البنك المركزي لن يكون مضطراً إلى مزيد من التشديد النقدي في المدى القريب.

لكن رد فعل سوق العملات الرقمية ظل محدوداً نسبياً، إذ لم تتمكن «بيتكوين» من تجاوز مستوى 64 ألف دولار بصورة حاسمة، ما يشير إلى أن المستثمرين ينتظرون محفزات إضافية قبل زيادة مراكزهم في السوق.

وتمثل المستويات الحالية اختباراً مهماً لأكبر عملة مشفرة، خصوصاً بعدما أدت التقلبات الأخيرة إلى تراجع الزخم ودفعت المتعاملين إلى مراقبة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية قبل تحديد اتجاهاتهم الجديدة.

ولم تقتصر المكاسب على «بيتكوين»، إذ ارتفعت «إيثريوم» بنسبة 0.83 %، مضيفة 15.68 دولار إلى قيمتها لتصل إلى 1895.21 دولار.

كما صعدت عملة «الريبل» بنسبة 0.46 % أو 0.0047 دولار، لتتداول عند 1.0127 دولار، ما يعكس تحسناً عاماً، وإن كان محدوداً، في أداء العملات المشفرة الرئيسية.

مخاطر هرمز

في المقابل، حد استمرار التوترات في الشرق الأوسط من قدرة العملات المشفرة على تحقيق ارتفاعات أكبر، إذ لا يزال المستثمرون يتعاملون بحذر مع حالة عدم اليقين المحيطة بالصراع ومصير حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

وتزايدت حالة الغموض بعدما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة تسيطر بصورة كاملة على المضيق، في حين نفت إيران هذه التصريحات وأكدت أن الممر المائي لن يعاد فتحه قبل تلبية شروطها.

ويعد استمرار التوتر حول هرمز عاملاً مؤثراً في مختلف الأسواق العالمية بسبب أهمية المضيق لتجارة الطاقة، إذ يمكن لأي اضطراب في حركة النفط والغاز أن يرفع أسعار الطاقة ويزيد الضغوط التضخمية، وهو ما قد ينعكس بدوره على قرارات السياسة النقدية الأميركية.

وهذه العلاقة تجعل سوق العملات المشفرة أمام مؤثرين متعارضين؛ فمن جهة، تدعم بيانات التضخم المعتدلة توقعات تثبيت الفائدة وتحسن شهية المخاطرة، ومن جهة أخرى، يمكن لارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن تصعيد الصراع أن يعيد الضغوط التضخمية ويغير حسابات مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

كما أن تصاعد المخاطر الجيوسياسية يدفع المستثمرين عادة إلى تقليص تعرضهم لبعض الأصول شديدة التقلب، وهو ما يفسر جزئياً عدم قدرة «بيتكوين» على الاستفادة بصورة أكبر من تراجع توقعات رفع الفائدة.

زخم محدود

تكشف تحركات الخميس عن استمرار حالة التوازن الهش في سوق العملات المشفرة، حيث توفر السياسة النقدية الأميركية دعماً للأسعار، بينما تمنع المخاطر الجيوسياسية المستثمرين من زيادة رهاناتهم بصورة كبيرة.

ويظل حاجز 64 ألف دولار محوراً مهماً لتحركات «بيتكوين» في الأجل القصير، بعدما بقيت العملة دونه رغم ارتفاعها 0.72 % خلال الجلسة. كما أن اتجاهها نحو خسارة أسبوعية، وإن كانت تقل عن 1 %، يشير إلى أن التعافي الحالي لم يعوض بالكامل ضغوط الجلسات السابقة.

وتبقى تحركات العملات الرقمية خلال الفترة المقبلة مرتبطة بمسارين رئيسيين: البيانات الاقتصادية الأميركية التي ستحدد توقعات الفائدة، وتطورات الشرق الأوسط ومضيق هرمز. وأي تراجع في التوترات بالتزامن مع استمرار اعتدال التضخم قد يمنح السوق مساحة لاستعادة الزخم، بينما قد يؤدي تصعيد جديد إلى زيادة الحذر والضغط مجدداً على الأصول عالية المخاطر.

الفائدة وهرمز يحددان مسار العملات

تدخل العملات المشفرة المرحلة المقبلة بين دعم نقدي محتمل ومخاطر جيوسياسية مرتفعة. فاستقرار الفائدة الأميركية يمكن أن يحسن شهية المستثمرين للمخاطرة ويدعم «بيتكوين» و«إيثريوم» وبقية العملات، لكن استمرار أزمة مضيق هرمز يبقى مصدراً رئيسياً لعدم اليقين.

وبينما ارتفعت «بيتكوين» إلى 63805 دولارات، و«إيثريوم» إلى 1895 دولاراً، و«الريبل» إلى أكثر من دولار، فإن المكاسب المحدودة تؤكد أن السوق لم تحسم اتجاهها بعد، وأن تجاوز «بيتكوين» مستوى 64 ألف دولار بصورة مستقرة قد يتطلب مزيداً من الوضوح بشأن الفائدة الأميركية والتوترات في الشرق الأوسط.

برنت يتراجع إلى 87.85 دولار وسط مخاوف الاستهلاك

النفط يخسر 1.3 % والطلب يضغط الأسعار

1 وكالة الطاقة تتوقع انكماش الاستهلاك 1.6 مليون برميل يومياً

2 مخزونات الخام الأميركية تقفز 17.4 مليون برميل بأسبوع

عمّقت أسعار النفط خسائرها خلال تعاملات الخميس، بعدما اجتمعت ضغوط متزايدة على الطلب مع قفزة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية، لتعيد إلى الأسواق مخاوف تباطؤ الاستهلاك العالمي خلال 2026، في وقت لا تزال فيه الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران والاضطرابات التي أصابت حركة الشحن في الشرق الأوسط تفرض قيوداً على الإمدادات وتحول دون هبوط أكبر للأسعار.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 1.13 دولار، بما يعادل 1.27 %، إلى 87.85 دولار للبرميل بحلول الساعة 09:25 بتوقيت غرينتش، فيما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.13 دولار، أو 1.36 %، إلى 82.14 دولار، مع تحول اهتمام المستثمرين من مخاطر نقص الإمدادات إلى احتمالات تضرر الطلب بفعل الأسعار المرتفعة وتداعيات الحرب.

ضغوط الطلب

جاء الهبوط بعدما خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال 2026 إلى نحو 580 ألف برميل يومياً، في مؤشر جديد إلى أن السوق قد تواجه نمواً أضعف للاستهلاك مما كان متوقعاً.

ويكتسب خفض التوقعات أهمية خاصة لأن سوق النفط تحركت خلال الفترة الماضية بصورة رئيسية تحت تأثير المخاطر الجيوسياسية واضطرابات الإمدادات، إلا أن تزايد المؤشرات إلى ضعف الطلب يعيد رسم المعادلة، إذ لم يعد ارتفاع الأسعار نتيجة نقص المعروض عاملاً داعماً للخام فقط، بل أصبح أحد الأسباب التي تحد من الاستهلاك.

فاستمرار أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة يزيد الضغوط على تكاليف النقل والصناعة والشركات والمستهلكين، وقد يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليص استهلاك الوقود، خصوصاً في الاقتصادات المستوردة للطاقة والأكثر حساسية لتحركات الأسعار.

انكماش الاستهلاك

وزادت وكالة الطاقة الدولية الضغوط على معنويات السوق بعدما توقعت انكماش الاستهلاك بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً خلال العام الجاري، نتيجة قيود إمدادات الوقود وارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران.

وتكشف تلك التقديرات عن مفارقة تواجه أسواق الطاقة؛ فالحرب التي دفعت الأسعار إلى الارتفاع بفعل المخاوف من نقص المعروض باتت تضغط في المقابل على الاستهلاك، بعدما رفعت تكلفة الوقود وأربكت حركة التجارة والنقل.

وأصبحت السوق بذلك عالقة بين قوتين متعاكستين: مخاطر الإمدادات التي تدفع الأسعار إلى الصعود، وضعف الطلب الذي يضغط عليها نحو الهبوط. ولذلك باتت تحركات النفط أكثر حساسية للبيانات الاقتصادية ومؤشرات الاستهلاك والمخزونات ومسارات الشحن.

كما أن استمرار ضعف الطلب قد يحد من قدرة الخام على تسجيل ارتفاعات قوية حتى مع بقاء التوترات الجيوسياسية، ما لم تحدث اضطرابات مباشرة وكبيرة في تدفقات النفط من المنطقة.

صدمة المخزونات

وأضافت بيانات المخزونات الأميركية سبباً جديداً للهبوط، بعدما أعلنت إدارة معلومات الطاقة ارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة 17.4 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 7 أغسطس، لتصل إلى 424.4 مليون برميل.

ويمثل ذلك أكبر ارتفاع أسبوعي منذ يناير 2023، كما دفع المخزونات إلى أعلى مستوى منذ الخامس من يونيو، في نتيجة جاءت بعيدة تماماً عن توقعات المحللين التي كانت تشير إلى انخفاض قدره 1.4 مليون برميل.

وبذلك تجاوز الفارق بين النتيجة الفعلية والتوقعات 18 مليون برميل، ما شكل مفاجأة قوية للأسواق وزاد المخاوف بشأن توازن العرض والطلب في أكبر اقتصاد مستهلك للنفط في العالم.

وجاءت الزيادة في ظل تراجع صادرات الخام الأميركية، لكن حجم القفزة يظل عاملاً ضاغطاً على الأسعار، إذ يُنظر إلى ارتفاع المخزون عادة باعتباره مؤشراً إلى وفرة الإمدادات مقارنة بالطلب أو تراجع حركة خروج الخام إلى الأسواق الخارجية.

علاوة الحرب

وعلى الرغم من ضغوط الطلب والمخزونات، بقيت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً بسبب استمرار الحرب وتعثر الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية بين الولايات المتحدة وإيران.

وقال مصدر إيراني كبير إنه لم يتم إحراز تقدم في المحادثات الرامية إلى إحياء الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في يونيو وتحديد إطار زمني لتنفيذه، ما قلص الآمال في انفراجة سريعة يمكن أن تخفف التوترات وتعيد الاستقرار إلى تدفقات الطاقة.

ويعني تعثر المفاوضات استمرار «علاوة المخاطر» في أسعار النفط، إذ يظل المتعاملون مستعدين لاحتمالات وقوع تطورات مفاجئة تؤثر في الإنتاج أو التصدير أو حركة ناقلات الخام. ولهذا لم يؤد خفض توقعات الطلب أو الارتفاع الكبير في المخزونات الأميركية إلى تراجع أكثر حدة للأسعار، لأن الأسواق لا تستطيع تجاهل احتمال تعرض الإمدادات الشرق أوسطية لمزيد من الاضطرابات.

غموض الشحن

ويضيف تراجع شفافية حركة السفن مستوى آخر من التعقيد، بعدما أشار محللون في شركة «هايتونغ فيوتشرز» إلى أن تدهور الأوضاع الأمنية أجبر سفناً على إطفاء إشاراتها، ما يقلل قدرة السوق على تتبع حركة الشحن وتقدير مستويات الإمدادات الفعلية.

وتعتمد المؤسسات والمتعاملون على بيانات تتبع الناقلات لتقدير الصادرات والواردات وحجم النفط الموجود في البحر، ولذلك فإن اختفاء جزء من هذه البيانات يزيد هامش الخطأ في تقديرات المعروض.

وفي سوق تتحرك أسعارها بناءً على فروق محدودة بين العرض والطلب، يمكن أن يؤدي تراجع القدرة على معرفة التدفقات الفعلية إلى زيادة التقلبات، ودفع المستثمرين إلى الاحتفاظ بعلاوة مخاطر إضافية حتى عندما تشير البيانات الأساسية إلى ضعف الطلب.

معادلة الأسعار

وتضع التطورات الأخيرة سوق النفط أمام معادلة أكثر تعقيداً. ففي بداية التصعيد، تركزت المخاوف على الإمدادات وإمكانية تعطل صادرات الشرق الأوسط، لكن استمرار الأزمة بدأ يكشف تدريجياً عن آثارها السلبية على الطلب.

«أوبك» تخفض نمو الطلب العالمي إلى 580 ألف برميل

هرمز وباب المندب يضاعفان مخاطر إمدادات الطاقة العالمية

اقتصاد عالمي

ولا تنفصل توقعات الطلب على النفط عن أداء الاقتصاد العالمي، فالخام يرتبط بالنشاط الصناعي والتجارة والنقل، وبالتالي فإن أي تباطؤ اقتصادي واسع ينعكس سريعاً على استهلاك الوقود.

واستمرار الحرب وتأثيراتها على التضخم وتكاليف الشحن والطاقة قد يفرض ضغوطاً إضافية على النمو، ما يمكن أن يضعف الطلب على الخام بصورة أكبر، خصوصاً إذا ظلت أسعار الوقود مرتفعة لفترة ممتدة.

وفي المقابل، فإن تحسن النشاط الاقتصادي أو ظهور بوادر لتسوية سياسية قد يعيد تشكيل توقعات السوق، إذ يمكن لانخفاض المخاطر الجيوسياسية أن يقلص الأسعار وتكاليف الطاقة، بما يدعم الاستهلاك تدريجياً.

فارتفاع أسعار الوقود يضغط على الاقتصادات المستوردة للطاقة ويرفع تكاليف الإنتاج والنقل، وإذا استمر لفترة طويلة يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاستهلاك، ما يجعل الارتفاع الكبير في أسعار الخام عاملاً يحد من نفسه مع مرور الوقت.

وفي المقابل، يظل أي تراجع حاد للأسعار مقيداً بالمخاطر الأمنية، لتبدو السوق أقرب إلى حالة من التوازن الهش؛ إذ تواجه كل موجة هبوط احتمال تصعيد جيوسياسي، بينما تواجه موجات الصعود مخاوف متزايدة بشأن تدمير الطلب.

وسيكون اتجاه الخام خلال الفترة المقبلة مرتبطاً بتحديد أي العاملين سيكون أكثر تأثيراً: ضعف الاستهلاك العالمي أم اضطراب الإمدادات.

الأسواق تترقب مسار العرض والطلب

تدخل أسعار النفط المرحلة المقبلة وسط قدر مرتفع من عدم اليقين؛ فخفض «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب إلى 580 ألف برميل يومياً، وتوقع وكالة الطاقة الدولية انكماش الاستهلاك 1.6 مليون برميل يومياً، وقفزة المخزونات الأميركية 17.4 مليون برميل، عوامل تضغط جميعها على الخام، لكن تعثر المحادثات الأميركية الإيرانية واستمرار المخاطر في هرمز وباب المندب يمنعان السوق من الاطمئنان إلى وفرة الإمدادات.

وبين مخاوف ضعف الاستهلاك واحتمالات تعطل الشحن، تبدو الأسعار مرشحة للبقاء شديدة الحساسية للأخبار والبيانات؛ فأي انفراجة سياسية قد تقلص علاوة المخاطر وتضغط على الخام، بينما يمكن لأي تصعيد جديد في ممرات الطاقة أن يعيد مخاوف الإمدادات سريعاً إلى الصدارة ويدفع الأسعار في الاتجاه المعاكس.

ممرات الطاقة

وتزداد المخاطر مع استمرار التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب، وهما من أهم الممرات البحرية لتجارة النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

وأعادت الهجمات التي استهدفت حركة الشحن في الممرين يوم الثلاثاء المخاطر اللوجستية إلى واجهة الأسواق، وأثارت تساؤلات بشأن قدرة الناقلات على مواصلة العمل بصورة طبيعية واستمرار تدفقات الخام والمنتجات البترولية من المنطقة.

ولا يقتصر تأثير تلك الاضطرابات على احتمال تعطل الشحنات، بل يمتد إلى ارتفاع تكاليف التأمين والنقل وزيادة المخاطر التشغيلية التي تواجه شركات الشحن، وهي عوامل يمكن أن ترفع التكلفة النهائية لوصول النفط إلى الأسواق.

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 11

بناء الكفاءات.. طريق المؤسسات نحو التميز والاستدامة

كتب جورج حبيب

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملاً لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

يمثل التخطيط للتعاقب الوظيفي أحد المرتكزات الأساسية لاستمرارية المؤسسات وتعزيز قدرتها على بناء قيادات مؤهلة للمستقبل. ففي ظل بيئة أعمال تتسم بسرعة التغير وتصاعد المنافسة، تبرز الحاجة إلى كوادر قادرة على تولي المسؤوليات القيادية، والحفاظ على استقرار المؤسسة، ومواصلة تنفيذ توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية.

ولا يقتصر التعاقب الوظيفي على الاستعداد لشغور المناصب القيادية، وإنما يعد نهجاً استراتيجياً يركز على اكتشاف المواهب والكفاءات داخل المؤسسة، وتطوير قدراتها، وتهيئتها للانتقال تدريجياً إلى أدوار ومسؤوليات أكبر. ويسهم هذا النهج في الحد من مخاطر الاعتماد على أفراد بعينهم، ورفع جاهزية المؤسسة للتعامل مع التغيرات والانتقالات القيادية، بما يضمن استمرارية العمل ويحافظ على مستوى الأداء.

وتبدأ عملية بناء خطة تعاقب فعالة بتحديد الكفاءات الواعدة داخل المؤسسة، من خلال تقييم موضوعي لقدرات الموظفين وإمكاناتهم، مع التركيز على مجموعة من المهارات، في مقدمتها القيادة، والتفكير الاستراتيجي، والقدرة على التعامل مع التحديات، والمرونة في مواجهة المتغيرات.

ويمكن للإدارة وإدارة الموارد البشرية الاستعانة بأدوات متعددة في عملية التقييم، مثل المقابلات الفردية، والتقييمات النفسية، وتحليل الأداء، بهدف التعرف على الموظفين الذين يمتلكون مقومات قيادية قابلة للتطوير. ويشكل هذا التقييم أساساً لبناء برامج متكاملة تستهدف تمكين الكفاءات، وصقل مهاراتها، وإكسابها الخبرات اللازمة لتولي المسؤوليات القيادية مستقبلاً.

الموارد البشرية كعامل تنافسي

أصبحت الموارد البشرية أحد أبرز العوامل التي تحدد قدرة المؤسسات على بناء ميزة تنافسية مستدامة في بيئة أعمال سريعة التغير. فلم تعد وظيفتها تقتصر على التوظيف وإدارة الرواتب والشؤون الإدارية، بل تحولت إلى محور استراتيجي يسهم في تحقيق رؤية المؤسسة وأهدافها من خلال الإدارة الفعالة لرأس المال البشري وتوجيه قدراته نحو تحقيق النتائج.

وفي عالم الأعمال الحديث، حيث يمثل الابتكار والإبداع عنصرين أساسيين للنجاح، أصبح الاستثمار في الموارد البشرية عاملاً حاسماً في تحديد قدرة المؤسسة على النمو والتكيف وتعزيز موقعها التنافسي. فالمؤسسة التي تمتلك كوادر مؤهلة وقادرة على التطوير المستمر تكون أكثر استعداداً لتحسين عملياتها، وتطوير منتجاتها وخدماتها، والاستجابة لمتطلبات العملاء والمتغيرات في بيئة الأعمال.

وتعد القدرة على استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها من أهم الأبعاد التي تجعل الموارد البشرية مصدراً للميزة التنافسية. فامتلاك فرق عمل مؤهلة ومحفزة يعزز القدرة على الابتكار، ويرفع كفاءة العمليات، ويدعم تقديم منتجات وخدمات قادرة على التميز في مواجهة المنافسين.

كما أسهمت استراتيجيات التوظيف الحديثة، المدعومة بتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في تطوير قدرة المؤسسات على اكتشاف المواهب المناسبة وتقييمها والوصول إليها بسرعة وكفاءة، بما يعزز قدرتها على استقطاب أفضل الكفاءات وبناء فرق عمل أكثر جاهزية لتحقيق أهدافها.

إدارة الأداء وتطوير الموظفين

تعد إدارة الأداء وتطوير الموظفين من الركائز التي تعزز دور الموارد البشرية كمصدر للميزة التنافسية. فعندما تستثمر المؤسسة في تطوير مهارات موظفيها ورفع قدراتهم من خلال برامج تدريبية متخصصة وخطط واضحة للتطوير المهني، فإنها تعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات والاستجابة للتحديات المتجددة.

كما أن الموظفين الذين يدركون اهتمام المؤسسة بنموهم المهني وتطوير قدراتهم يكونون أكثر التزاماً وتحفيزاً واستعداداً للإبداع، وهو ما ينعكس على مستوى الأداء، ويسهم في بناء قدرات مؤسسية قادرة على تحقيق نتائج متميزة وتعزيز موقع المؤسسة مقارنة بمنافسيها.

ولا يقتصر تطوير الموظفين على التدريب، بل يشمل توفير مسارات مهنية واضحة، وتقييم الأداء بصورة مستمرة، وربط التطوير باحتياجات المؤسسة المستقبلية، بما يضمن توجيه قدرات العاملين نحو المجالات التي تحقق أكبر قيمة للمؤسسة.

بناء ثقافة تنظيمية قوية ودعم الابتكار

يعد بناء ثقافة تنظيمية قوية من أهم العوامل التي تسهم في نجاح المؤسسات وتحقيق استدامتها في بيئة أعمال تتسم بالمنافسة والتغير المستمر. فالثقافة التنظيمية لا تقتصر على مجموعة من القيم أو السياسات المكتوبة، وإنما تمثل الإطار الذي يحدد أسلوب تفاعل الموظفين، وطريقة العمل، وآليات تحقيق الأهداف المشتركة، ونظرة العاملين إلى أدوارهم والمؤسسة التي يعملون فيها.

ويتطلب بناء هذه الثقافة التزاماً واضحاً من الإدارة العليا، إلى جانب إشراك مختلف المستويات التنظيمية في ترسيخها وتطويرها. فعندما يشعر الموظفون بأنهم جزء من ثقافة المؤسسة وليسوا مجرد منفذين لسياساتها، يصبحون أكثر قدرة على الإسهام في تعزيز قيمها وتحويلها إلى ممارسات يومية تنعكس على الأداء والنتائج.

وتزداد قوة الثقافة التنظيمية عندما تتسق الممارسات الإدارية مع القيم التي تعلنها المؤسسة، بحيث تصبح هذه القيم جزءاً من السلوك المؤسسي اليومي، الأمر الذي يعزز الثقة والانتماء، ويدعم التعاون، ويهيئ بيئة أكثر قدرة على الابتكار وتحقيق التميز.

وتسهم الثقافة التنظيمية الإيجابية كذلك في تعزيز جاذبية المؤسسة للموظفين والمحافظة على الكفاءات، كما تنعكس على علاقتها بالعملاء وسمعتها المؤسسية. ولا تقتصر آثارها على رفع الإنتاجية، بل تمتد إلى دعم النمو والتوسع، فيما يوسع الاهتمام بالتنوع والشمول قاعدة الخبرات والأفكار داخل المؤسسة، ويعزز قدرتها على التعامل مع احتياجات وأسواق متعددة.

وفي هذا السياق، تمثل الموارد البشرية عنصراً محورياً في دعم الابتكار والتميز المؤسسي، من خلال تهيئة بيئة تشجع الموظفين على طرح الأفكار والمبادرات، وتمنحهم مساحة للمشاركة والتجربة والتطوير. وكلما نجحت المؤسسة في توفير بيئة داعمة للإبداع، ازدادت قدرتها على الاستفادة من خبرات موظفيها وتحويل أفكارهم إلى حلول وممارسات تسهم في تحسين الأداء وتعزيز التميز المؤسسي.

اقتصاد الأعمال

تمثل إدارة الموارد البشرية أحد العناصر الحاسمة في نجاح المؤسسات، باعتبارها الجهة التي تعمل على توجيه رأس المال البشري نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وفي بيئة أعمال تتسم بالتغير المستمر وتعدد التحديات، تضطلع إدارة الموارد البشرية بدور يتجاوز المهام التقليدية، لتسهم في رفع إنتاجية العاملين، وتحسين جودة الأداء، وتحقيق التوازن بين احتياجات المؤسسة وتطلعات موظفيها.

ولم تعد هذه الإدارة تقتصر على التوظيف وإدارة الرواتب والشؤون الإدارية، بل امتد دورها إلى تطوير الأفراد، وتعزيز ثقافة العمل الإيجابية، ودعم الأداء المؤسسي من خلال توظيف التكنولوجيا والحلول الحديثة. ويعكس هذا التحول أهمية رأس المال البشري باعتباره أحد الأصول التي تعتمد عليها المؤسسة في تحقيق النمو والاستدامة.

ويأتي استقطاب الكفاءات المناسبة في مقدمة الأدوار المحورية لإدارة الموارد البشرية. فالمؤسسات القادرة على جذب المواهب المتميزة تكون أكثر استعداداً لتطوير منتجات وخدمات قادرة على المنافسة، والاستجابة لمتطلبات العملاء والتغيرات في بيئة الأعمال.

وتسهم إدارة الموارد البشرية في تحقيق ذلك من خلال تطوير استراتيجيات توظيف حديثة تبدأ بتحديد المهارات والخبرات التي تحتاج إليها المؤسسة، مروراً ببناء سمعة جاذبة لها كبيئة عمل متميزة، وصولاً إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في تقييم المرشحين واختيار الأكثر ملاءمة للوظائف. ولا ترفع هذه الممارسات كفاءة عمليات التوظيف فحسب، بل تساعد أيضاً على الحد من تكاليف دوران الموظفين واستبدال الكفاءات.

دعم كفاءة

أضاف التطور التكنولوجي بعداً جديداً إلى إدارة الموارد البشرية، من خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية التي تساعد المؤسسات على رفع كفاءة العمليات، وتحليل البيانات، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة.

وتسهم هذه الأدوات في تحسين تجربة الموظفين، وخفض التكاليف، وتسريع الاستجابة للمتغيرات، كما تمنح المؤسسات قدرة أكبر على إدارة مواردها البشرية بكفاءة ومرونة. ولذلك فإن المؤسسات التي تدمج التكنولوجيا ضمن استراتيجيتها للموارد البشرية تكون أكثر قدرة على تطوير عملياتها، وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها، والاستجابة لمتطلبات بيئة الأعمال بوتيرة أسرع وأكثر كفاءة.

تكنولوجيا المعلومات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءاً أساسياً من مختلف جوانب العمل المؤسسي، وأداة رئيسية لرفع كفاءة العمليات وتحسين الأداء العام. ومع تسارع التطور التكنولوجي واشتداد المنافسة، تتجه المؤسسات بصورة متزايدة إلى توظيف حلول تقنية تساعدها على رفع الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتحسين قدرتها على التكيف مع المتغيرات.

وتعد كفاءة العمليات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في بناء ميزة تنافسية مستدامة، إذ تسهم التكنولوجيا في تحويل أهداف تحسين الأداء إلى ممارسات عملية من خلال أتمتة الإجراءات، وتطوير أساليب العمل، وتحسين تدفق المعلومات، ودعم القرارات الإدارية بالبيانات.

ويمثل الأمن السيبراني جانباً أساسياً من منظومة تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً مع اتساع الاعتماد على الأنظمة الرقمية وتزايد التهديدات التي قد تؤثر في استمرارية العمليات أو تعرض البيانات للخطر. ولذلك تحتاج المؤسسات إلى تبني حلول متقدمة لحماية أنظمتها ومعلوماتها وضمان استمرارية أعمالها.

وتسهم أنظمة الحماية الرقمية في الحد من مخاطر الهجمات الإلكترونية، فيما تساعد أنظمة النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات على تقليل آثار الأعطال أو الاختراقات وضمان سرعة العودة إلى التشغيل الطبيعي. ومن ثم، فإن الاستثمار في الأمن السيبراني لا يمثل مجرد إجراء لحماية البيانات والأنظمة، بل يعد أيضاً عنصراً مهماً في تعزيز موثوقية المؤسسة وبناء الثقة مع عملائها وشركائها.

وفي المحصلة، يرتبط نجاح المؤسسات بقدرتها على بناء منظومة متكاملة لإدارة مواردها البشرية والتقنية، تجمع بين استقطاب الكفاءات وتطويرها، وإعداد القيادات المستقبلية، وتعزيز الأداء والابتكار، وبناء ثقافة تنظيمية إيجابية، والاستفادة من التكنولوجيا في رفع الكفاءة وحماية العمليات. وكلما نجحت المؤسسة في توظيف هذه العناصر ضمن رؤية متكاملة، ازدادت قدرتها على تحقيق النمو المستدام، والتكيف مع المتغيرات، وترسيخ مكانتها وقدرتها التنافسية.

1 استقطاب الخبرات والمحافظة عليها يدعمان القدرة على مواجهة المنافسة

2 التخطيط للتعاقب الوظيفي يؤسس لقيادات قادرة على مواصلة مسيرة النمو

التكنولوجيا في خدمة الإنتاجية

أصبح دمج التكنولوجيا في بيئة العمل من أبرز التحولات التي تعيد تشكيل أساليب التشغيل والإنتاج داخل المؤسسات، إذ لم تعد الحلول التقنية مجرد أدوات مساندة، بل أصبحت عنصراً أساسياً لرفع الكفاءة وتحسين الأداء وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

وتبرز الأتمتة كأحد أهم مجالات توظيف التكنولوجيا في دعم الإنتاجية، من خلال التعامل مع المهام الروتينية والمتكررة، بما يوفر الوقت والجهد ويتيح للموظفين توجيه قدراتهم نحو الأعمال الأكثر أهمية وطابعاً استراتيجياً. كما تمتد الاستفادة من التكنولوجيا إلى تطوير الموظفين، عبر منصات التعلم الإلكتروني وأدوات التدريب الرقمي التي توفر فرصاً مستمرة لاكتساب المهارات وتحديث المعارف، بما يرفع كفاءة العاملين ويساعدهم على مواكبة التطورات التقنية في بيئة العمل.

جريدة عالم
الاقتصاد
العدد 223 • الجمعة 14 اغسطس 2026 م • غرة ربيع الأول 1448 هـ

متجاوزاً «سبيس إكس»

«أنثروبيك» تستعد لأكبر طرح في التاريخ

تستعد شركة الذكاء الاصطناعي «أنثروبيك- Anthropic» لطرح عام أولي محتمل في أكتوبر، وسط توقعات من مستثمرين بأن يتجاوز تقييم الشركة عند الإدراج تريليوني دولار، ما قد يجعل الطرح الأكبر في التاريخ متجاوزاً طرح «سبيس إكس- SpaceX».

ورجح عدد من المستثمرين الداعمين للشركة أن يتيح النمو السريع لإيرادات أنثروبيك أكثر من مضاعفة تقييمها الحالي خلال الطرح المرتقب هذا الخريف، ما قد يحقق مكاسب بمليارات الدولارات للمستثمرين الأوائل، لكنه يختبر في الوقت نفسه مدى قدرة الأسواق على استيعاب التقييمات الضخمة المرتبطة بطفرة الذكاء الاصطناعي، وفقاً لما نقلته صحيفة «فاينانشال تايمز»، واطلعت عليه «العربية Business».

واستندت هذه التوقعات إلى الطلب القوي على نماذج وأدوات الذكاء الاصطناعي التي تطورها الشركة، إذ يتوقع المستثمرون أن تصل الإيرادات السنوية المحتسبة وفق المعدل التشغيلي إلى ما بين 100 و120 مليار دولار بنهاية 2026، مقارنة بنمو يتجاوز عشرة أضعاف خلال العام نفسه.

وقال أحد المستثمرين إن استمرار نمو الإيرادات بمعدل يقارب 800% سنوياً قد يبرر تداول الشركة عند مضاعف إيرادات يبلغ 30 مرة على الأقل، ما يعني إمكانية وصول قيمتها السوقية إلى نحو 3 تريليونات دولار.

معلومة ورقم

600

مليون دولار

قالت شركة «هاباج لويد» إن الصراع في الشرق الأوسط وما ترتب عليه من إغلاق مضيق هرمز كلفها 600 مليون دولار خلال الربع الثاني من 2026، ما ضغط على أرباحها.

المركزي النرويجي يثبت أسعار الفائدة عند 4.25 %

ثبت البنك المركزي النرويجي سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 4.25%، وهو ما وافق توقعات المحللين، وأشار صناع السياسات إلى تباطؤ معدل التضخم، وهو ما ألقى بظلال من الشك حول خططه السابقة للرفع الإضافي لتكاليف الاقتراض.

وقالت محافظ المركزي النرويجي «إيدا وولدن باش» خلال مؤتمر صحفي، إن التضخم تباطأ وكان أقل من المتوقع هذا الصيف، لكنها شددت على أنه ما يزال مرتفعًا للغاية ومن المبكر الاستنتاج بأن توقعات التضخم قد تغيرت جوهريًا، بحسب «رويترز».

وتأتي هذه الخطوة بعد أن رفع البنك الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مايو، وألمح في يونيو إلى إمكانية رفع تكاليف الاقتراض في وقت لاحق من هذا العام لأن التضخم لا يزال مرتفعًا للغاية.

دردشة اقتصادية

المعدن الأحمر يقترب من قمته التاريخية عند 14.527 ألف دولار

النحاس يقفز 17.5 % ويتفوق على الذهب

1 النحاس يرتفع 17.52 % مقابل 3.35 % فقط للذهب

2 فجوة المعروض قد تبلغ 10 ملايين طن بحلول 2040

في عام بدا فيه الذهب المرشح الطبيعي لقيادة سوق المعادن، نجح النحاس في خطف الأضواء بعدما حقق مكاسب تفوق المعدن الأصفر بأكثر من خمسة أضعاف منذ بداية العام، مدفوعاً بطفرة الطلب المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والكهرباء، بالتزامن مع اضطرابات في المناجم ومخاوف من عجز الإمدادات عن مواكبة الاحتياجات المتزايدة.

وارتفعت أسعار النحاس في بورصة نيويورك بنحو 17.52 % منذ بداية العام، مقابل مكاسب بلغت 3.35 % للذهب، فيما يواصل المعدن الأحمر التداول قرب أعلى مستوياته التاريخية في بورصة لندن للمعادن، بعدما سجل 14.527 ألف دولار للطن المتري في أواخر يناير.

لكن صعود النحاس لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد العالمي يدخل دورة توسع قوية، فرغم شهرة المعدن بلقب «دكتور كوبر» بسبب استخدامه مؤشراً مبكراً على النشاط الاقتصادي، فإن الارتفاع الحالي تحركه عوامل أخرى، أبرزها محدودية المعروض والطلب الهيكلي المتنامي من قطاعات الكهرباء والذكاء الاصطناعي.

طلب متسارع

يُستخدم النحاس على نطاق واسع في البناء والصناعة والإلكترونيات، ولذلك يرتبط الطلب عليه تاريخياً بالنشاط الاقتصادي، إذ يشير ارتفاع استهلاكه عادة إلى زيادة الاستثمار والإنتاج، بينما قد يكون تراجعه علامة على تباطؤ الصناعة.

إلا أن المعادلة تغيرت جزئياً مع طفرة الذكاء الاصطناعي، إذ لا تحتاج مراكز البيانات إلى الخوادم والرقائق فقط، وإنما إلى بنية كهربائية ضخمة، ويقع النحاس في قلبها بفضل قدرته العالية على توصيل الكهرباء ومقاومة التآكل.

ويضاف إلى ذلك التحول نحو المركبات الكهربائية، التي تحتاج إلى ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أمثال كمية النحاس المستخدمة في السيارات التقليدية العاملة بالبنزين، ما يضيف مصدراً طويل الأجل للطلب.

كما تلقى المعدن دعماً من الولايات المتحدة، حيث أقبل مستثمرون على شراء النحاس تحسباً لفرض تعريفات جمركية جديدة على الواردات، ما عزز المنافسة على الإمدادات المتاحة.

ويرى فريق أبحاث السلع لدى بنك «بانمور ليبروم» أن النحاس أصبح أكثر جاذبية للمستثمرين، إلا أن المقارنة مع الذهب تظل مرتبطة باختلاف محركات المعدنين.

فالذهب يعتمد بدرجة أكبر على التضخم وأسعار الفائدة والدولار والمخاطر الجيوسياسية، بينما يتحرك النحاس استناداً إلى النشاط الصناعي والاستثمارات في شبكات الكهرباء ومراكز البيانات والبنية التحتية. ولذلك فإن تفوقه هذا العام لا يعني تخلي المستثمرين عن الذهب، وإنما يعكس قوة العوامل الداعمة للمعدن الأحمر.

إمدادات مضغوطة

في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب، تواجه الإمدادات اضطرابات في عدد من أهم الدول المنتجة. وتنتج تشيلي، أكبر منتج منفرد للنحاس عالمياً، نحو 5.3 ملايين طن، لكنها شهدت خلال يوليو عواصف وثلوجاً وأمطاراً غزيرة عطلت عمليات التعدين في وقت تعاني فيه السوق بالفعل من شح المعروض.

كما أدت اضطرابات الإمدادات وحظر تصدير مركزات النحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة المخاوف، خصوصاً أن البلاد تنتج نحو 3.3 ملايين طن وتمثل قرابة 14 % من الإنتاج العالمي.

وتأتي بيرو في المرتبة التالية بإنتاج 2.6 مليون طن، ثم الصين بنحو 1.8 مليون طن، بينما تنتج الولايات المتحدة وإندونيسيا نحو 1.1 مليون طن لكل منهما، وروسيا قرابة 900 ألف طن.

ولا تكمن المشكلة في الاضطرابات الحالية وحدها، وإنما في صعوبة زيادة الإنتاج بسرعة. فقد انخفض متوسط تركيز النحاس في المناجم العالمية بنحو 40 % منذ عام 1991، ما يعني الحاجة إلى استخراج ومعالجة كميات أكبر من الخام للحصول على الكمية نفسها من المعدن.

كما أصبحت المشروعات الجديدة أكثر تكلفة وتعقيداً، وتشير التقديرات إلى أن منجم النحاس الجديد قد يحتاج نحو 17 عاماً منذ مرحلة الاكتشاف وحتى الوصول إلى الإنتاج التجاري.

وتظهر ضغوط السوق بوضوح في الصين، التي تستحوذ على نحو 60 % من استهلاك النحاس العالمي، إذ انخفضت مخزونات المعدن في بورصة شنغهاي للعقود الآجلة إلى نحو 69 ألف طن بنهاية يوليو، وهو أدنى مستوى في قرابة عامين ونصف العام.

فجوة مستقبلية

يضع بطء تطوير المناجم الجديدة سوق النحاس أمام خطر تحول نقص الإمدادات من اضطراب مؤقت إلى مشكلة هيكلية طويلة الأجل، خصوصاً إذا استمرت استثمارات الذكاء الاصطناعي والكهرباء والمركبات الكهربائية في التوسع بالمعدلات الحالية.

وتقدر «إس أند بي جلوبال» أن فجوة المعروض العالمي من النحاس قد تصل إلى نحو 10 ملايين طن بحلول 2040 إذا لم يحدث توسع كبير في الإنتاج، وهو رقم يكشف حجم التحدي أمام صناعة التعدين خلال السنوات المقبلة.

وتعني هذه التوقعات أن السوق قد تحتاج إلى استثمارات ضخمة في المناجم الجديدة، إلى جانب زيادة إعادة تدوير النحاس وتحسين كفاءة استخدام المعدن، حتى تتمكن الإمدادات من مواكبة الطلب.

كما يعيد ذلك تفسير الرسالة الاقتصادية التي يرسلها ارتفاع النحاس. فصعود «دكتور كوبر» لم يعد دليلاً مباشراً على قوة المصانع والاقتصاد العالمي، بل يمكن أن يكون انعكاساً لفجوة متزايدة بين احتياجات الاقتصاد الحديث وقدرة قطاع التعدين على توفير المعدن.

المناجم تواجه اختبار عصر الكهرباء

تفوق النحاس على الذهب هذا العام يعكس تحولاً أعمق في سوق المعادن؛ فمكاسب بلغت 17.52 % واقتراب الأسعار من القمة التاريخية عند 14.527 ألف دولار للطن يأتيان في وقت تتزايد فيه احتياجات مراكز البيانات وشبكات الكهرباء والمركبات الكهربائية، بينما تواجه المناجم صعوبة في زيادة الإنتاج.

ومع حاجة المشروعات الجديدة إلى نحو 17 عاماً للوصول إلى الإنتاج، واحتمال بلوغ فجوة المعروض 10 ملايين طن بحلول 2040، يصبح السؤال الأساسي ليس فقط إلى أي مستوى يمكن أن ترتفع أسعار النحاس، وإنما ما إذا كانت المناجم تستطيع توفير ما يكفي من المعدن لعصر الذكاء الاصطناعي والكهرباء قبل أن تتحول ندرته إلى قيد فعلي على الاستثمار والنمو العالمي.

رئيس التحرير
ميشيل وليام
+961 81671128
editor@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير
نادين شعيتو
editor@aalamaleqtisad.com

لارسال الأخبار
ادارة التحرير
info@aalamaleqtisad.com

ادارة الاعلان
جان حنا
advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com